قراءات اقتصادية

رؤى في الاقتصاد والمجتمع

الأستاذ الدكتور

سرمد كوكب الجميل

أبجد للترجمة والنشر والتوزيع
Abjed for Translation, Publishing & Distribution

قراءات اقتصادية رؤى في الاقتصاد والمجتمع

أ.د. سرمد كوكب الجميل

تخلق الثقافة في مجتمع ما باستكشاف نظمه البيئية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية فهي مترابطة ومتداخلة ومتفاعلة فيما بينها لتسهم في فهم الظواهر الكامنة فيه وإدراكها وتقييمها واقتراح مناهجها التطويرية لتتحقق الثقافة والإبداع المجتمعي إنها أبعاد يتحتم دراستها وسبر أغوارها وكشف خباياها لإحداث التغيرات الكمية والنوعية المطلوبة وهذا ما يطلق عليه بالتنمية وضرورة استدامتها.

إن محاولة المساهمة في تقديم منهجية اقتصادية - اجتماعية نقدية يجمعها عامل مشترك مضمونه محاولة دعم المنهج النقدي وطرح إشكاليات اقتصادية تنموية كانت وما زالت مثار جدل ونقاش وما زالت تؤرق المجتمع وبصيغة معاناة يومية يعيشها الإنسان في مجتمعاتنا اليوم إضافة إلى العمل على محاولة تحفيز الفكر الاقتصادي العربي لعملية إبداعية لا أن تبقى بصيغة المتلقي وهذا ما لاحظته عبر أكثر من ثلاثة عقود من العمل الأكاديمي الجامعي.

أبجد للترجمة والنشر والتوزيع
Ebjed for Translation, Publishing & Distribution

9 789922 973678

قراءات اقتصادية رؤى في الاقتصاد والمجتمع
أ.د. سرمد كوكب الجميل

الأستاذ الدكتور
سرمد كوكب الجميل

قراءات اقتصادية
رؤى في الاقتصاد والمجتمع

مقالات

الكتاب: رؤى في الاقتصاد والمجتمع
الكاتب: أ. د. سرمد كوكب الجميل
التصنيف: قراءات اقتصادية
تصميم الغلاف:
مراجعة وإخراج: مؤسسة أبجد
الطبعة الأولى: 2022
978-9922-9736-7-8 ISBN

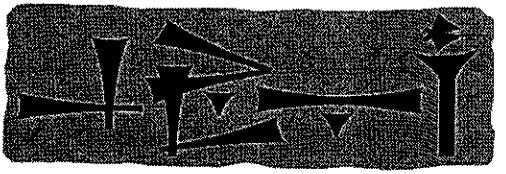

الطبعة الاولى
2022
مؤسسة أبجد للترجمة والنشر والتوزيع
العراق – محافظة بابل – الحلة – شارع اربعين
جوال:009647831010190
info@ebjed.com

حقوق الطبع والنشر لهذا المصنف محفوظة للمؤلف، ولا يجوز بأي صورة إعادة النشر الكلي أو الجزئي، أو نسخه أو تصويره أو ترجمته أو الاقتباس منه، أو تحويله رقمياً وإتاحته عبر شبكة الانترنت، إلا بإذن كتابي مسبق من الناشر.

د. سرمد كوكب الجميل

قراءات اقتصادية

رؤى في الاقتصاد والمجتمع

المحتويات

العنوان	الصفحة
مقدمة	7
الموصل قبل العراق	9
مصرفي إلى الفقراء	18
حركة الملايين	23
رأس المال في القرن الحادي والعشرين	30
السياسات الاقتصادية الكلية والفقر	38
الأمن الغذائي العربي	49
إشكالية الدولة العربية المعاصرة بين التفكك والإندماج	63
مشروع التجديد الحضري لمدينة الموصل القديمة	68
البعد الاجتماعي والاقتصادي لمشروع التجديد الحضري لمدينة الموصل القديمة	74
الأزمة المالية والاقتصادية من 2008 – 2009 والدول النامية	83
خروج العراق من الفصل السابع	93

إشكالية الاقتصاد والسياسة في العراق	106
الحكومة والاقتصاد ثنائية الفشل العراقي	112
التكامل الاقتصادي مدخل للتنمية والتطور	118
هل يعاني العراق من أزمة مالية؟	122
التوظيف السياسي للقبيلة في العراق	126
بالخط العريض: كيف دمرت السياسة زراعة الموصل	132
الاقتصاديون العراقيون ما لهم وما عليهم	136
المالية العامة تؤمّن الدولة وتطورها	140
الموصل وقصة ريادة الأعمال البداية والنهاية	143

مقدمة

إن أكثر ما يحتاج إليه الأكاديميون المتخصصون في الاقتصاد والمجتمع في مجتمعاتنا العربية هذه الأيام هو القراءة النقدية التقويمية الموضوعية، فما تتسم به أدبياتنا الاقتصادية والاجتماعية يكتسب وجهين اثنين فتارة تجد من يستعرض استعراضا ببغاويا مثقلا بالهوامش وتارة تجده محللا كميا تكون على درجة عالية من السطحية وبنمط تجريدي منقطع عن واقعه، وكلا الأمرين متهم بالتقليدية أو الاستعراض التقليدي دون سبر للأغوار ونقد مبني على تحليل وبناء معمق فتكون الأعمال عندها أكاديمية مجردة، أو إنشائية سردية، ولكن هذا لا يعني غياب الدراسات الاقتصادية والاجتماعية الجادة النقدية الأكاديمية المستندة على المنهج العلمي البناء بل هي قليلة نسبيا.

يتناول الكتاب عددا من القراءات المنهجية لكتب مهمة في المكتبة الاقتصادية والتي قدمت خلال العشر سنوات الماضية ونشرت في مجلات مرموقة، ومنها مجلة العربي الكويتية ومجلة بحوث اقتصادية عربية ومجلة تنمية الرافدين وكان هناك عدد من القراءات لظواهر معينة أثّرت على الاقتصاد العراقي ومنها خروج العراق من تحت حصار الفصل السابع لمجلس الأمن الدولي ومشروع التجديد الحضري لمدينة الموصل القديمة وكذلك قراءة في حالة الأزمة المالية التي يشهدها العالم وغيرها.

إن كتابة عرض أو مراجعة أو قراءة أمر ليس بالهين فقد تستغرق كتابة بضع صفحات أسابيع أو أشهرا معدودة وحسب طبيعة الموضوع ليقدم للقارئ بصفحات توجز ما في ذلك الكتاب وقد قيل في لغة العرب "الإيجاز إعجاز" فيطرح المقدم رؤية الكاتب أولاً ويتبعها بأهم الإيجابيات

والسلبيات ويختمها برؤية معينة يستلهمها القارئ من وحي الكتاب ولكنها مغايرة لما طرحه.

الهدف الذي دفعني لتجميع هذه المقالات يتمثل بمحاولة المساهمة في تقديم منهجية اقتصادية - اجتماعية نقدية يجمعها عامل مشترك مضمونه محاولة دعم المنهج النقدي بين الأكاديميين والمهتمين من المثقفين، وطرح إشكاليات اقتصادية تنموية كانت وما زالت مثار جدل ونقاش آخذين بالاعتبار رصانة الكتب المقدمة ومؤشرين لبعض الجوانب التي كانت وما زالت تؤرق المجتمع وبصيغة معاناة يومية يعيشها الإنسان في مجتمعاتنا اليوم إضافة إلى العمل على محاولة تحفيز الفكر الاقتصادي العربي لعملية إبداعية لا أن تبقى بصيغة المتلقي وهذا ما لاحظته عبر أكثر من ثلاثة عقود من العمل الأكاديمي الجامعي .

المؤلف

كانون الثاني 2022

الموصل قبل العراق[1]
مثلها كالنحل يصنع خلايا خماسية الأضلاع[2]
تأليف: سارة شيلدز[3]

يقدم الكتاب نموذجاً في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين لولاية الموصل، وما حققته من إعجاب للأوروبيين فيما بلغته في بناء منظومة اقتصادية نموذج في زمن القهر والظلام السائد إبان العهد العثماني، تقول الكاتبة في مقدمتها "لقد أثارت الكشوفات الآثار عدد كبير من البعثات والفرق الفرنسية والبريطانية والألمانية وغيرها، وعلى الرغم من ذلك لم ينتبه الأوروبيين لسكان تلك المنطقة ولا تاريخها وتقول الكاتبة: لو عرف الأوروبيون واطلعوا على تاريخ العصور الوسطى لعرفوا من الأجداد العظام إن الموصل ليست قرية صغيرة تقع على نهر دجلة بل إنها كانت عاصمة لعدة إمبراطوريات عالمية وإقليمية، إن ما كتبه ياقوت الحموي في القرن الثالث عشر يثبت ذلك حيث يقول: (كثيراً ما سمعت أن مدن العالم العظيمة ثلاث : نيسابور بوابة الشرق، ودمشق باب الغرب والموصل لأنها تقع في أقصر طريق بين الشرق والغرب ويندر من لم يمر بها).

لقد طبعت الموصل صوراً ساحرة وجميلة في فكر وذهن الرحالة الأوربيين في القرن التاسع عشر نظراً لما تصدره من غذاء، فقد كانت بحق عاصمة إقليمية وعاصمة إمبراطورية مزدهرة التجارة والصناعة، متفوقة في السياسة محصنة بأسوار مرتفعة، ومرتبطة بشبكة من الناس

---

[1] نشرت في مجلة العربي الكويتية العدد 604 مارس 2009.

[2] Sarah D Shield, Mosul before Iraq: Like Bees Making Five Sided Cells, 1999.

[3] باحثة أمريكية

والمنتجات والأسواق؛ امتدت من البحر الأسود شمالاً إلى الخليج جنوباً، ومن إيران شرقاً إلى المتوسط غرباً، لقد ناقش الكتاب وفق منهج علمي وموضوعي اقتصاد وتجارة الموصل، وشبكة العلاقات التي استطاعت الموصل إدارتها وإدامتها في القرن الأخير من عمر الدولة العثمانية.
إن من الأمور التي تثير التساؤل؛ الاهتمام الكبير الذي توليه مؤسسات كثيرة ومتعددة بالموصل إبان القرن التاسع عشر، وبداية القرن العشرين لكي يحمل الموضوع من قبل عدد كبير من الباحثين ومنهم الباحثة سارة شيلدز، وهنا يكتشف القارئ سر هذا الاهتمام في الصفحات الأخيرة من الكتاب في الاستنتاجات والخاتمة وتضع الكاتبة استنتاجها المهم وقد تمثل بأن النفط والتنقيب عنه وتصفيته كان سبباً في تعطيل الإنتاج وتدمير الثروة.

الموصل: التحديات وآليات العمل في القرن التاسع عشر

تطرح الكاتبة نموذجها للموصل ضمن ثلاث دوائر الأولى عالمية والثانية إقليمية والثالثة محلية، وقد اعتمدت منهجاً علمياً للبحث، ولهذا ظهر العمل منهجياً وموضوعياً وحيادياً ناقشت في مقدمته عدة نقاط رئيسة منها أنها فنّدت أراء عدد كبير من الباحثين حول تفسيرهم لظواهر القرن التاسع عشر والقرن العشرين في العراق، فيما ركزت على المركز بعيداً عن العلاقات إذ تقول: فقد توصلت إلى نتيجة مهمة تؤشر أن مدينة الموصل قد لفتت انتباه الباحثين الغربيين بفعل مآثرها القديمة وموقعها على مفترق الطرق التجارية ولهذا رسم الكتاب صورة لاقتصاد أهملته النماذج السابقة، ولكن عند وضع هذا في بؤرة البحث يمكن الحصول على مشهد اقتصادي بطابع دولي.

إن دراسة جزئية المدينة من المشهد كاملاً لا تعطي الصورة الشاملة، إنما لا بد من دراسة الولاية بالكامل والإقليم ضمن تركيبة سكانية حضرية وريفية وبدوية يكون مركزها الموصل وأطرافها تمتد عبر دوائر بمختلف الاتجاهات ، وتستطرد الكاتبة في سرد اللاعبين الرئيسيين وهم الحكومة العثمانية وحكومة الولاية والتجار والبدو والفلاحين وموظفو القنصليات الأجنبية البريطانية والفرنسية والألمانية، وتقول الكاتبة أن الموصل لم تكن مجرد مدينة مسقطة على خريطة تجارية بل هي مدينة التنوع السكاني والتنوع الإنتاجي والأيديولوجي وتنوع الأراضي فقامت صراعات معقدة حددت أين يجب أين تتجه المدينة وأين يجب أن تكون.

وأهم ما أشرته الكاتبة في مصادر معلوماتها اهتمامها بكل صغيرة وكبيرة ولم تترك جزئية إلا أخضعتها للبحث والدراسة فقد شككت في السجلات والوثائق بوصفها مصادر حقيقية للمعلومات في حين مثلت انعكاساً للصراعات والمنافسات، والثروة، والسلطة، والنفوذ. وتخلص في مقدمتها الرائعة لا بد من تحري نتائج تقطيع أوصال الموصل وأن النجاح الذي حققته الموصل لم يكن نتيجة قوى ميكانيكية بل إنها من صنع الشعب وابتكاراته وإبداعه وأن ما تراكم من ثروة لم يكن إلا بفعل جهود وعمل أبناء الموصل وقدرتهم على استغلال الظروف ودعم المنافسة وتقول الكاتبة: في سنة 1896 كتب أحد المندوبين الفرنسيين الذي عاش في المدينة تقريراً يصف اقتصاد الموصل ويركز على كفاح العمال وإبداعهم ووصفهم كخلية نحل تعمل في بناء بيوت خماسية الأضلاع وهذا يتطلب منهم أن يعيدوا ترتيب حاجاتهم وأن يكونوا قادرين على تغيير ظروفهم والتكييف لها؛ ذلك أن التحول نحو بيوت سداسية الأضلاع يستلزم مواجهة التحديات وإتقان الأساليب والآليات القائمة أساساً على الخبرة والبراعة للموصلين ومن هنا تقول الكاتبة (لقد

استعرت هذه الفكرة لعنوان الكتاب احتراماً وإجلالً وتقديراً للناس الذين كافحوا وأبدعوا في موصل القرن التاسع عشر)

الموصل والمؤسسة الرسمية ونخب المجتمع

لقد شكلت المؤسسة السياسية للموصل الولاية العثمانية التحدي الأكبر وتمثلت في جملة الصراعات التي شهدتها الولاية ولاسيما عاصمتها الموصل وقد لعبت النخب السكانية دوراً كبيراً في رسم معالم النموذج وتستطرد الكاتبة في شرح التنظيمات العثمانية في القرن التاسع عشر وآثارها على الموصل من بيروقراطية وفساد.

مضامين فصول الكتاب

ناقشت الكاتبة في الفصل الأول التحديات التي واجهتها الموصل في القرن التاسع عشر، ووضحت اللاعبين الأساسين فيها والمتمثلين بنخب متعددة تجارية ودينية وزعامات ريفية ومؤسسات حكومية وتنظيمات مركزية وبينت جملة الصراعات على السلطة والمال، والتحدي الأهم والأخطر الذي واجهته الموصل يتمثل بالضرائب التي كانت تجمع عنوة إضافة لتعدد الطوائف والملل والنحل والبعثات المستمرة من قبل الكنيسة والصراعات داخل تلك الملل والأديان، وتحديات الطبيعة في الجفاف والجراد وطبيعة التمرد السياسي والشغب، وقد استنتجت الكاتبة بأن سكان الموصل هم أبعد من يكون عن التعصب الطائفي أو العرقي أو غيره بل إن مجمل صراعاتهم ناتجة عن حالة الفقر والظلم وشظف العيش.

لقد تناولت الكاتبة سكان الموصل بالبحث والدراسة، وركزت الباحثة على المساكن التي سكنها الموصليون فقالت يعيش السكان في حارات أو محلات (جمع محلة) تقدم لهم الخدمات وقد تطورت هذه المناطق عبر قرون وعقود من الزمن لتشكل شبكة من الطرقات الضيقة التي يسهل ضياع الفرد في ممراتها، وتشبّه الكاتبة نمو هذه الحارات والأسواق على شكل عناقيد تحيط بالمؤسسات الدينية الكنائس والجوامع وتتوزع فيها الحمامات والحوانيت إلا أن الاسواق اتخذت لها مناطق تجارية وقد علق أحد الموظفين البريطانيين عام 1870 بالقول على الرغم من الموصل أصغر من بغداد وأقل ثراءً إلا أن ابنيتها قوية ومتينة وتسرد الكاتبة بالعدد العاملين في البناء وعدد الدور والخانات والطواحين والمدارس ...

وتناقش الكاتبة قضيتي الماء والغذاء، وتشرح آليات العمل، وتدخل الكاتبة في صلب الحياة العملية في القرن التاسع عشر، وتركز على نقاط جوهرية وأساسية، ومنها النسيج وإبداع المدينة في هذا القطاع من خلال ممارسة الناس لهذه الحرفة، والتوسع فيها لتكون مركز مهماً للعمل وتذكر بالاحصائيات الدقيقة عدد الحياك والأنوال وتقنيات الغزل والنسيج ومستلزمات هذه المهنة من صبغ وتسويق التي قادت إلى انتعاش التجارة، وتناولت الكاتبة قضايا ملحة منها الإصلاح وتوجه الناس والمجتمع نحو تحسين الأوضاع والمعيشة.

الاستنتاج الأهم الذي خرجت به الكاتبة من هذا الفصل يتمثل في حالة التفاعل والتبادل للمجتمع الموصلي مع محيطه المحلي، ومحيطه الإقليمي، والعالمي من خلال التبادل التجاري المتمثلة بالاستيراد والتصدير مكونة مراكز تجارية للعمل التجاري اليومي ضمن نسيج شبكي إقليمي وعالمي مثلته الكاتبة بدوائر التجارة المحلية والإقليمية والعالمية عبر تبادلات وتداخلات اقتصادية داخل هذه الفضاءات الواسعة

بين مركز تجاري وأطراف تمتد متشابكة بنسيج يكون الأوسع لتعاملات الموصل.

أما الفصل الثالث الذي جاء بعنوان التجار فبموجب نموذج الموصل يكون التجار من أبناء المدينة ومهمتهم لا تنتهي بالتجارة بل هم يتدخلون في الإنتاج، ويهيئون المادة الأولية ويتفقون مع الصناع والحرفين على البضاعة المنتجة وبالشكل الذي يحددونه ويتطلعون له عبر تلك الامتدادات الجغرافية، وقد وضعت الكاتبة نموذجاً للدوائر التجارية وأدواتها الأكلاك والجمال باتجاه الجنوب وصولاً للخليج العربي، والحمير والبغال تكون باتجاه الشمال وصولاً لتخوم البحر الأسود، وإلى الشرق باتجاه إيران، والجمال وعبر الامتدادات الغربية وصولاً للبحر المتوسط، ومن ثم الدائرة الأوسع تكون عبر السفن الشراعية والبخارية من الخليج والمتوسط والبحر الأسود.

وعرضت الكاتبة للائتمان والرسوم والضرائب ضمن المنظومات التجارية المحلية والإقليمية والعالمية وتستنتج بأن التجار كانوا هم العامل الأساس في رخاء البلد بوصفهم المسئولين عن النقل والتجهيز والتمويل وترفع الكاتبة قلمها وتكتب بوضوح إن نمو التجارة الخارجية لم يدمر الصناعة المحلية والصناعة الأجنبية لم تنافس الإنتاج المحلي؛ بل بالعكس كرست التجارة الصناعة وعززت الأسواق ونشطت التجار نحو المزيد من العمل.

أما الفصل الرابع فقد تناولت الكاتبة الفلاحين وطبيعة علاقتهم بالمدينة، واستعرضت الآليات والبذار والحصاد، والتحديات الخطيرة التي واجهها الفلاحون من ضرائب وجراد وكوارث طبيعية وعرضت لمسألة التسليف والملكية والقوانين وارتباط الزراعة بتوفير الغذاء وشحته

إلا أن المهم في الفصل تلك العلاقة التي نشأت بين التجار والفلاحين فكانت علاقات اقتصادية متداخلة ومتبادلة أدامت الزراعة ولكن لن تستطيع تحديثها وتطويرها.

إن ما ناقشته الكاتبة من تجارة وإنتاج صناعي وزراعة كان عبارة عن تهيئة لبناء النموذج الاقتصادي الأهم وهو القائم على البدو، وهم القبائل المحيطة بالموصل والتي نجحت الموصل وسكانها في نمذجة صيغة تفوقت وانطلقت منها نحو العالمية، وتمثلت بالإنتاج الرعوي من أغنام وجمال وصوف ووبر وسمن وجلود ومنتجات أخرى نشّطت قطاعات أخرى وهي الزراعة، والصناعة، والحرف، والتجارة.

إن قراءة ما تناولته الكاتبة عن البدو بوصفهم التحدي الأكبر أمام الحكومة العثمانية المركزية والحكومة المحلية للموصل والتحدي الأخطر كان أمام التجار ومسالك تجارتهم عبر امتدادات الموصل التي تتذبذب في السيطرة عليها ما بين الحكومة تارة والبدو تارة أخرى فيمتهنوا السلب والنهب وتبعاً لسنوات الوفر الغذائي أو القحط والجدب، من هنا استطاعت الموصل توظيف البدو ضمن العلاقة المتداخلة والمتبادلة بين التجار والبدو بوصفهم المتميزين في الرعي والإنتاج الرعوي فنجح نموذج الموصل في تفعيل تلك العلاقة وتحقيق الوفر والنمو في الصادرات من الأغنام وتوجيهها باتجاه الطلب المتزايد من سوريا ومصر والجمال باتجاه الجزيرة العربية والصوف باتجاه بريطانيا وفرنسا وألمانيا والمنتجات نصف المصنعة من الجلود باتجاه فرنسا وبريطانيا.

إن المنتجات الرعوية كانت الأساس لنمو اقتصاد الموصل الذي من خلاله تحدّت به النماذج الأخرى في القرن التاسع عشر، واستطاعت الموصل أن تندمج بالسوق العالمي عبر التصدير والاستيراد، وضمن العلاقات النموذجية للتداخل بين البدو بوصفهم المنتجين والتجار بوصفهم

المصدرين، وهكذا قدّم التجار مزيدا من الأموال للبدو، وبالمقابل استطاع البدو زيادة إنتاجهم والاستمرار في العملية، ولم يكن هذا إلا نتيجة تفكير محلي وتخطيط وتكييف لحقيقة عالمية جديدة عبر علاقات وروابط متداخلة بين مختلف الفئات من أبناء المجتمع الواحد.

التاريخ الاقتصادي لولاية الموصل بمنهجية إستراتيجية

إن قراءة لهذا الكتاب يظهر أن الموضوع في إطار التاريخ الاقتصادي العثماني وأن الكاتبة قد تناولته من منظور إستراتيجي فاعتمدت منهجية علمية رصينة لمصادر بياناتية ومعلوماتية دقيقة وتفصيلية وأنها قد استطاعت تحليل كل العلاقات وتفكيكها والوقوف على طبيعة المجتمع برؤية موضوعية وحيادية جعلها تقول: لقد عمل شعب الموصل على إدخال طريقة جديدة ومنتجات جديدة وفق عملية تفاعلية جديدة ضمن شبكة انشأها وأدامها بمهارة فائقة وإبداع في التجارة والامتدادات الجغرافية لمساحات شاسعة شكلت تداخلات مناطقية وأنشأت أسواقاً متداخلة واستطاعت بناء منظومات أشبه ما تكون بالدوائر فكانت هناك دوائر محلية وأخرى إقليمية وثالثة عالمية.

تفكك النموذج

وتستنتج الكاتبة بأن الحدود التي رسمها الأوربيون في بداية القرن العشرين ساهمت بتدمير ولاية الموصل وأسواقها ومواردها، وأن المنطقة التي عمل التجار والفلاحون والبدو ونخب المجتمع بأنشطتهم المتعددة اليومية والتشغيلية على بنائها قد فككتها الدول الكبرى بعد الحرب العالمية الأولى، وبعد تأسيس العراق تحول الاقتصاد باتجاه النفط والتنقيب عنه واستخراجه وتصفيته وكان هذا كافياً لتعطيل الزراعة والرعي والحرف والصناعة وبعد هذا تجد أن الموصليين لم يمسكوا ثروتهم بأيديهم بل جاءت الشركات الأجنبية فحصت لها الثروة والربح وقطعت أوصال الموصل وتوقف الإنتاج، وينتهي الكتاب بسؤال تطرحه الكاتبة عن خيار المدينة في بداية تأسيس الحكم الوطني في العراق بعد تدمير اقتصاد المدينة وتخريب منظومتها التي أدامتها عقود وتقول: هل تتوقع الموصل أن تحتل مكاناً في نماذج التحديث في الأنظمة العالمية ؟

مصرفي إلى الفقراء[4]
تأليف: محمد يونس[5]

لم تكن تجربة محمد يونس في بنغلادش أمراً عادياً يمكن أن يمر مرور الكرام، إنما تمثل تغيراً كبيراً في عدد غير قليل من المفاهيم والمبادئ في علوم الاقتصاد والاجتماع والإدارة وهذا ما يجب الوقوف عنده ملياً ليس من باب التعرف على التجربة ومحاكاتها وإنما في كيفية توظيف الأسس والمفاهيم التي جاء بها محمد يونس ومحاولة الاستفادة منها في قضاياعامة أخرى تأكل المجتمعات النامية واقتصادياتها، مما يشكل مدخلاً حديثاً لمعالجة كم كبير متراكم من المشاكل وهذا لا يمكن أن يحدث بسهولة ويسر وإنما يحتاج لعمل طويل وشاق ومستمر والأهم من ذلك إيمان مطلق بخيار التغيير فهو الخيار الوحيد.

نشر محمد يونس كتابه الموسوم "مصرفي إلى الفقراء "في سنة 1998 وأعيد نشره في سنة 1999 ومن ثم أعيد سنة 2003 ولم يتسن لي الإطلاع على هذا الكتاب بطبعاته الثلاث إلا مؤخراً لأسباب كثيرة منها عدم اهتمامي بالموضوع آنذاك، وقد استطعت قبل أسابيع أن أحصل على نسخة ورقية إضافة لتوفر النسخة الإلكترونية على أحد مواقع الإنترنت وقد انهمكت في قراءته وبشغف كبير، والأهم من هذا تلك المتعة التي تملكتني أثناء قراءة الكتاب ويبدو أن مصدرها الأسلوب اللطيف الذي عرض الكاتب به الكتاب والسمة الإنسانية التي اتسم بها العمل ولا أنسى أمراً آخر كان يشدني للقراءة هو حالة توظيف ما جاء به محمد يونس

---

[4]نشرت في مجلة العربي الكويتية العدد 622 ايلول 2010

[5]كاتب واقتصادي من بنغلادش، ومؤلف كتاب Banker to the Poor

على مشـاكل بدت مسـتعصـية في عدد من الدول النامية والمقاربات التي كنت أقارب بها ذهنياً وأنا أقرأ لحالات في عدد من الدول وحالة بنغلادش إبان المجاعة والموت الجماعي.

إن أهمية المشـروع الذي جاء به محمد يونس تتمثل في كونه مشـروعاً عالمياً يطبق بأكثر من 60 دولة نامية وهناك من يقول 100 دولة، والأهم من ذلك أنه ركز على الائتمان الصـغير جداً أو على الائتمان الجزئي الصـغير وهو ما يتوافق مع التطورات العلمية الكبيرة في مجال التركيز على الجزيء في العلوم الطبيعية الكيمياء الجزيئية والبايولوجيا الجزيئية والتي تقع في إطار التكنولوجية النانوية التي يتم اسـتعارتها الآن في مجالات عديدة ومنها إدارة الأعمال بوصـفها منهجاً حديثاً يركز على التفاصيل الحزيئية في العمليات الإدارية، ومن هنا يمكن القول بأن محمد يونس يكون قد سبق عصر التكنولوجيا النانوية والجزيئية بعقود.

ركز الكتاب في عرضه على قصة محمد يونس منذ نشأته ودراسته ومن ثم بعثته للولايات المتحدة بعد حصـوله على زمالة فولبرايت، وحصـوله على شـهادة الدكتوراه من جامعة فانديربلت Vanderbilt University في الولايات المتحدة الأمريكية وبداية مشـروعه في مدينته جوبا في بنغلادش ولغاية تحقيقه النجاحات تلو النجاحات في مشروعه.

تضمن الكتاب 313 صفحة من الحجم الوسط نصف A4 وتضمن في البداية تقديما للكاتب وقُسم على 7 أقسام وانتهى بعدد من الملاحق، فكان القسـم الأول قد تناول البداية 1940 – 76 وقد غطى ما يقرب من 80 صفحة تناول فيها تسعة عناوين كان أولها بمثابة توصيف للقرية التي بدأ منها Jobra Village وليكون العنوان "قرية جوبرا من كتاب مقرر إلى الحقيقة"، ليعقب ذلك بالحديث عن البنك الدولي في واشـنطن 1993 منتقلاً للحديث عن مدينة Chittagong التجارية ذات الثلاثة ملايين

نســـمة وأكبر ميناء في بنغلادش، وبعد حديث طويل يعرض فيه رحلته خلال عقدي الستينات والسبعينات من القرن العشرين.

أمـا القســـم الثـاني والتي عنونـه بـالمرحلـة التجريبيـة 1976 – 1978 وعرض فيها ثمانية عناوين وعبر 46 صـــفحة بدايتها كانت بعنوان مثير ومحور رئيس في نجاح تجربة محمد يونس "لماذا إقراض النســـاء بدلاً من الرجال؟" و "كيف تصل القروض إلى النساء المقترضات؟" و "كيف هو عمل النســاء في المصــرف؟" ويســترســل بعرض تفاصــيل وآليات التواصــل بين كل تلك التفاصــيل وبعضــها، ومنها آليات إعادة القروض وعقد المقارنات، ويشـرح كيف أصـبح مصـرف جريمان بوصـفه تجربة رائدة فرعاً من المصرف الزراعي ويضيف المزيد عن علاقاته الخاصة بعائلته ومساهماتها.

لقد تناول القســـم الثالث جوهر الموضـــوع فكان بعنوان الخلق 1978 – 1990 وكيف هيأ للعمل عبر خطة تواجه كارثة طبيعية، وكيف أن كوادر المصـــرف كانت بحاجة ماســـة للتدريب وولادة المصـــرف الفعلية واستقلاليته، أعقب ذلك القسم الرابع والذي عرضه عبر 30 صفحة ركز فيه الكاتب على اتســاع التجربة واســتنســاخ تجربة مصــرف جريمان وتطبيقات محمد يونس على المستوى الدولي ويعرض لمقارنة مفيدة فيما جاء القســم بعنوان الفلســفة وشــمل 23 صــفحة وبخمســة عناوين كانت مضـامينها اقتصـادية واجتماعية وسكانية وما يمكن أن يفعله الفقر في ظل غياب الاقتصاد، وهكذا تابع الكاتب القسم السادس عن الأفاق الجديدة بين 1990 – 97 وخلال 25 صــفحة شــمل التوســع نحو القروض الســكنية والصــحية والتقاعدية والتعريف بالتقنيات الجديدة لمصــرف جريمان تجاه الفقر. واختتم الكتاب بقســمه الســابع والذي عنونه "بالعالم الجديد" والذي عرض فيه أربعة عناوين وعلى 10 صفحات، وافتتح بعنوان كيف يساعد

العـالم الأكثر فقراً وكيف أن 100 مليون فقير قـد وصـــلتهم القروض الصغيرة وانتهى الكتاب ببعض الملاحق.

بعد هذا العرض الموجز لا بد من طرح ســؤال غاية في الأهمية لا يمت لتجربـة محمد يونس في مصـــرفه، وإنما يركز على الفائدة التي يمكن اكتسـابها من تجربة محمد يونس وما هي المضـامين القيمية التي يسـتفاد منها في مختلف مجالات الحياة؟

وبعد قراءة الكتاب واستيعابه لا بد من إظهار عدد من القضـايا التي تنخر مجتمعات الدول النامية ومحاولة الاستفادة من تجربة وإبداع محمد يونس في حل مشاكل خطيرة مجتمعات الدول النامية والمتقدمة على حد سواء.

إنّ قراءة ما جاء به محمد يونس يضـعنا أمام عدد من المضـامين المهمة وهي أولاً: الفهم الواضح والعميق للمجتمع فما كان لمحمد يونس أن ينجح في مشروعه لو لم يكن مدركاً لكل الحلقات والتفاصيل للمجتمع الذي ولد فيـه وترعرع بين ظهرانيـه، وأنـه حـال مـا حـاق بـذلـك المجتمع الجوع والموت أدرك محمـد يونس أنّ دوره يكمن في هـذا الزمـان والمكـان، والأهم من هذا ثانياً: تكريس قيم العمل في المجتمع البنغالي ومســـاعدته على مسـاعدة نفسـه بنفسـه والابتعاد عن المطالبة والتشـكي، وما يحسـب لمحمد يونس أنه ركز على النســاء من دون الرجال فكان هذا إيذاناً بتغير عميق في القيم والتقاليد المجتمعية والتي تكون عمليات التنمية هي أحوج ما تكون لها، وثالثاً: لقد أبدعت التجربة في مجال نقل التطبيق والتطوير في العلوم بعيداً عن الانغماس في النظريات والنماذج الاقتصـــادية الكمية الرياضـية والإحصـائية ودونما غرق في طلاسـم ورموز لايفهمها حتى الاقتصـاديون أنفسـهم، وذهب باتجاه الميدان وتوظيف الخبرة العلمية في مسـاعدة أناس قابوا قوسـين أو أدنى من الموت، فكان توظيفاً رائعاً لآلية باتت تعرف بالائتمان الصـغير والصـغير جداً والمتناهي الصـغر وعندها

يكون محمد يونس قد تقارب مع ما ابتدعته أرقى النظريات العلمية ما بعد القرن العشـــرين، وهو الظـاهرة الجزيئيـة النـانونيـة في مختلف العلوم الكيميـائيـة والبـايولوجيـة وغيرهـا وهذا مـا يشـــير لـه محمد يونس على صـــفحات كتابه وهو يدخل تفاصـــيل حياة الناس والعائلات في مدينته والقرى المحيطـة بهـا ويقول إن مـذكراتـه تحتوي على أكثر من مليوني قصـة مرعبة ومخيفة مضامينها الجوع والفقر والموت.

إن الدروس المستفادة من تجربة محمد يونس عبر العقود الأربعة الأخيرة وحصـــوله بجدارة على جائزة نوبل في الاقتصـــاد لا بد أن تعد منطلقاً لمنهجية جديدة للعمل مستندين على تجربة الرجل وكفاحه وصبره وكيف أنه آثر العمل الميداني على أن يكون أستاذا لامعاً في الجامعة مثل الكثير من الأكاديميين من الاقتصـاديين وغيرهم ومن يقضـون عقوداً من الزمن في البحث والكتابة والتدريس ولكنهم لا يغنونه جوع طفل رضـــيع. إنَ تطبيق منهجية محمد يونس واستلهام تجربته يمكن أن تخلص المجتمعات النامية ودولها من عدد غير قليل من المشـاكل التي تعصـف بها سـواء في التربية والتعليم أو في الصـحة أو ربما في محاربة الفسـاد أو في قطاعات ونشاطات المجتمعات الأخرى.

إن عمل الرجل ليل نهار ولعقود من الزمن في ظل بيئة تعصـــف بها المجاعات والبؤس والموت وتعرضه للمزيد من المخاطر وإصراره على تنفيذ مشروعه من خلال إقناع الآخرين أياً كانوا يعد عملاً نابعاً من إيمان وإدراك للدور الذي وضـعه لنفسـه من خلال رؤية إسـتراتيجية واضـحة ليحقق لمجتمعه والإنسان فيه حقاً طبيعياً وهو حق الحياة والعمل.

حركة الملايين: إستراتيجيات النقل للتنمية المستدامة في المدن الكبيرة[6]

تأليف: F. Moavenzadeh and M.J. Markow[7]

لم أكن أفكر بالمدينة كبيرة أم صغيرة ولم يخطر ببالي ذلك لا من قريب ولا من بعيد ولم يكن التخطيط الحضري والمدني والعمراني من اهتماماتي، ويبدو أن الألفية الثالثة جعلت الناس أمام تحديات كبيرة فقد وقع صدفة بيدي تقريرا عن منظمة دول غرب آسيا الأسكوا يحكي مخلفات قطاع النقل في الدول العربية، ولاسيما انبعاثات غاز ثاني أوكسيد الكاربون فهالني ما قرأت، وكان من نتائجها أني بدأت بمقاربة بسيطة مفادها إذا كانت مدننا الصغيرة والمتوسطة بحالها هذا ترى ما هو حال المدن الكبيرة؟ ووقفت على كتاب يحكي قصة المدن الكبيرة وحركة الملايين فيها وإستراتيجيات التنمية المستدامة في النقل علّي أجد جوابا يشفي غلّي ويخفف حرقتي وألمي، ولعل عرضاً كهذا في مجلة عريقة والأوسع انتشارا في مدننا العربية يكون لها الصدى المناسب أو على الأقل أكون قد ساهمت ولو بشيء بسيط في نشر ثقافة الاستدامة في وطننا العربي، وهو هدف الحد الأدنى وسط ضجيج السيارات المتزايد وانبعاثات

---

[6] نشرت المقالة في مجلة العربي الكويتية تحت بند من المكتبة الأجنبية وبالعدد 629 في سنة 2011.

[7] مؤلفا كتاب: Moving Millions Transport Strategies for Sustainable Development in Megacities

كاربونية تعد الأعلى، فما هي إستراتيجيات النقل التي يمكن أن تتبناها في ظل التنمية المستدامة؟

يقول الكاتب: لقد استغرق إعداد الكتاب عدة سنوات وبعد خبرة توزعت ما بين أربعة منظمات في أربع مناطق مختلفة من العالم، ويستعرض الكاتب الدوافع والمشاركين وعوامل نجاح العمل ومساندية في صفحات المقدمة ويقول: بأن الكتاب يطرح الخيارات المتاحة للإدارة لمواجهة تحديات الاستدامة ومضامينها، ويقول أيضاً بأن هذا الكتاب يتعامل مع الأفكار من خلال عدة مجالات، ولم يكن قط كتابا مقررا في الاقتصاد أو في نظم النقل وعملياته وتقنياته، ولم يكن مرجعا في الإبداع المالي أو التعاقدات ولا حتى في إستراتيجيات التنمية الاقتصادية، وإنما هدفه يتمثل في مساعدة الإدارات المحلية والحكومية ومدراء القطاع العام لفهم كيفية تفعيل هذه المجالات، وما هي التفاعلات فيما بينها من أجل تقييم أهمية التفكير بصيغة التشكيلة الشاملة للسياسات التي توضع كمزيج متكامل أظهرت الخبرة بأن السياسات الناجحة التي توازن الحركة والاستدامة هي تلك التي تأخذ بالحسبان الدقيق أنماط الحركة واحتياجاتها والقدرات المؤسسية، وتوصيف دقيق للعلاقة بين البشر والسيارات كل هذا ضمن معطيات بشرية ومالية وتنظيمية ومؤسسية وقدرات تكنولوجية ضمن الإقليم الحضري.

ضم الكتاب ثمانية فصول غطت ما عدده 268 صفحة تناول الفصل الأول تعريف المدن الكبيرة العملاقة Mega Cities والتي تعد ظاهرة حديثة ترافقت مع النمو الكبير الذي يشهده العالم من تجمعات سكانية أطلق عليها المدن الكبيرة والتي تعد من أول التحديات التي تواجهها التنمية المستدامة في العالم في القرن الحادي والعشرين، وقد

مثّل هذا العامل الأهم المؤثر على الاقتصـــاد والنقل والبيئة وموارد المجتمع وإداراته.

إن هذا النمط من التشغيل للمدن الكبيرة يعد ظاهرة لم تعرفها البشرية فقد بلغ عدد المدن الكبيرة ما يقرب من 400 مدينة في العالم، علما أنّ المدينة الكبيرة تلك التي يزيد عدد سكانها عن مليون نسمة ومن ضـــمن هذه المدن الكبيرة هناك مدن كبيرة جداً هي ما يطلق عليها Mega Cities أو يمكن تسـميتها بالمدن العملاقة، وثلثا هذه المدن تقع في العالم النامي. إنّ إدارة هذه المدن العملاقة ولاسـيما في مجالات النقل السكن والأنشطة الاقتصادية والإجتماعية والبيئية يعد من التحديات الخطيرة في العقود الأولى من القرن الحادي والعشرين.

يعرض الكتاب مقومات السياسة العامة الاقتصادية والبيئية المحاطة بنظام البنية التحتية، فكيف يمكن للمدن العملاقة هذه أن تتعامل مع كل هذه المعطيات؟ ولاسـيما ما يخص البنية التحتية، وعلى رأسـها النقل ولاننســى دور النقل الكبير في النمو الاقتصـــادي والرفاهية وغيرها من المعطيات الاقتصادية والاجتماعية.

يعرض الكاتب أعراض غياب الاســتدامة في نظام النقل فلقد كان للعولمة والمدنية، وشـيوع ظاهرة السـيارات؛ المسـاهمة في الحالة المريعة لعدد غير قليل من مدن العالم الثالث، مما دفع هذا المؤسسات البلدية في هذه المدن لحافة الهاوية، فكان الازدحام وتلوث الهواء والأثار السلبية الصحية؛ كل هذا قاد البنك الدولي لتحديد نسبة الخطر التي تواجه مدن العالم النامي. ويطرح الكاتب التوجه نحو الاستدامة، وهذا ما عنون به الفصـل الثاني الاسـتدامة Sustainabilityليناقش المفاهيم الأســاســية لها، فيعرض لعدد من التعاريف والمضـــامين العلمية، ويضع بين يدي القارئ عدد من الأمثلة لتلقي الضوء وتؤشر

حالات معينة، وقد ساعد كل هذا في تفسير معظم الجوانب الخاصة بالبيئة، ونوعيتها ومساهمتها في التنمية الاقتصادية والنمو، والحفاظ على الثروة البيئية للأجيال المستقبلية.

وطرح الفصل الثالث من الكتاب المداخل لتحقيق تنمية مستدامة وتوفير إطار مفاهيمي لتحقيق ذلك وهنا يعرض الفصل الاستدامة بوصفها مشكلة إدارة الموارد التي صنفها إلى ثلاثة أصناف فقد تكون الموارد عاملا من عوامل الإنتاج ومنها ما هي خدمات طبيعية وبيئية، وأخرى بفائدة متحققة من الطبيعية أو بمثابة المغاسل التي تمتص أو تستوعب المخلفات والتلوث وقد استنتج الفصل إن العقلانية التي تقف وراء القطاع الخاص في مضمنون تلك الاستدامة العالمية والحاجة لرؤية سياسات شاملة وفاعلة يكمن في التكامل كطريقة أفضل. لقد عرض الفصل نظام المحاسبة البيئي التي تتناول الصنف الأول من الموارد والتقييم البيئي للصنف الثاني منها فيما كان الصنف الثالث بمثابة الرقابة على التلوث والتي تتمثل بطبقة الأوزون في أعالي الجو، وقد عرض الكلفة والسماحات المناسبة، وانتقد نظرية السوق في الاقتصاد، وعرض المكونات الاقتصادية والاجتماعية والمالية والمؤسسية لاستدامة النقل.

وعرض الكاتب سياسة النقل واستدامة البيئة وبين كيف أن سياسة النقل تمثل سياسة عامة لا بد من أن تتوفر بنوعية تسهل عمل الاقتصاد، ولا بد من أن تركز على جانبي العرض والطلب وفق قاعدة السوق في التسعير والتنظيم، ومن هنا يعرض الفصل خيارات تلك السياسة من خلال فهم دور النقل في المجتمع، وعلاقة النقل بكل مورد من الموارد الثلاثة المصنفة؛ مما يؤشر أهمية إدارة النقل والاستخدام الجيد للسيارة وإدارة العرض وإدارة الطلب ووضع

الضـوابط ولاسيما في اسـتخدام الشـارع والبارك واسـتخدام الأرض واسـتخدام التكنولوجيا المتطورة المعلوماتية منها والاتصـالاتية. فيما عرض الفصـــل الخامس عنوانا غاية في الأهمية الشـــراكة العامة الخاصـة للوصـول لمشـاريع نقل مستدامة إنها الشراكة التي يمكن لها ان تسـاهم في التمويل والتنفيذ لإسـتراتيجيات الإسـتدامة، وهنا تمت مناقشـة آليات مختلفة لتحقيق تلك الشـراكة والتي تمثل إطاراً لعمليات المفاضلة للخدمات وتقييم فاعليتها وعرض عبر تسعة عناوين فرعية ذلك الدور وتمويله وتنفيذه.

وشـكل الفصـلان السـادس والسـابع الجانب العملي فكان السـادس ينصـب على أمثلة ودروس لسياسـات النقل في سـنغافورة وواشـنطن دي سـي وسـان بولو وغيرهم فيما ركز الفصـل السـابع على حالة دراسـية عن مدينة Guangzhou والتي تقع في الجنوب الشـرقي من الصين تلك المدينة التي يطلق عليها الصينيون البوابة الجنوبية والتي تعد المدينة الأكبر في الصـــين وقد جمعت هذه المدينة الملايين من الناس من كل انحاء البلاد وقد حققت نموا اقتصـــاديا كبيرا ويعرض وضـــع المدينة وتزايد عدد السـكان وتوقعاته وكذلك عدد السـيارات وتفاقمت نســـب الانبعاثات الملوثة فوضـــعت الخطط والبرامج والإجراءات ويضـــع الكاتب أســـســـاً ومبادئ لمتخذ القرار وتتمثل بالشـــمولية والتعاون والمرونة والتكيف والإطلاع الكامل من خلال المعلومات والتحليل ومعرفة الأدوار والشفافية . فيما عرض الفصل الثامن الاســـتنتاجات التي خرج بها الكاتب ومن أهمها أن نجاح الإستراتيجيات لا بد من أن ينطلق من مدخل شامل يعتمد المؤسسة المحلية والمعايير الحضـــارية وكذلك لا بد من تفعيل دور القطاع الخاص وللحكومة الدور الحاسم في تحقيق النجاح. تتطلب الاستدامة

توازن الاعتبارات الاقتصادية مع البيئية، وأن شراكة القطاع الخاص بالعام يعد غاية في الأهمية لمواجهة المخاطر وتحمل الكلف الكبيرة.
لقد طرح الكاتب وبوضوح تحديات المدينة في القرن الحادي والعشرين إذ يقول بأن المدينة يجب أن تكون كفوءة اقتصادياً ومتكاملة اجتماعياً ومسئولة مالياً، أما بيئيا فلا بد من أن تكون المدينة قادرة ذاتيا على حماية بيئتها، ومن هنا فإن توفر هذه العناصر هو سر النجاح والبقاء للمدينة، وقد أكد الكاتب بأن المدن أصبحت هي النقاط المركزية لتحديات الاستدامة العالمية مما يؤشر حاجة المدن لتطبيق معايير الاستدامة وهذا ما أكدت عليه العديد من المؤتمرات العالمية وبالتحديد نوعية الحياة في المدينة.
إن قراءة معمقة لمدننا العربية سواء منها العواصم وغير العواصم امتداداً من دول الخليج العربي وانتهاءً بدول المغرب العربي تعد معظم مدننا كبيرة وهناك منها العملاقة مثل القاهرة وفي ظل المعطيات الحالية والسكانية والاقتصادية ولعقد قادم ستتضاعف المدن بحجم سكانها وبحافلاتها ومركباتها وطرقها وتلوثها مما يستدعي التوقف قليلا عند عنوان مهم يركز عليه العالم بوصفه اتجاهاً حديثاً وهو قلب المشكلة والمتثل بالمدينة. فقد بدأ التركيز ومنذ سنوات على المدينة بوصفها ظاهرة مركبة ومعقدة بوصفها مخزن لكل معطيات التجربة الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية والجغرافية والبيئية إنها البودقة التي تفاعل فيها كل النشاط الإنساني والمجتمعي وباتت المحرك الفاعل للاقتصاد والمجتمع لا بل باتت المؤشر الدقيق للتفاعل الحضري والمدني للنمو التطور أو ربما العكس فتكون ركاما للتخلف والتراجع، إنها المدينة التي تعد عنواناً شاملاً لعدد كبير من قضايا المهمة والحرجة، مثل: البطالة والفقر

وهجرة الريف وتدني الخدمات العامة، وتدني نوعية الحياة مما يستدعي التوقف عندها بعيدا عن الدولة ككل ذلك أنّ المدينة تمثل وحدة مكانية مستقلة وهذا ما ينادي به المؤلف واتمنى أن يلقى الصدى المناسب في عالمنا العربي .

رأس المال في القرن الحادي والعشرين[8]
تأليف: ثوماس بكيتي[9]
ترجمه للإنكليزية: آرثر كولدهامر[10]

لقد أثار الكتاب ضجة فكرية وكتب عنه الكثير خلال الأشهر الماضية، وفي أمهات الصحف والمجلات العالمية، فإذا كانت دعوات بعض المفكرين الاقتصاديين في السنوات الأخيرة تؤشر بأن ما يكتبه الاقتصاديون لأنفسهم، وأن التكميم والنمذجة والمعادلات والرموز التي يطرحوها في كتاباتهم لا تفهم إلا من قبل الاقتصادي المتخصص الذي كتبها نفسه، وإذا كان حديث الاقتصاد لا يفهم إلا من قبل الاقتصادي دون غيره من المختصين والمثقفين؛ عند ذاك يكون من يدعو إلى اجتماعية علم الاقتصاد أمراً يثير الاهتمام والنقاش، ويصبح حديث الاقتصاد واضحا ومفهوما من قبل الجميع سواء الخاصة منهم أو العامة، وعندها يكون عرض كتاب "رأس المال في القرن الحادي والعشرين" أمراً غاية في الأهمية، وإذا كان الاقتصاد بدءً من أدم سميث ومروراً بماركس وانتهاءً بجون كينز يقوم على المنطق والمحادثة والجدل لذا يصبح عرض هذا الكتاب أمراً ملحاً لاسيما وإنّ أحد أهم استنتاجات الكاتب الذي نحن بصدد عرض كتابه اليوم يتمثل بانتماء الاقتصاد للعلوم الاجتماعية القائمة على المنطق والحديث، وعلى هذا الأساس سيركز العرض على جوانب مثيرة

---

[8] نشرت في مجلة العربي الكويتية العدد لسنة 2015 وكان عنوان الكتاب Capital in the twenty-first century

[9] مؤلف الكتاب بالفرنسية Thomas Pikitty

[10] مترجم الكتاب إلى الإنكليزية Arthur Goldhammer

للجدل الفكري والثقافي مبتعداً عن الجزئيات الاقتصادية التي قل من يفهمها من غير الاقتصاديين.

صدر في سنة 2013 كتاباً بعنوان "رأس المال في القرن الحادي والعشرين" من قبل الاقتصادي الفرنسي Thomas Piketty وقد ترجم إلى الإنكليزية وصدر لأول مرة باللغة الإنكليزية في بداية سنة 2014، وقسم الكتاب أربعة أقسام وضم 16 فصلاً واستنتاجات وذيّل بملاحظات وهوامش، ولقد كتب عنه الكثير واعتبر بمثابة ماركس حديث للقرن الحادي والعشرين بعد مرور ما يقرب من قرن ونصف عن كتاب رأس المال لماركس الذي صدر بالألمانية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وترجم بعد عقدين من صدوره إلى اللغة الإنكليزية.

يقول الكاتب لقد كرست ما يقرب من 15 سنة من البحث والدراسة (1998 – 2013) لفهم الحركية التاريخية للدخل والثروة، ويفتتح الكاتب كتابه بكلمات مضمونها إن الامتيازات الاجتماعية تعتمد أساساً على المنافع المشتركة العامة هذا ما نصت عليه الفقرة الأولى من لائحة حقوق الإنسان في سنة 1789 ليدخل الكاتب بكلماته الأولى بأن توزيع الثروة تعد أحد أهم القضايا المطروحة والجدليات المثيرة للنقاش ويطرح السؤال عن ماذا نعرف عن رأس المال؟ وهل حقاً بأن حركية تراكم رأس المال تقود لتركز الثروة بأيدي القلة القليلة كما كان يعتقد كارل ماركس؟ وهل أن توازن القوى في النمو والمنافسة والتقدم التكنولوجي يقود في المراحل الأخيرة للتنمية وتقلل عدم المساواة والانسجام والتناغم بين طبقات المجتمع كما اعتقد الاقتصادي Simon Kuznets في القرن العشرين؟ وماذا نعرف حقيقة عن الدخل والثروة، والتي نشأت منذ القرن التاسع عشر؟ وما هي الدروس المستقاة التي يمكن تبنيها اليوم وفي قرننا الحالي؟ لقد بدأ الكاتب بهذه التساؤلات ويردف قائلاً: هذا ما سأحاول الإجابة عنه في هذا الكتاب.

تمثّل جهد الكاتب بالتحليل والمتابعة التاريخية للاقتصاديين منذ القرن الثامن عشر وليضع سؤال التوزيع في قلب التحليل والنظرية الاقتصادية، واعتمد على مصدرين للمعلومات عما سماه بالحركية التاريخية: فمصادر تعاملت مع عدم المساواة في توزيع الدخل، ومصادر تعاملت مع توزيع الثروة وعلاقة الثروة بالدخل، ويسرد مدخله في العمل ويشير وبوضوح إلى دقة بعض الاستنتاجات العلمية لدراسات اقتصادية إبان النصف الأول من القرن العشرين، وطبقت على الولايات المتحدة الأمريكية التي استندت عليها دراسات من تبعهم ولغاية اليوم، وهذا ما استند عليه الكاتب حيث يقول: تلك قاعدة البيانات التي اعتمد عليها ثلاثون اقتصادياً والتي تعد الأكبر هي التي اعتمدتُ عليها في هذا الكتاب فيما يخص عدم المساواة في توزيع الدخل. أما المصدر الثاني للمعلومات تلك التي تخص توزيع الثروة، والثروة هي التي تخلق الدخل، والأهم من هذا التميز بين دخلين الأول دخل العمل والثاني دخل رأس المال، ويطرح الكاتب النتائج الرئيسة التي بلغها من مصادر الرواية التاريخية، ومن أهمها ضرورة الحذر من الحتمية الاقتصادية التي تعود لعدم المساواة في الدخل والثروة فتاريخ توزيع الثروة سببه دائما العمق السياسي وليس الآلية الاقتصادية وأن تقليل عدم المساواة في أوربا بين 1910 و 1950 يرجع لسياسات الحرب وزيادة عدم المساواة بعد سنة 1980 التي مردها التغيرات السياسية التي حصلت خلال العقود التي سبقت ذلك، مما يؤشر بأن تاريخ عدم المساواة، ومن صاغ شكلها هم لاعبو السياسية والاقتصاد والاجتماع والقوة النسبية التي يتمتع بها كل فريق مقارنة بالآخر .

الاستنتاج الثاني وقد أطلق عليه الكاتب قلب هذا الكتاب هو حركية توزيع الثروة التي كشفت قوة آلية الدفع وبالتناوب بين قوى التباين وقوى التقارب، فلا يمكن أن تكون عملية عدم الاستقرار وغياب حقوق الإنسان طبيعية أو

تلقائية كانت هي المهيمنة دوماً، بل إن هذه القوى الرئيسة لتحقيق ذلك لا بد أن تتبنى سياسات انتشار المعرفة والاستثمار في التعليم والتدريب والمهارة، وأنّ قوى العرض والطلب وانتقال رأس المال والعمل تصب دائما باتجاه التقارب في توزيع الثروة، علماً بأنّ هذا القانون الاقتصادي قد يكون أقل تأثيراً من انتشار المعرفة والمهارة وفي حقيقة الأمر هما المفتاح الرئيس للنمو الإنتاجية وتقليل عدم المساواة في الدول نفسها وفيما بينها. وخير مثال على ذلك مجموعة الدول التي تقودها الصين والمتجهة باتجاه النمو والغنى.

ويطرح الكاتب بأنّ القوة الرئيسة لميكانيكية التباين تتمثل بصيغة مفادها: زيادة العائد على رأس المال على نسبة النمو في الاقتصاد، ويعلل ذلك بإثباتات من التاريخ الاقتصادي الحديث للدول المتقدمة ولاسيما منذ منتصف القرن التاسع عشر ولغاية نهاية القرن العشرين والتي يخشى الكاتب عودتها في القرن الحادي والعشرين ويقول ما نصه: إن عملية تراكم الثروة وتوزيعها يتضمن قوى فاعلة تدفع باتجاه التباين ولمستويات عالية من عدم المساواة وبوجود قوى ضعيفة للتقارب وهي اليد الطولى للتباين وعدم المساواة وهذا ما بدت علاماته تظهر في بداية القرن الحادي والعشرين، وهو ما يثير القلق وأن استنتاجه ليس إيحاءً من ماركس الذي سبقه بقرن ونصف، وإنما هي الاحتمالات غير المشجعة لذا من المهم ملاحظة آلية كون العائد على رأس المال أكبر من النمو الاقتصادي، والتي تقود لعدم المساواة، وليس هناك ما يمكن عمله في تشوهات السوق وعدم اكتمالها تلك المشكلة المزمنة.

الاستنتاج الآخر الذي طرحه الكاتب بعد رحلة طويلة من العمل العلمي لكتابة هذا الكتاب تمثل بانتماء الاقتصاد للعلوم الاجتماعية وأن ذلك المنهج الكمي الذي اعتمد طيلة النصف الثاني من القرن العشرين، ويؤشر الكاتب

أفضلية القول الاقتصاد السياسي بدل القول علم الاقتصاد على الرغم كون المصطلح صيغة قديمة، ولكنه علما اجتماعيا ومعياريا وبهدف أخلاقي. ببساطة إنه علم يهم كل الفئات الاجتماعية وكل الطبقات السياسية ويعد مصدراً مثيراً للمناقشات والحوارات والجدليات بدل نماذج صماء تخفي كل تضاريس المحتوى والمضمون، والاستنتاج الأخير الذي بلغه الكاتب تمثل بقوله إنه ما دامت دخول فئات المجتمع المعاصر باقية خارج متناول التحقيق العلمي فليس هناك أمل بإنتاج تاريخ اقتصادي واجتماعي نافع، وهذا يمثل استنتاج يؤكد ما طرحه عدد من الاقتصاديين منذ منتصف القرن العشرين ولا زال.

إن قراءة المقدمة والاستنتاجات يمثل فهما مبدئيا لما أراد ألكاتب أن يطرحه في أقسام كتابه الأربعة وعبر فصوله الستة عشر، فتحدث في القسم الأول عن الدخل القومي والثروة وكيفية التوزيع العالمي للدخل والثروة والإنتاج وهو أمر غاية في الأهمية للمضمون الذي يسعى الكاتب توضيحه، وأعطى الكاتب تحليلاً لنمو السكان ونمو الإنتاج وكيفية تطور هذه المفاهيم منذ الثورة الصناعية؛ أما القسم الثاني فقد عرض وعبر أربعة فصول حركية نسبة رأس المال إلى الدخل، وطرح مسألة التحولات في رأس المال ومنذ القرن الثامن عشر في بريطانيا وفرنسا ومن ثم قدم أيضا لألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية وحلل المدى الجغرافي الممتد على كل الكوكب وبحث عن الدروس والمضامين التي تقف وراء ذلك، وجاء القسم الثالث بعنوان هيكل اللامساواة ليغطي ستة فصول تناولت ما حققه توزيع دخل العمل دخل رأس المال من عدم مساواة وتحليل الحركية التاريخية لهذه اللامساواة في عدد من الدول ودراسة تغيير الثروة الموروثة في الأجل الطويل وتوقعات التزويعات العالمية للثروة للعقود القادمة من القرن الحادي والعشرين وجاء القسم الرابع بأربعة فصول وتحت عنوان تضبيط رأس

المال في القرن الحادي والعشرين من خلال دراسة الواقع الاجتماعي واقتراح إعادة التفكير بالضريبة التصاعدية على رأس المال المستند على التجربة السابقة وتوصيف الشروط اللازمة وكيفية تراكم رأس المال العام بعد تدهور رأس المال الطبيعي .ويختتم بكلمة أخيرة بالقول إني لا أمتلك القدرة بالتنبؤ بشكل رأس المال في السنوات 2063 – 2113 فظاهرة الدخل ورأس المال هي سياسية فوضوية لا تنبؤية علمية فكيف سيتعامل التاريخ معها؟ مما لا شك فيه إنّ هذا يعتمد على نظرة المجتمع إلى اللامساواة وما هي أنواع السياسات والمؤسسات التي ستعتمد في القياس والتحويل وأنه لا يمكن توقع المستقبل البعيد، بل أن التاريخ سيكون مفيداً ومساهما في رسم الطريق على الأقل.

إن من المضامين المهمة التي لا بد من التركيز عليها تلك الدعوات التي تجعل من الاقتصاد علماً اجتماعياً يقبله الجميع، ويمكن للجميع فهمه باعتماد التبسيط دون التعقيد، والديناميكية بعيداً عن السكونية والتفاعل دونما تجريد، وهذا ما تناوله الكاتب في كتابه هذا فاعتمد المعطيات التاريخية لما يزيد عن أربعة قرون وحيثما توفرت واستطاع أن يقارن بين عدد من الدول ولاسيما بريطانيا والولايات المتحدة وألمانيا وفرنسا وغيرها من الدول ضمن منهجية اتخذت من نسبة رأس المال إلى الدخل مدخلاً ومن مؤشرات أخرى، وليضع المقاربات التاريخية، وبعدها يضعنا أمام نموذج توصيفي مثير لعدد من المؤشرات، ومنها النمو السكاني للعالم ونمو الإنتاج والثروة والدخل، ويتناول عدداً آخر من المؤشرات التي أثّرت نموذجه المعتمد في توزيع الثروة والدخل ومشكلة عدم المساواة التي أسهب في شرحها ليعدها نمطاً يمكن أن يعاد وهذا ما توقعه للقرن الحادي والعشرين مما يعني المزيد من الأزمات والمعوقات.

إن ما ينبغي التوقف عنده مليا في طرح الكاتب يتمثل فيما سماه تاريخ عدم المساواة وتميزه بين مجتمعات رأس المال ومجتمعات العمل مما دعاه لإطلاق مصطلح هيكل عدم المساواة، ومن ثم ناقش ضمن منهجية كيف ولماذا، فكيف تغير هيكل عدم المساواة؟ وما سبب ذلك التغير منذ القرن التاسع عشر؟ وبعد التقليل من عدم المساواة عادت الفجوة لتزداد منذ بداية عقد السبعينات من القرن العشرين بفعل العوامل السياسية والمؤسسية.

فإذا كان الكتاب بمثابة الأهم والأكثر جاذبية في التحليل الاقتصادي على مدى عدة عقود من الزمن، فهذا يعود لما تبناه الكاتب من عناوين مهمة ويقف على رأسها عدم المساواة، وهو عنوان طالما ناقشه الاقتصاديون تحت مسمى مؤشر جيني Gini Index والخاص بقياس توزيع الدخل في أي دولة، وبكل ما بهذا المؤشر من سلبيات ولكنه أي المؤشر يعد مقياسا للدخل فيما ذهب الكاتب لرسم صورة أخرى عن توزيع الدخل، ومن مصادر مختلفة للبيانات وقد أظهر نتائج في عدم المساواة غير ما كان قد رسمه الاقتصاديون عبر تحليلاتهم، وقد أضاف الكاتب عنصر الثروة وأظهر التباين الكبير بين فئات المجتمع، ووضح كيف تؤثر عملية بناء المهارات والخبرات فضلاً عن تأثير العوامل الثقافية والسياسية .

وأخيراً فقد يكون ما طرحه الكاتب في كتابه أمراً قد يجد له صدى في القريب العاجل على الرغم من المآخذ التي تطرح في طبيعة البيانات التي استخدمها واعتماد التحليل الوصفي المعمق المفهوم بعيداً عن القياسات الكمية التي ترهق القارئ وتبعده عن مضمون العمل بل استطاع الكاتب أن يجذب القارئ عبر منهجية شيقة اعتمدت الكلمة والشكل والبساطة، ومن هنا بدا الكتاب مشوقا يمكن أن يقرأه الجميع من الاقتصاديين وغيرهم

وهذا يمكن أن يكون تحولاً منهجياً لدى بعض الاقتصاديين ونزولهم للتفاعل مع القضايا الاقتصادية الشائكة في أرض الواقع لا أن يتعاملوا معها من الطابق العاشر أو من بروجهم العالية.

قراءة في كتاب[11]: السياسات الاقتصادية الكلية والفقر "مقاربات لأوضاع الفقر في البلدان العربية"[12]

صدر عن مركز دراسات الوحدة العربية قبل أشهر كتاب بعنوان "السياسات الاقتصادية الكلية والفقر مقاربات لأوضاع الفقر في البلدان العربية" وقد كان الكتاب موضع اهتمامي لسببين اثنين: الأول انه يصدر من مؤسسة عريقة هي مركز دراسات الوحدة العربية، والسبب الثاني يعود إلى أن مؤلفي الكتاب زميلان عزيزان في جامعة الموصل، وهذا ما جعلني أركز ملياً في قراءة هذا الكتاب، وأضع ملاحظاتي ورؤيتي فيه بوصفه يتناول موضوعاً غاية في الأهمية، ويطرق باباً ما زالت الكتب العربية فيه قليلة.

تناول الكتاب موضوع السياسات الاقتصادية الكلية والفقر، وهما محوران مترابطان ومتلازمان، فاقتصاد الدولة يعمل ضمن إطار السياسات الاقتصادية الكلية التي تضعها الحكومة، وتنفذها عبر مؤسساتها لتحقق بها أهدافاً رسمتها لها وطبقتها، وهنا بيت القصيد ومربط الفرس فالفقر ناتج طبيعي لتلك السياسات مما يعني أنّ فشل السياسات الاقتصادية الكلية قاد لبروز ظاهرة الفقر وأن تلك السياسات لم تأت أكلها، ولم تحقق الأهداف ولم تكن سياسات كفوءة، أو ربما يمكن القول وباتجاه آخر أن غياب السياسات الكفوءة والفاعلة قادت مجتمعاتها للفقر، واليوم لا بد من وضع الخطوط والحدود لهذه الظاهرة التي باتت تؤرق الجميع من مهنيين وأكاديميين، بعبارة أخرى إنّ سياسات اقتصادية

---

[11] نشرت المقالة في مجلة بحوث اقتصادية عربية العدد 46 لسنة 2009.

[12] عنوان الكتاب الصادر عن مركز دراسات الوحدة العربية لمؤلفيه سالم النجفي وأحمد فتحي.

كلية تسعى لخفض الفقر بات خيار لا بد منه؛ لا بل هو الخيار الوحيد الذي يمكن أن يضعه متخذ القرار على سلم أسبقياته، ومن هنا كان أمراً ملحاً الخوض في غمار هذا الموضوع والبحث فيه ومناقشته على مشرحة البحث العلمي ضمن منهجيات وفروض علمية ونماذج واختبارات للوصول لتشخيص دقيق للظاهرة، وهذا ما طرحته هذه الدراسة وعالجته.

إنّ ما طرحه الباحثان من موضوع المقاربات لأوضاع الفقر في البلدان العربية يحتاج لوقفة طويلة ومتأنية؛ سيّما ونحن في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين! وما قراءتي هذه إلا بهدف إظهار المعالم الرئيسة لتلك المقاربات، وأن أضع إجابات لعدد من التساؤلات التي تراودني، وقد ازدادت تلك التساؤلات كلما استغرقت بالقراءة فصلاً بعد آخر، ومما يؤشر في الفصل الأول للكتاب التأطير النظري الواسع للفقر ومفاهيمه والتي استرسل بها الكاتبان كثيراً ضمن المفاهيم التقليدية والحديثة وأعقبا ذلك بإطار نظري للفقر في الفكر الاقتصادي بدءً من الفكر الإسلامي ومن ثم الماركسي وانتهاءً بالفكر الاقتصادي الكلاسيكي الحديث للفقر، وإن ما يؤشر لهذا الفصل مناقشته المفهوم من عدة جوانب فكرية رغم كل التباينات التي تحيط بالمفهوم من منظور تاريخي.

وجاء الفصل الثاني ليناقش العوامل المؤثرة في ظاهرة الفقر، ومنها النمو الاقتصادي والبيئة والأسعار، وأعقب ذلك بالعوامل الأخرى المؤثرة، ومنها دور الدولة والبيئة والعولمة، تلا ذلك فصل ثالث؛ تناول الكاتبان فيه الإصلاحات الاقتصادية وإستراتيجيات خفض الفقر، وقد عرض الكاتبان فيه برامج الإصلاح، وخلص الفصل إلى استطاعة مجموعة من البلدان استعادة النمو أو تحقيقه، إلا أن الإنجازات باتجاه خفض الفقر بقيت غير كافية، ولاسيما إن أوضاع الفقر قد تفاقمت في العديد من

البلدان النامية العربية، وغير العربية من خلال برامج التكييف، والتي قادت إلى خفض الإنفاق، ومن ثم تقليص الفرص المتاحة للعمل، وتدني الأجور، وقادت أسعار الفائدة المرتفعة إلى خفض الاستثمار ومزيد من البطالة والفقر في العديد من البلدان المذكورة، ويؤكد الكاتبان تطابق هذه النتيجة مع نتائج أعمال أكاديمية أخرى،على الصعيدين العربي والعالمي، وقد شملت تلك التراجعات مستويات التعليم والصحة والتغذية، وانخفاض معدلات الاستثمار وتقليص الإنفاق على تطوير الموارد البشرية والطبيعية.

يطرح الكاتبان بعض القنوات التي يمكن أن تسهم في خفض الفقر، ومنها النمو الاقتصادي والإنفاق العام والتنمية الاجتماعية وتنمية رأس المال البشري، وفرص الحصول على الأصول المنتجة والحماية الاجتماعيةوالجنس والتنمية،والتنمية الريفية والحضرية،ويناقش الفصل بعض الرؤى المعاصرة في معالجة خفض الفقر في الاقتصادات النامية (العربية) والرأسمالية وضمن ثلاثة أبعاد الأول: التكاملي، والثاني الإنتاجي والبعد الثالث ألتوزيعي، ومن ثمّ يناقش الكاتبان موضوع معالجة خفض الفقر في الاقتصادات الرأسمالية.

أما آليات تأثير السياسات الاقتصادية الكلية (المالية والنقدية) في الفقر فقد ناقشها الفصل الرابع، وقد تمّ تأشير ضعفاً واضحاً في دور الدولة في استخدام الموارد والادخارات في الأهداف التنموية، وهذا يقع في خانة آليات السياسة المالية باتجاه خفض الفقر التي اعتمدت في الدول النامية، وأكد على التخطيط للموازنة، وقدرة الحكومة على إعادة توزيع الإنفاق وتخصيصه حسب الأولويات، بالاعتماد على تقييم مشاريع خفض الفقر، والنشاطات التي يتم تحديدها في ضوء إستراتيجيات خفض الفقر، بالشكل الذي يتناغم مع إطار الإنفاق العام، وبناءً على ذلك فان محاولة صنّاع

السياسة تتمحور في برامج الفقر وفقاً لإمكانيات الموازنة من جانب، وطبيعة الموارد المتاحة من جانب آخر، كما قد تلجأ بعض الحكومات وفي الإطار نفسه، إلى تحويل الموارد من قطاعات الدفاع والإدارة العامة، باتجاه القطاعات الاجتماعية كالتعليم الأساسي والرعاية الصحية والبناء التحتي كالطرق الريفية وتوفير المياه في ظل إستراتيجيات خفض الفقر،وتقييم النظام الضريبي، بوصفه أحد العوائد الأساسية للموازنة، لتمويل إستراتيجية خفض الفقر، تمويلاً يحقق العدالة والمساواة وإعادة توزيع الدخل بين شرائح الدخل المتفاوتة لمنع الفقر؛ إنه تقييم لأثر السياسة المالية في الفقر في إطار النمو، وتوزيع الدخل والآثار المترتبة للعجز المالي على الفقر والتضخموالحساب الجاري الخارجي، وبعد أن يستعرض الكاتبان مرجعياً مجمل هذه الآثار يعرجان على مشكلة الدول العربية النفطية ويوصفانها بأنها مشكلة مواجهةالتقلبات في إيراداتها الريعية، وهي لاتعد مشكلة مستعصية من وجهة نظر السياسة المالية بسبب وجود الفوائض النفطية التي تأخذ بالتراكم بين الأزمات الاقتصادية والصدمات التي تحصل للدول المذكورة، التي يمكن الاستعانة بها لتدنية عجز الموازنة، وفي أسوأ الأحوال فان اقتراضها من المصادر الدولية لايشكل عباً اقتصادياً مثل العبء التي تعاني منه الدول النامية جرّاء مديونيتها الخارجية، ومن ثم فان آثار ذلك العجز في حالة حصوله لايكون له أثر بعيد الأمد بالنسبة لمتغيرات الاقتصاد الكلي مثل التضخم، أو تزايد متسارع في الفقر.

ولكن الإشكالية المعقدة تجاه الفقر تظهر في حالة العجز المتزايد في البلدان العربية غير النفطية، ولاسيما منخفضة الدخل، فالاختلالات الهيكلية في بعض من تلك الاقتصادات تقود إلى تباين بين العرض والطلب، الأمر الذي ينشأ عنه تزايد في عجز الموازنة الحكومية وميزان

المدفوعات، وغالباً مايقود إلى التضخم وارتفاع غير حقيقي (أو انخفاض) في قيمة العملة المحلية، وهذه المصفوفة من المتغيرات تؤدي إلى ارتفاع البطالة ومعدلات الفقر وانحراف في توزيع الدخل في غير صالح الفئات الفقيرة، وكان لتقييم سياسة الإنفاق على الفقر مساحة في الفصل الرابع، وأعقباها بتقييم السياسة الضريبية على الفقر، ومن ثم يذهبان لتقييم آليات تأثير السياسة النقدية في الفقر، ويركزان على التضخم والبطالة وسعر الصرف وقد عرض الفصل الخامس، وبإسهاب تأثير السياسات الاقتصادية الكلية التوزيعية والتجارة الخارجية في الفقر وركز على آليات تأثير السياسة التوزيعية في الفقر والعلاقة بين النمو الاقتصادي والتباين والفقر،وسياسات إعادة التوزيع وخفض الفقر، وناقش بإسهاب سياسة الإصلاح الزراعي بوصفها أداة لخفض التباين والفقروكذلك كيفية فشل أسواق الاعتماد والتأمين، وعرض للصراع الاجتماعي والفقر والأطر الحديثة لسياسات إعادة التوزيع وآثارها في خفض الفقر ومن ثم ذهب نحو الاستثمار في التعليم الأساسي والتقني لزيادة عرض العمل الماهر، وتحقيق الفوائد المتأتية من حرية التجارة والاستثمار التقني بشكل واسع، وهو هنا يشير إلى تلك السياسات ومنها سياسات الأجور، وزيادة والعمل نحو التماسك الاجتماعي، وكيفية زيادة الإنتاجية في سوق العمل، والتي لم تأخذ نصيبها في الكثير من الدول وعرض آليات تأثير سياسات التجارة الخارجية في الفقر وقد عنونها بمقاربات الفقر ومن ثم عرض لأثر السياسة التجارية في النمو الاقتصادي وخفض الفقر، وقنوات تأثير السياسة التجارية فيه، ومنها توزيع السلع وأسعارها، والمؤسسات الإنتاجية المحلية وتأثيرها في الأجور والاستخدام و الضرائب والإنفاق و أثر التجارة الخارجية في الأجور والاستخدام وسياسة تحرير التجارة وأثرها في الأسعار النسبية

ومعدلات الفقر، وكذلك تناول أسعار الصرف في إطار سياسة تحرير التجارة والتي تعد بمثابر المفتاح لتلك السياسات، وإصلاح التجارة وأثره في الأسعار النسبية والفقر، والآثار المترتبة لتحرير التجارة على الدخل الحقيقي في الأمد القصير والبعيد وانتهى بإستراتيجيات التكييف ضد الصدمات التجارية. والأهم من كل ذلك يبدو ما ورد في الفصل السادس بوصفه تناول حالة الفقر العربية عرض لجانبين هما: خارطة الفقر العربي وشملت عدة صفحات، والعنوان الثاني: محددات تحسين بيئة الفقر العربي، وقد ركز الفصل على مؤشرات عدد من الدول العربية فتؤشر بنسب وخلال سنوات لمظاهر الفقر وأوضاعه في مجتمعاتنا النامية ولاسيما العربية، وقد ردّ الكاتبان جانباً من المشكلة للتشوهات الحاصلة في الإحصاءات الاقتصادية والاجتماعية ونمط تجميعها، وهنا لا بد من الإشارة إلى دراسات وتقارير المنظمات الدولية التي أغنت الموضوع نقاشاً وبحثاً وكيف وضعت ترتيباً للدول العربية باعتماد مؤشر الفقر البشري تارة وباعتماد مؤشر التنمية البشرية تارة أخرى والتي اعتمد عليهما الكاتبان في مناقشتهما. بعد ذلك تم عرض المحددات الداخلية (المحلية) أمام تحسين بيئة الفقر العربي، وقد ركزت تلك المحددات على الزراعة بشكل عام، وهو أمر ليس بغريب فأحد المؤلفين معني بالزراعة العربية منذ عقود ومن ثم وضع المؤلفان توصيفاً للمتغيرات الاقتصادية الكلية، وقد أطلقا عليها السياسات الاقتصادية، وهنا يبدو أنّ هناك بعضاً من عدم وضوح في بعض المفاهيم وخلطاً غير مقصود بين المتغيرات الاقتصادية والسياسات الاقتصادية؟ وازداد الأمر تعقيداً ولاسيما عندما أشار المؤلفان لذلك فلم يتضح المقصود بدقة، فالمتغيرات هي غير السياسات، وهي نفسها غير البرامج والإستراتيجيات؟ إنّ ما عرضه الباحثان يشير للسياسات بعيداً عن أمر

المتغيرات، وهذا ما وددت الإشاره إليه وما يؤكد ذلك تصنيف السياسات الاقتصـــادية في الدول العربية الذي اعتمده الكاتبان، وعلى أســـاس خصـوصـيتها، وهنا يضـع الكاتبان لنا مجموعتين من الدول: المجموعة الأولى تضـم الدول ذات السـياسـات التي ركزت وسـعت إلى تمركز القرارات الموجهة لاسـتخدامات محددة للموارد بغرض توفير الحاجات الأساسية لأفراد المجتمع كونها تنعم أسواقها بالشفافية التنافسية فحددت أسعار الصرف والفائدة والأجور من خلال المؤسسة الرسمية وقصد بها الدول التي تعتمد المركزية في إدارة نشـاطها الاقتصـادي، وكيف تدّنت مسـتويات الفقر فيها وكيف اسـتطاعت أن تخفف من شـدته، المجموعة الثانية من الدول التي اعتمدت على الأهداف التأشيرية في توزيع الموارد الاقتصادية، إنّ ما يؤشر على الكتاب:

1. إنّ الكاتبين قد اسـترسـلا بالجوانب النظرية، وكان هذا على حسـاب الجانب التطبيقي الذي يعوزه الكثير من البحث والدراســة، ولاسـيما في الدول العربية، لقد غطى الجانب النظري مسـاحة واسـعة من الكتاب وتعمقا الكاتبان في المفاهيم والنظريات والآليات والسـياسـات؛ عرضـاً وتقيماً ومراجعة نظرية، وعلى الرغم من أهمية كل هذه الجوانب إلا أنها، وكما يبدو لي على الأقل كانت على حساب تطبيقات الموضـوع في الدول العربية، ولاسيما إنّ الكتاب يحاكي السياسات الاقتصادية وخفض الفقر في الدول العربية.

2. إنّ ما يسجل على الكاتبين أيضاً استخدام عدد من المصطلحات التي يكتفها اللبس والغموض ومنها: الممكنات، المتضـمنات، المسـارات وغيرها مما قد تثير نوعاً من اللبس عند القارئ.

3. لقد اسـتنتجا الكاتبان أنّ الدول العربية قد عجزت سـياسـاتها للوصـول للأمثلية، ويبدو برأي المؤلفين أن هذه الدول وهي دول المجموعة الثانية

قد حققت الكثير، ولكنها لم تبلغ الأمثلية وهو أمر لم تتناوله منهجية الكتاب بموجب معطيات الترتيب الذي قدمه المؤلفان، فكيف توصف سياسات دول مثل الأردن والمغرب وتونس بأنها لم تبلغ الأمثلية، علماً أن هذه الدول تواجه تحديات خطيرة يقف على رأس تلك التحديات الفقر، وإن الحديث لا يمكن أن يكون عن الأمثلية في هذه المناقشة، ذلك أن الأمثلية قياس رياضي معقد إنه ليس استنتاج مبني على مؤشرات؛ بل هو بناء نموذجي للظاهرة، ومن هنا فقد برزت المصطلحات التي قد ينشغل بها القارئ ويغيب عن ذهنه التباين الكبير بين الأمثلية والكفاءة، وبينهما وبين الكفاية وخط الفقر؛ أو غير ذلك لذا فحديث الباحثين ينسحب على مؤشرات وتبويب لسياسات الدول الاقتصادية، وليس عن قياس وتحليل واستنتاج.

أعتقد إن ما قصده المؤلفان هو التأكيد على الموازنة بين تدخل الدولة وعدم تدخلها، وهو أمر غير الأمثلية التي تحدثا عنها فقد كانت، وما زالت موضع جدل، ونقاش فالسياسات التي تضعها الحكومات وتنفذها مؤسساتها قد تكون عرضة لمشاكل وأزمات قد تدخل الدولة على خط التنفيذ ليس في الدول العربية حسب بل حتى في حكومات أقطاب الليبرالية الحرة ودولها مثل ما يدور في الولايات المتحدة هذه الأيام عن تدخل الدولة في أزمتها الحالية.

4. إن ما طرحه المؤلفان في سنة 2008 في عالم غير عالم النصف الثاني من القرن العشرين، وأن طرح السياسات الاقتصادية الكلية وخفض الفقر قد بات عنواناً غاية في الأهمية بعد مجموعة دراسات نفذها البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة عن الفقر، ولاسيما في الدول العربية مثل اليمن وسوريا وغيرها، ومن هنا فما عرضه الباحثان من عدد من المؤشرات منها متوسط نصيب الفرد من السعرات الحرارية في الدول

العربية ومعامل التغير السنوي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك وصافي المساعدات الإنمائية والديون الخارجية وصافي الاستثمار المباشر ربما لا يستطيع المؤلف أن يبني عليها مثل تلك الاستنتاجات في ظل غياب للقياس والنمذجة والتكميم.

5. لقد تناول المؤلفان المتغيرات غير الاقتصادية بشكل موجز جداً (صفحتان)، وبعض المؤشرات الاجتماعية مثل النمو السكاني ونمط الصراعات العرقية، واستنزاف الموارد البيئية واغتراب الفقراء من دون أي تحليل يذكر بوصف الفقر ظاهرة اقتصادية اجتماعية في الوقت نفسه أضعف الوجه الاجتماعي لظاهرة الفقر؛ علماً أن المضامين الاجتماعية في السياسات الاقتصادية الكلية تنطوي على أبعاد كثيرة غابت عن البحث والمناقشة فيما ذهب المؤلفان إلى المحددات الخارجية على بيئة الفقر العالمية، واعتقد أنّ المقصود في هذا تأثير المحددات الخارجية على بيئة الفقر العربية بدلاً من بيئة الفقر العالمية؟

إنّ ما أردت قوله في عرض هذا الكتاب يتلخص في مسألة جوهرية مضمونها: إنّ الكتاب قد ناقش السياسات الاقتصادية الكلية والفقر ومقاربتها في الدول العربية، وقد كانت مناقشة معمقة للمفاهيم الأساسية للفقر ومقاييسه وموقعه في الفكر الاقتصادي، والعوامل المؤثرة فيه وسياسات التكيّف والإصلاح الاقتصادي، وإستراتيجيات خفض الفقر، والتحولات التي يشهدها العالم والسياسات المالية والنقدية تجاه الفقر، وكذلك السياسات التجارية والتوزيعية والتجارة الخارجية، وقد شكلت الأفصل الخمسة مادة نظرية دسمة للقارئ العربي في ظل النقص الكبير الذي تعانيه المكتبة العربية.

وعلى الرغم من ذلك تبقى مناقشة ظاهرة الفقر في الدول العربية وسياساتها الاقتصادية تجاه خفض الفقر ومستوياته من المواضيع المهمة

جداً، ولكن كيف يمكن معالجتها في إطار خيارات الباحث المنهجية والعلمية المتاحة؟ يبدو لي أنّ مشكلة الباحث العربي منهجية بالدرجة الأولى، وفي كيفية التعامل مع الظاهرة فما قرأته يعد كتاباً تناول تقيماً للسياسات الاقتصادية الكلية تجاه الفقر مع إشارة للدول العربية، وإن الدخول في مقاربات لأوضاع الفقر في الدول العربية يطرح أمامي عدة خيارات منهجية، ولا بد من إثرائها، وأهمها المقاربة التاريخية بين أوضاع ما قبل 1990 وما بعدها فلكل دولة عربية سياساتها التي تغيرت عبر أربعة عقود من الزمن، والمقاربة الأخرى مكانية في طبيعتها لدول استطاعت أن تجتاز حاجز الفقر، والأهم مما سبق تصنيف السياسات الاقتصادية الكلية عبر مجموعتين من السياسات الأولى: المالية والنقدية وما يخص سعر الصرف والمجموعة الثانية تعنى بالتحرر المالي والتجاري وتخفيف الإجراءات، والسؤال هو كيف تؤثر هذه السياسات في خفض الفقر في الدول العربية؟ وإذا كان التأثير عكسياً أو أقل من المتوقع في الفرض البحثي؛ ترى ما هي الطرق البديلة وأشكال التكييف الذي يمكن أن يسرع بالنمو ويراكم رأس المال؟ وهنا يأتي دور السياسات وكيفية تطبيقها بشكل مقيد أم بشكل متحرر، والإستراتيجيات وطبيعتها وحركية بدائلها وآلياتها! كيف يمكن التعامل مع تحدياتها وفرصها المتاحة، وكيف يمكن تقوية وتدعيم القدرات الوطنية لتحقيق النمو بوصفه الخيار الأفضل.

أما إذا ذهبنا أعمق من ذلك فلا بد من طرح السياسات القطّاعية على طاولة البحث والنقاش وتعريضها لمشرحة الباحث العلمي، وهذا يمكن أن يفتح لنا باباً للمزيد من البحوث والدراسات والحوارات العلمية ناهيك عن موضوع تعبئة الموارد وإعادة توزيعها تلك الفرضية التي ما برح المختصون يناقشونها منذ أكثر من نصف قرن من الزمن وما زالوا،

أجل؛ ودعونا نبقي على باب الموارد البشرية واقتصادياتها وسياسات الحكومات الاقتصادية الكلية تجاهها وطرح موضوع العمل، وأن لا نعرج على منظومات القيم المجتمعية التي فعلت فيها ما فعلت سياساتنا الاقتصادية لذا من باب أولى أن نحيط علما بحافات وهوامش يطرقها الاقتصاديون اليوم في معالجاتهم وسياساتهم وترشيدهم لمتخذ القرار فأين نحن من كل هذا!

ختاما، لا بد من القول إن هذا الكتاب يمثل إضافة علمية للمكتبة العربية، إذ لا بد من طرح الموضوع وبجرأة وتشخيص مكامن الخلل ومكامن النجاح لا بد من إعادة خلق الثقة بين الباحث الاقتصادي ومتخذ القرار وعلى الرغم من كل الملاحظات التي وردت حول الكتاب فهو بلا شك عمل أصيل بعرضه وطرحه يمكن أن يسد ويلبي حاجة المهتمين والباحثين في هذا المجال.

قراءة في كتاب: الأمن الغذائي العربي (مقاربات في صناعة الجوع)[13]
تأليف: أ.د. سالم توفيق النجفي[14]

صدر قبل أشهر عن مركز دراسات الوحدة العربية كتاب بعنوان "الأمن الغذائي العربي"للكاتب الصديق سالم نوفيق النجفي، وهو ما وقع ضمن دائرة اهتمامي لسبب بسيط مفاده أني ومذ عرفت الكاتب قبل عقدين ونيف من السنين وهو مهتم بموضوع الأمن الغذائي، وعلى مختلف المستويات، النظرية والتطبيقية والميدانية، فكان هذا بمثابة الدافع الرئيس في التعرف عن ما تمخض عنه فكر الكاتب طيلة هذه المدة من السنين، وقد زاد اهتمامي بقراءة الكتاب عندما وجدته قد تزامن مع صدور تقريرين الأول: تقرير التنمية الإنسانية للعام 2009 متخذاً من أمن الإنسان عنواناً رئيساً له، والأمن الغذائي جزء لا يتجزأ من أمن الإنسان وهو ما عنى به ذلك التقرير والتقرير الثاني: تقرير الاستثمار العالمي لسنة 2009 World Investment Report 2009 والذي صدر تحت عنوان الشركات الزراعية عابرة القومية والتنمية.

وبعد هذه القراءات يجد المرء أنّ الأمن الغذائي من التحديات الخطيرة التي تواجه حكومات الدول العربية وشعوبها؛ لا بل وأفراد مجتمعاتها، وكون الأمن الغذائي جزءاً مهماً من أمن الإنسان بمفهومه الواسع الذي عرّفه تقرير التنمية الإنسانية لسنة 2009 بأنه " تحرر الإنسان من التهديدات الشديدة والمنتشرة، والممتدة زمنياً وواسعة النطاق التي

---

[13] نشرت في مجلة بحوث اقتصادية عربية في العدد 49 لسنة 2010.

[14] مؤلف الكتاب.

تتعرض لها حياته وحريته" (تقرير التنمية الإنسانية العربية 2009 ص 19) لذا يصبح الأمن الغذائي على رأس قائمة الأسبقيات الإستراتيجية لمتخذي القرار، والمهتمين بالأمر، ويستنتج القارئ أنّ قرين انعدام الأمن الغذائي الجوع والفقر، وهو ما أطلق عليه الكاتب مقاربات في صناعة الجوع، وهما أخطر ما يواجهه الإنسان من تحديات ربما حتى قبل الخوف والإرهاب والتسلط.

تشخيص الظاهرة

إنّ ما عرضه الكاتب في الصفحات 110-111 يمثل تشخيصاً دقيقاً للمشكلة تمثلت في التزايد المستمر للإنتاج الغذائي في الدول المتقدمة ومنذ سنة 1949؛ مما شكّل فوائض غذائية لتلك الدول؛ قابلها انخفاض نسبي ومستمر في الإنتاج الغذائي للدول النامية، ولاسيما الدول العربية فقاد لعجز في الغذاء، وقد حلل الكاتب بالتفصيل هذا الأمر مستشهداً بالسعرات الحرارية وتراجع ما سماه دولة الرفاهية، وانخفاض مساهمة الزراعة والإنتاج الغذائي في تركيبة الدخل القومي والناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد من الغذاء؛ مما يؤشر أنّ المشكلة لا تكمن في الدول المتقدمة وما تنتهجه من فكر وسياسيات سواءً كانت دولية أو عولمية؛ رأسمالية أو اقتصادية - اجتماعية، وإنما مكمن المشكلة في دول العجز الغذائي، وقصور حكوماتها وإداراتها الاقتصادية التي لا تنم عن إستراتيجية مصاغة بكفاءة أو تنحو باتجاه هدف ما، وإنما إخفاقات مستمرة قادت لنتائج كارثية لا على مستوى الغذاء حسب، وإنما في السياسة والاقتصاد والمجتمع والثقافة، وهو ما تؤشره التقارير الدولية والعالمية منذ بداية عقد التسعينات من القرن الماضي.

الملخص التنفيذي

عرض الكاتب في ملخصه التنفيذي 10 نقاط رئيسية منها في التاريخ الاقتصادي لظاهرة الأمن الغذائي وفق معرض تاريخي للنظرية الاقتصادية ومفهوم "الأمن الغذائي" وإمكانية حصول أفراد المجتمع في كل الأوقات على الغذاء الكافي الذي يتطلبه نشاطهم وصحتهم، وطبيعة انعدام الأمن الغذائي في الدول العربية وأرجعه لأمرين: الأول يوصف بأنه مزمن وهو ناتج عن السياسات الفاشلة، والثاني مؤقت، جراء عدم كفاءة الأداء الاقتصادي والأزمات الطارئة على الاقتصادات الزراعية المحلية، وكيف يصعب فهم إشكالية الأمن الغذائي دون تعرف آليات تحليل مسألة العجز الغذائي، وسياسات الدعم وعرض أيضاً أوضاع الأمن الغذائي العربي في مطلع الألفية الثالثة، وناقش ما واجهه القرن العشرون من تغيرات، سواء اقتصادية أم تكنولوجية أم بيولوجية، وميّز بين انعدام الأمن الغذائي وسيادة الفقر والجوع بوصفه نقصاً في القدرات من جانب ، ونقصاً في الدخل من جانب آخر، إذ على الرغم من أنه عدّ الدخل من "الشروط الضرورية" لمعالجة الظواهر المذكورة، إلاّ أن تنامي القدرات الأساسية يعدّ من "الشروط الكافية" لتدنية آثار هذه الظواهر غير المرغوبة.

كذلك ناقش الكاتب كيف يمكن أن يتأثر الأمن الغذائي بنمط الإنفاق الحكومي، وكيف ظهرت "المشكلة الزراعية" في بعض البلدان العربية بوضوح في مطلع النصف الثاني من القرن العشرين، ولاسيما عندما اتسع التعارض بين علاقات الإنتاج وقوى الإنتاج، ونجم عن هذا التعارض عدم قدرة الدولة على إرضاء فئات عديدة من أفراد المجتمع، ولاسيما فقراء الريف، واتجهت الإصلاحات الاقتصادية الزراعية التي

أعقبت التغيرات الراديكالية في نظم الحكم نحو إدارة الدولة والمجتمع، ولاسيما في مصر والعراق وسوريا والجزائر، مستهدفةً توازناً جديداً بين قوى الإنتاج وعلاقاته بالقطاع الزراعي في البلدان المذكورة، إلاّ أن تأثير ذلك على مستويات الأمن الغذائي كان محدوداً بحدود ما يتمخض عن إعادة توزيع الموارد الأرضية وأشر تراجع دور الدولة، لذا تقتضي الرؤية العصرية لدور الدولة والسوق في الشأن الاقتصادي، والذي يؤدي إلى خلق بيئة ومناخ مناسب للأمن الغذائي والفصل بين "الكيانات المؤسسية" و "التنظيمات الاقتصادية"، وارتباط إصلاح السياسات الزراعية ببرامج "التكيف الهيكلي"، وذلك من خلال تفعيل آليات السوق وتدنية دور الدولة في الشأن الاقتصادي الزراعي، وتظهر المنافع والأعباء تجاه الأمن الغذائي من جراء تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي ،وآثارها وكيف قادت "معادلة الغذاء" في ظل اقتصاد العولمة في بلدان العجز الغذائي إلى إشكاليات يصعب معالجتها في الأمد القصير، ولاسيما خارج إطار مفاهيم إستراتيجية الأمن الغذائي. وانتهى بأن الفقراء العرب... لا يستجدون طعاماً ولا عطفاً من أحد، إنما يطالبون بحقوقهم التي اغتصبت في أرجاء متعددة من الوطن العربي؛ في العراق وفلسطين والصومال. سواء أكان ذلك الاغتصاب من إخوانهم في الوطن أم من الغرباء القادمين من بعيد...ويخلص ملخصه التنفيذي بالقول "آنذاك سيتساوى هؤلاء وأولئك في ذاكرة الإنسان العربي". وعلى الرغم من اعتقاد البعض أنّ ذلك التناقض سيطويه النسيان. غير مدركين أن ذلك نوع من التناسي وليس النسيان... وعندما تعود إلى الأمة العربية حقيقة ذاكرتها عن واقع تفككها ومأساة أحوالها. آنذاك لن يجد الغاصبون مكاناً للاحتماء على قارعة التاريخ. وآنذاك أيضاً لن يجدي الندم...هكذا علمنا التاريخ وتجاربه عبر ألاف السنين.

الأفصل السبعة

عرض الكاتب بالتحليل والمناقشة والاستنتاج موضوع الأمن الغذائي بسبعة أفصل؛ تناول الفصل الأول مدخل تاريخي ومفاهيمي للأمن الغذائي وعولمة الغذاء والجوع، وعالج المنظور التاريخي للبيئة الاقتصادية للأمن الغذائي خرج منه الكاتب بنتيجة مفادها: إنّ العالم يشهد اتجاهاً جديداً في تاريخ الغذاء فقد اختلفت بنْيةُ إنتاج الغذاء وصناعته بشكل واسع عبر القرن العشرين وترتب عليه تغيرات واسعة في التراكيب والمكونات وإدارة أسواقه في العالم.

وجاء الفصل الثاني بعنوان الأمن الغذائي وعولمة الغذاء (إطار نظري) وتضمن أربعة مباحث الأول عرض لآليات تحليل العجز الغذائي، وسياسات الدعم والثاني ركز على متضمنات تحرير التجارة والأمن الغذائي؛ فيما عرض الثالث الآثار المترتبة على تحرير التجارة الزراعية على أوضاع الأمن الغذائي العربي، وكان المبحث الرابع مناقشاً السياسات الوقائية للأمن الغذائي في مواجهة تحرير التجارة الزراعية، وقد غلب عليه الطابع النظري.

وكان الأمن الغذائي العربي والإشكاليات الموروثة عنواناً للفصل الثالث وعرض لسبعة مباحث هي السياسات الاقتصادية الزراعية والمعونات الغذائية والأزمات الاقتصادية وحالة الفقر واللامساواة، وكيفية تراجع دولة الرفاهية الاجتماعية، وبيّن مفهوم البيئة وعلاقتها بالأداء والاستدامة وأخيراً عرض للتفكك العرقي.

أما الفصل الرابع فقد تناول الأمن الغذائي العربي في عالم متغير، وناقش القدرات الأساسية و الخيارات الاجتماعية، والدور المعاصر للدولة في الاقتصادات الزراعية العربية وبيئة الاقتصاد العالمي مركزاً على سياسات الإصلاح الاقتصادي، والتوجهات الرئيسة لبرامج الإصلاح

الاقتصـــادي، واثار برامج الإصـــلاح الاقتصـــادي على أوضـــاع الأمن الغذائي وخلص إلى نتيجة مضمونها أنّ سياسات الدول العربية اتسمت بقصر النظر فكانت أقرب للإجراءات منها للسياسات الاقتصادية وكان من مخرجاتها فقر وتكريس للمشاكل الاقتصادية وليس لوضع معالجات اقتصادية جذرية وتوفير الحاجات الأساسية ومنها الغذاء لأفراد المجتمع.

ويعد الفصـــل الخامس الأهم من حيث عرضـــه لإشـــكالية الأمن الغذائي العربي والخيارات المعاصـــرة، وعولمة الغذاء ومحدودية الخيارات العربية والتوجهات الرئيســـة لإســـتراتيجية الأمن الغذائي العربي، فيما عرض الفصـــل الســـادس الأمن الغذائي العربي وممكناته وأداءه ومنها ممكنات الموارد الزراعية العربية ومؤشـــرات أداء القطاع الزراعي في البلدان العربية مؤشـرات أداء سـياسـات الأمن الغذائي العربي الرئيسـة وقيود ومحددات ســـياســـات تطوير وإصـــلاح قاعدة الموارد الزراعية والمسارات الرئيسة لمستقبل الأمن الغذائي العربي.

وركز الفصـــل الســـابع على منهجية الأمن الغذائي العربي وطرح الكاتب سؤالاً بسيطاً: ما العمل...؟ واختتم الكتاب بالخاتمة والتي ختمها بمداهمة قوات الاحتلال له في منزله وهنا تذكرت أنا أيضـاً تلك الليلة الظلماء التي داهمتني فيها القوات نفسها في صيف 2008 والتي يبدو لم يسلم منها دار في مدينتي (الموصل) لكي تطبع في ذاكرة الجميع وقائع ميدانية بعيدة كل البعد عن التنظير والخيال وما أتعسها من ذكرى.

ملاحظات عامة

لقد قادتني قراءة الكتاب لتدوين عدد من الملاحظات العامة قبل الدخول في وضع رؤية تقويمية للكتاب:

1. غياب الإدارة الاقتصادية الكلية في الدول العربية

لقد تناول الكتاب الموضوع من الناحية الاقتصادية وعرض للنظريات والدراسات التي تناولت الأمن الغذائي وبإسهاب فشكّل أرضية رصينة للباحثين والمهتمين في هذا المجال الحيوي في مجالات المعرفة الاقتصادية، ويبدو لي أنّ أهمية العمق الاقتصادي يعد أمراً مهماً للغاية لفهم الظاهرة والتعامل معها، ولكن ما هو أهم من ذلك هو كيفية توظيف كل تلك النظريات والدراسات والبحوث بعد هذا الأمد الزمني الطويل الذي شكل بكل تفاصيله أرضية الكاتب التي انطلق منها لحيز المعالجة المنهجية فكانت بمثابة قيود فرضها الكاتب على نفسه، وهذا يعد منهجاً سار عليه الاقتصاديون لعقود من الزمن في العالمين المتقدم والنامي ولكن ما يؤشر للبعض منهم أنهم انتفضوا على منهجيتهم التقليدية في معالجة الظاهرة فيما استمر آخرون على تقاليدهم العلمية في ظل تجاهلهم الفجوة التي خلقت بينهم وبين متخذ القرار، وقد تعمقت الفجوة في الدول النامية بشكل كبير في النصف الثاني من القرن العشرين بعد أن بدأت النظم العسكرية تجتاح عدد من الدول النامية، وبدا متخذ القرار يسْخَرْ مما يطرحه الاقتصاديون على مستوى التنظير والتطبيق.

كنا نقرأ في تراث علم الاقتصاد الحديث؛ إن من طور الاقتصاد على مستوى النظرية والتطبيق تلك النقاشات والحوارات والجدل والمعارك التي تقودها الأحزاب في برلمانات الدول المتقدمة، وعلى رأسهم بريطانيا وفرنسا، فكانت تسخّر النظرية لحوار وجدل فيقال هذه الحكومة كينزية

وتلك نقدية وأخرى كينزية محدثة واستطاع الاقتصاديون الوصول لحافات المعرفة الاقتصادية، والتركيز على أنّ الاقتصاد يبقى أرضية صلبة ولكن ما يحتاج له متخذ القرار إدارة اقتصادية يستطيع من خلالها تحويل تلك الفروض والجدليات والنظريات لواقع الحال، وقد استطاعوا بلوغ مآربهم بعد أن صيغت الإستراتيجيات ووضعت الأهداف فتحولت لسياسات وخطط أتت أكلها وها نحن اليوم نسلب ما حققوه من تقدم وندعيه من حقوقنا.

2. غياب اقتصاد الإدارة على مستوى الجزء (الشركة)

إذا الحكومات اتجهت باتجاه الإدارة الاقتصادية الكلية، فإن الجزء وما يمثله من شركات ومنظمات أعمال قد اتجهت باتجاه اقتصاديات الإدارة وبات المستثمر أياً كان فرداً أم شركة بمثابة متخذ للقرار، ومستخدم لكل النظريات الاقتصادية الجزئية من خلال توظيفها لصالح القرار في بيئة تنافسية صنعها السوق بكل متضمناته، وباتت البيئة تمثل السوق وقواه، وتقف من ورائها دوافع وحوافز نحو المزيد من العوائد فتحقق النمو الجزئي وقاد للنمو الكلي، وهنا تتجلى الهوة الكبيرة بين أمرين الأول: ما أثمر من نتائج في الدول المتقدمة طيلة النصف الثاني من القرن العشرين ولاسيما بعد الحرب العالمية الثانية، الأمر الآخر ما نراه من انتكاسات على مستوى المستثمر الفرد أو الشركة في الدول العربية لنفس تلك الفترة، والتي كانت بمعظمها نتاجات طبيعية لبيئة لم يسمح لها بتوظيف الاقتصاد في إداراتها بفعل بيئتها الاستثمارية.

3. الموقف من المؤسسات الدولية

وأقصد بها المؤسسات الدولية الرسمية، ومنها منظمات الأمم المتحدة والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي فمنذ بداية تأسيسها ولغاية هذا اليوم كان موقف الدول العربية تجاهها وما زال متذبذباً تبعاً لأيديولوجيات نظم الحكم فيها، أو ربما في عدد منها، ويبدو أن السبب لا يكمن في مضمون دعوات المؤسسات الدولية تلك، وإنما في كيفية التعامل معها فمثلاً كانت المؤسسات الدولية تدعو الدول النامية لمزيد من تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي في عقود الخمسينات والستينات بناء على النتائج الإيجابية التي حققها العالم المتقدم بعد الحرب العالمية الثانية وتطبيقه للنظرية الكينزية، والذي فُهِمَ تغييراً راديكالياً ينطوي على تأميم الملكيات الخاصة علماً أنه كان مسار التحرر الاقتصادي والمالي يتجه نحو المزيد من التحرر وفقاً لاتفاقية الجات وجولاتها، وتقوده منظمات الأمم المتحدة، وقد تبلور الأمر في عقد السبعينات وما شهده العالم من تغيرات نقدية في الولايات المتحدة وبريطانيا وسياسات تعويم العملات وتحرير أسواق المال وأدواتها، والتي فاقمت الوضع الاقتصادي والمالي طيلة عقد السبعينات ليتجه العالم نحو المزيد من التحرر المالي والبداية كانت إعادة الملكيات العامة وخصخصة المؤسسات العامة والتوسع في نشوء الأسواق لينتهي عصر التدويل في سنة 1989 ويبدأ عصر جديد يطلق عليه عصر العولمة.

وهنا لا بد من التذكير بضرورة التمييز عند استخدام مفهومي التدويل والعولمة في الدراسات والبحوث المالية والاقتصادية، ولا بد من التذكير بأنه قد انتهت مرحلة منهج التنظير الاقتصادي التي يقوم مضمونها على تعليق كل الفشل الاقتصادي في المرحلة السابقة ولاسيما النصف الثاني منن القرن العشرين على الاستبداد والراديكالية والاشتراكية، ولتبدأ

مرحلة تعليق الفشـــل الحالي على عصـــر العولمة وما أفرزته من نتائج على الدول النامية ومنها العربية وما العجز الغذائي والجوع والفقر إلا أحد النتائج السابقة والحالية لتلكما العصرين.

4. اقتصاد الدولة أم اقتصاد الحكومة

كذلك مما يؤســف له أنّ عدداً غير قليل من الاقتصـــاديين وطيلة عقود النصـــف الثـاني من القرن العشـــرين لم يرعوا أن يكونوا واعظين للحكومات والرؤسـاء بدل أن يكونوا منظرين ومسـتشـارين في صـناعة القرار، وهذا ما يلاحظه أي متابع لمسيرة الاقتصـادات العربية لمدة تزيد على النصف قرن، ويذْكر الجميع الهوّة الكبيرة بين فئتين من الاقتصاديين فئة تنظر لما بعد صدور القرار، وتحاول أن تؤسس فكر القيادة السياسية وصـناعتها للقرار؛ لا بل قد تجد من الاقتصـاديين من كان يركب الموجة الحزبية أو الســياســية وينظّر لكل ما هو ليس اقتصـــادياً بأنه الخيار الاقتصـــادي الأفضـــل، وبدوافع مختلفة والأمثلة كثيرة في دولنا العربية: قرار الإصـــلاح الزراعي، وقرارات التـأميم وقرارات إعـادة هيكلـة الاقتصـــاد باتجاه الشـــمولية والمركزية ولاســيما في مصـــر والعراق وســوريا، وغيرها من الدول العربية، وفئة أخرى تحاول أن تنظّر وتتجه بالاتجاه العلمي المنهجي فلا تجد من يسـمعها فتضـع ضـالتها في جمعية اقتصـــادية هنا أو هناك أو ربما تضـــع خياراتها باتجاه آخر، فتُحاربْ ويشرّد أعضاؤها؛ أو ينكفئ البعض بين كتبهم وأوراقهم، وقد تجد آخرين مهاجرين لدول غربية بعيدة وآخرين امتهنوا السياسة؛ لا بل هناك من فقد عقله من شدة ما رأى، وشـرد يطوف في شـوارع مدينته وتلاحقه أجهزة النظام.

وبعد، أين الأمن الغذائي العربي؟

وبعد كل هذا وذاك يبرز اليوم الأمن الغذائي العربي وعلى أكثر من محفل كونه يشكل التحدي الأهم، وأنّ ما يبعث على الأسف أنّ الكاتب ومنذ عرفته سنة 1985 كزميل عمل أكاديمي يلوّح دائماً بخطر الأمن الغذائي، ومصدر قلقه لم يكن نظرياً فقد كان يعمل خبيراً زراعياً بعدة منظمات داخل العراق وخارجه، وها هو اليوم ومن خلال مركز دراسات الوحدة العربية يضعنا في صورة قاتمة عن وضع الغذاء في دولنا العربية وحالة الجوع والفقر التي تتسم بها مجتمعاتنا.

إنّ قراءة موضوعية ومنهجية للكتاب يمكن أن تضعه في صف متقدم وهو يشكل صوتاً صادقاً لمشكلة عربية مزمنة على الرغم من أنها متأخرة بعض الشيء، ولكن في الوقت نفسه فإن الأمن الغذائي لا يمكن أن يجيّر لمشكلة واحدة وترك مشاكل متعددة وكثيرة دورها لا يقل عن غيرها، وهذا ما ركّز عليه الكاتب؛ فقد ركز على الزراعة بشكل كبير وكون الأمن الغذائي مسألة زراعية بالدرجة الأولى، ومرّ بسرعة على مشاكل لا تقل عن الزراعة لا بل هي من مقوماتها ومنها مشكلة المياه والصناعة المرتبطة بالزراعة.

لقد توقفت ملياً في موضوع جاء تحت عنوان "الأمن الغذائي وعولمة الجوع والفقر" وغطى بضع صفحات ناقشت علاقة الأمن الغذائي وغيابه بالعولمة ص 53:

وعند تحليل ما ورد يبدو لي أنّ مفهوم الأمن الغذائي لا يمكن أن يرتبط بنقص غذاء الفرد أو ما يحصل عليه أو انخفاض نصيبه وإنما الأمن الغذائي يعني القدرة على توفير (ضمان) الغذاء الكافي، وغياب الأمن الغذائي يعني عدم القدرة على توفير وضمان الغذاء الكافي، وجوهر

الخلاف يكمن في أن عدم القدرة على إنتاج أو استيراد أو توفير الغذاء أو القدرة على إنتاج وتوفير الغذاء هو غير ما جاء به الكاتب " الذي يشير إلى إمكانية حصول أفراد المجتمع في كل الأوقات على الغذاء الكافي" ، والأهم من ذلك يلاحظ أن الكاتب تارة يرجح الأسباب إلى متغيرات مترابطة وتارة إلى نمط السياسات الاقتصادية ومرة ثالثة إلى العولمة.

الأطروحة الثانية في طرح الكاتب وهي مسألة الأسباب التي ناقشها ص53، والتي تتعارض مع مفهوم العولمة وسياساتها التي تعتمدها الدول المتقدمة فمن خلال الشركات عابرة القومية زاد الإنتاج الغذائي، وهذا ما يؤشره تقرير الاستثمار العالمي لسنة 2009 وهو أمر مناط بظاهرة تعدي الحدود والعولمة التي يضعها الكاتب في خانة أسباب غياب الأمن الغذائي، على الرغم من أنّ الكاتب لم يألُ جهداً في توضيح وتحليل أسباب غياب الأمن الغذائي، ولكن وقع أسير الوضع السياسي العام والنظرية الاقتصادية ونماذجها ذات اليد الواحدة وغاب عنه عدد مهم من المواضيع ومنها:

التكامل الاقتصادي والنقدي، فقد غاب هذا عن دائرة النقاش والبحث بين الدول العربية وهذا يضع الباحث في الأمن الغذائي وجهاً لوجه مع نموذج دول الاتحاد الأوربي ودول الاتحاد الآسيوي فقد كان عاملاً مهماً في صياغة سياسات اقتصادية وإدارية فاعلة فيجيب في الصفحات الأخيرة إجابة مقتضبة "يصعب الوصول إلى صيغ مشتركة للإجراءات التنسيقية والتكاملية على الصعيد الإقليمي أو العربي لإقامة السياسات الساعية إلى أوضاع مرضية من الأمن الغذائي" ويضيف ولغرض التنسيق باتجاه الأوضاع التكاملية بين الاقتصادات العربية الإقليمية، يقتضي تحديد قدر مرضي من التجانس في الفلسفة الاقتصادية الاجتماعية فيما بين البلدان العربية، ويبدو لي أن المسألة ليست رهينة فلسفة اقتصادية وإنما الحاجة

إلى مزيد من التداخلات الاقتصادية والمالية بين الدول العربية وبعضها وبينها وبين التكتلات العالمية الأخرى.

النقطة الأخرى التي أسجلها على الكاتب أنه أثرانا الكاتب بالمزيد من النظريات والجدليات منطلقاً من تحليل نظري للنظريات الاقتصادية والأشكال والمرونات والميول. الخ وفي الوقت الذي تعد هذه أرضية علمية رصينة وتعبر عن إمكانية الكاتب وقدرته الكبيرة في تحليل الظاهرة؛ إلا أنها مفاهيم علمية مجردة تستخدم ضمن التحليل الاقتصادي الأكاديمي في محاضرة لطلاب جامعة أو في الدراسات العليا، ولا يمكن لها أن تكون خطاباً لكتاب يعالج ظاهرة تقرأها نخب المجتمعات العربية من غير الاقتصاديين أكثر من الاقتصاديين.

إضافة لما ورد فقد كان الكاتب وهو يعالج الأمن الغذائي أسير الظاهرة الزراعية، وقد أظهر لنا أنّ مشكلة الأمن الغذائي هي مشكلة زراعية بامتياز وقد تجاهل عناوين رئيسية تناقش ضمن السياقات المنهجية للأمن الغذائي، ومنها مثلاً؛ الصيد وموارده الغذائية الكبيرة وأن الدول العربية تمتلك سواحل على مختلف بحار ومحيطات الدنيا من الشمال أو الجنوب أو الشرق أو الغرب وأن حجم الاختراقات لأساطيل الصيد العالمية للمياه الإقليمية العربية كانت ولا زالت متكررة سواء في المحيط الأطلسي أو المحيط الهندي أو بحر العرب... الخ، وأن إخفاق الدول العربية في صناعة الصيد البحري يعد عاملاً مهماً من العوامل المهددة للأمن الغذائي العربي.

وأخيراً، وبعد هذا كله أسجل شكري للكاتب الدكتور سالم توفيق النجفي مرتين مرة لإهدائه الكتاب رغم أنه لا يمتلك إلا عدداً محدوداً من النسخ، ومرة ثانية لما أضافه لي من معرفة في عالم الأمن الغذائي العربي

وجعلني من حيث أدري ولا أدري من دعاة هذا العنوان الواســـع قراءة وبحثاً كونه من التحديات الخطيرة التي تواجه مجتمعاتنا العربية.

إشكالية الدولة العربية المعاصرة بين التفكك والإندماج التحديات الاقتصادية والضرورات الاجتماعية[15]

تأليف: أ. د. سالم توفيق النجفي[16]

صـــدر عن دار الروافد للنشـــر والتوزيع كتاب بعنوان (**إشـــكالية الدولة العربيـة المعاصـــرة بين التفكك والإندماج "التحديات الاقتصـــادية والضرورات الاجتماعية"**) للدكتور سالم توفيق النجفي

وكان الكتاب من الحجم الوسط ويضم 136 صفحة، وعلى الرغم من أنّ الجزء الأول من العنوان يشـــكل محوراً مهماً في دائرة النقاش والجدل وعلى مختلف المســـتويات هذه الأيام، إلا أنّ الجزء الثاني منه يعد مدخلاً حديثاً وإستراتيجياً في الاقتصاد، وأنّ ما طرحه من خيارات تشكل حلولاً وإجابات لتلك الإشكالية ونتاجاتها، ولاسيما على مستوى السياسة وصنع القرار، والأهم من ذلك على المستوى الأكاديمي والفكري.

إن قراءة معمقة لما طرحه الكاتب في مناقشـــته للمرجعيات النظرية والتاريخية وقوله "**لا يمكن تفســـير الظواهر وتأصـــيلها ســـواء كانت اجتمـاعيـة أم طبيعيـة من دون مرجعيـات نظريـة فإن لم تكن لهـا تلـك المرجعية فإنها تؤول للاضـــمحلال بزوال العوامل المســـببة لها وبذلك يصـعب فصـل المسـار التاريخي وتطوره عن تكوينات الأمة ومقوماتها من جانب وبناء الدولة واسـتدامتها من جانب آخر**" تؤشـر بأن دراسـة ظاهرة الدولة العربية ومنذ تأسيسـها في عشـرينات القرن العشـرين وما بعد ذلك لا بد أن يكون ضمن مقومات موضوعية لنموذج الدولة الحديث،

---

[15] كتاب صدر عن دار الروافد للنشر والتوزيع.

[16]. مؤلف الكتاب

ولا يمكن مقارنتها بأنماط لدول سبقت هذا التاريخ أياً كان شكلها، وهنا لا يحق لي بناء مقارنات وبلوغ استنتاجات يكون المؤرخ أحق مني بدراستها وفق المتاح من المناهج التاريخية العلمية، مما يظهر بأن ما عرضه الكاتب من مقارنات قد لا تتوافق زمنياً ولا منهجياً ضمن طروحاته، فيما ذهب لاحقاً بتأكيد الجوانب الاجتماعية والاقتصادية، ولاسيما نمط الملكية وطبيعة العلاقات الاقتصادية، فقد أظهر العرض تبايناً بين مرحلتين متباينتين وفي إطار فكرين ومنهجين مختلفين.

إنّ ما أظهره الكاتب من تباين في أنماط السياسات الاقتصادية التي تبنتها الدول العربية بين سياسات اقتصادية ليبرالية وبين سياسات اقتصادية شمولية شكل هذا التباين قيداً ومحدداً أمام حالات وحدة اندماج التنظيمات المؤسسية الاقتصادية للدولة مع الدول الإقليمية الأخرى، واستطرد الكاتب في عرض عدد من الظواهر الاقتصادية والاجتماعية التي كانت وليدة تلك السياسات ومنها ظاهرة الفقر والأداء البيئي وغيرها.

وناقش الكاتب العلاقة بين الدولة والسوق وحالات التناقض والتوافق في مكونات كل من الدولة والسوق ومكوناتهما وقراراتهما على الرغم من كل التشوهات التي تتسم بها السوق في الدول العربية ومدى تدخل الدولة ومساهمتها.

إن ما ينبغي الوقوف عنده ملياً ما جاء في الفصل الخامس وتحت عنوان "حال البلدان العربية وخياراتها" ودعوة الكاتب إلى ضرورة تبني المؤشرات الاجتماعية جنباً إلى جنب مع المؤشرات الاقتصادية، ويبدو أنّ الكاتب قد انتهج منهجاً موضوعياً حديثاً يقوم على ثنائية الاقتصاد والاجتماع وهو ما كان يرفضه الاقتصاديون لوقت قريب وتراهم اليوم قد أدركوا أنّ الاقتصاد بمفرده لا يمكن أن يعمل، فهناك مخزون من الموروث الاجتماعي، وهناك الأنماط الاجتماعية التي تفعل فعلها ضمن

أية تنمية اقتصادية كانت، وهنا أذكّر الكاتب بأن مشكلة الفهم للخطابات الاقتصادية الدولية لا بد من أنّ تُكيّف تبعاً للمجتمع الذي تطبّق فيه تلك النصائح والخطابات، ولاسيما تلك الصادرة من جهات دولية مثل خطابات منظمات الأمم المتحدة وخطابات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وغيرها، وقد أطلق الكاتب على تلك الخطابات للمؤسسات الدولية بالضغوط التي أفقدت الدول العربية فرص التنمية الاقتصادية، ويبدو أنها كانت تمثل ضغوطا على الدول العربية فيما استخدمتها دول أخرى أفضل استخدام وحققت أهدافها التنموية، والحقيقة التي لا بد من أن تذكر والتي أغفلها الكاتب أنّ خطابات المؤسسات الدولية فهمتها النخب الحاكمة بعكس مضامينها، ففهم التدخل في الاقتصاد على أنه تأميم للمصالح، وتطرف في ذلك للحد الذي تم تأميم شركات خاصة، لا بل أممت ملكيات فردية في خمسينات القرن الماضي، وكان الأمر قد تكرر في نهاية السبعينات والثمانينات من القرن الماضي، فاستلم خطاب التحرر المالي والاقتصادي والخصخصة على أنها بيع لمؤسسات حكومية عامة لأفراد معينين من أتباع النخب الحاكمة، وقد تكرر هذا المشهد في عدة دول عربية، وهذا ما ناقشه الكاتب في إطار العلاقة بين الداخل والخارج، وقد أطلق عليه مصطلح التضليل والتي بلغت أعلى مبلغ لها في احتلال العراق.

لقد برر الكاتب ذلك بتوظيف البرامج والسياسات وتكييفها مع الظروف الوطنية القومية حتى يمكنها مواجهة حالة التغيير بفاعلية، وكان ضعف البنية السياسية والتنظيمية كفيلاً بفشل عمليات التكييف، واتهم الكاتب بأن تلك البرامج والسياسات قادت لخفض استقلالية الدولة، ومن جهة ثانية فشل آلية السوق مما قاد لمزيد من الفقر، ويبدو أن الكاتب قد غاب عنه موقف النخب السياسية إبان مرحلة الخمسينات والستينات والسبعينات،

وحتى الثمانينات من السوق والحرية الاقتصادية، فقد كان يمثل الحديث عنه تجاوزاً لخط أحمر لا يجوز تجاوزه وتسعفني الذاكرة بعدد كبير من الخبراء والنخب الاقتصادية التي هربت لدول عبر البحار أو ربما اعتكفت في مكاتبها الجامعية تمارس العمل الأكاديمي وبتحفظ، وهناك فئة ثالثة فقدت عقلها وانتهى بها المطاف على قارعة الطريق بعد أن اتهمت برزمة من التهم التي كانت مودتها إبان تلك الحقبة من الزمن.

إنّ مناقشة الريع النفطي والذي أسهب به الكاتب وأكده أكثر من مرة يتمثل في البناء الاجتماعي، ودوره الكبير في تكريس الظاهرة الاستبدادية في عدد من الدول العربية عندما بات التدخل سمة الحكومة، ولم يكن الهدف التنمية بل كانت هناك الأهداف القومية الأعلى، يقول الكاتب بأن الجدل ما زال قائماً حول العلاقة بين الدولة والسوق في الشأن الاقتصادي ولاسيما بعد فشل السوق في العقود القليلة الماضية في البلدان التي اعتمدت النظرية الاقتصادية الكلاسيكية الحديثة سواء من خلال برامج المنظمات الاقتصادية العالمية أو من خلال الأزمات المالية الراهنة، والتي امتدت لتشمل الأسواق وتتعداها إلى الاقتصاد، واستنتج الكاتب بأن التوازن بين السوق والدولة في المجتمع العربي ما زال يحتاج المزيد حول الشأن الاقتصادي في الكفاية والعدالة من دون إهمال أمثلية باريتو، فقد كان من نتائج التخطيط زيادة الفقر فقراً، ويستطرد الكاتب في موضوع الفقر، ويحذر من حالة الانفصال الاقتصادي الاجتماعي، فالاعتماد على السوق تكتنفه التحديات ومن أهمها الأزمات مما يعني أن تكوين الدولة العربية الحديثة لا بد أن يرتكز على دورها في الشأن الاقتصادي، ويطرح خبرات العالم في هذا الاتجاه، ولابد من حماية المجتمع من الآثار السلبية، ولا بد من التركيز على الكفاءة والعدالة على

الرغم من أن العمل سيكون في إطار مؤسسات ضعيفة وحديثة التكوين أو غير قادرة على مواجهة التحديات الداخلية والخارجية.

لقد طرح الكاتب في الفصل الخامس حال البلدان العربية وخياراتها، وتضمن الطرح ثلاثة خيارات الأول: انتهى باستدامة الأوضاع الراهنة وهذا سيقود إلى فقدان السيادة على مستوى الدولة وتراجع مؤشرات التنمية الاقتصادية، والبشرية والإنسانية على مستوى المجتمع والنتيجة تدني المؤشرات وتجزئة قطرية. وعرض الخيار الثاني: اتجاهات الإندماج مع الاقتصاد العالمي، وبهذا سيكون المجتمع في أسوأ حالاته من الفقر، واستيراد أسوأ ما أنتجته الرأسمالية، وبروز نمط من السياسات تستند على تلك الرؤى دون الاكتراث بالنتائج فيما يذهب الخيار الثالث: إلى المشروع النهضوي العربي ويعده الكاتب هو الخيار الأفضل من بين الخيارات كونه ينصب على المتضمنات الاجتماعية، وأنه يستمد قوته الشرعية الديمقراطية القائمة على الحرية والعدالة.

إن ما يجب التذكير به أن الدعوات اليوم تتجه نحو فشل السوق، وعدم التوازن، وهذا ما قد يفهمه البعض مدخلاً للتدخل الحكومي أو ربما يفهمه آخرون بأنه فشل فكري للرأسمالية، فيما يذهب المعنيون بالأمر بالقول إنّ ما كان من فشل للسوق كان في إطار آلية فشل المعلومات التي تعكس أسعار السوق، مما استدعى النظر في تركيبة العلاقة بين المتعاملين في السوق واللاعبين فيه، وكانت العناوين التي يعلّق عليها اليوم Governance الحكم المؤسسي و Agency Theory نظرية الوكالة وRegulations الإجراءات أو التضبيط فأين اتجاهاتهم في نظرية السوق مما تناقشه أدبياتنا المالية والاقتصادية!

مشروع التجديد الحضري لمدينة الموصل القديمة[17]

صدر في آذار 2008 مشروع التجديد الحضري لمدينة الموصل القديمة وقد تضمن المشروع تقريرا بالمقترحات والتوجيهات وعشرات الخرائط والأشكال، وغطى التقرير 206 صفحة مع عدد من الملاحق، واحتوى على مقدمة وقسمين: القسم الأول كان بعنوان خطة التجديد الحضري لمدينة الموصل القديمة: مبادئ وقواعد التطوير، وكان عنوان القسم الثاني: خطة التجديد الحضري لمدينة الموصل القديمة: خطط العمل، وقد تضمن القسم الثاني ثلاثة خطط عمل هي: A المحاور الأساسية وB التجديد الحضري والعمرانيوC الحفاظ على التراث.يقول التقرير في مقدمته ص 5 إن مشروع التجديد الحضري لمدينة الموصل هو المشروع المعني بتحسين مستوى النسيج الحضري والارتقاء بنوعية الحياة في مدينة الموصل القديمة بما يفيد سكان المدينة وأصحاب المصالح وسيكون له الدور الفعال والمتداخل في تحسين اقتصاديات مدينة الموصل. وأن خطة التجديد هذه ستحفظ المدينة خلال 25 سنة قادمة وأن المشروع ممول من وزارة البلديات وتعاقدت عليه مديرية التخطيط العمراني مع مجموعة استشارية مكونة من شركة SGI الايطالية والمكتب الاستشاري العراقي (دار العمارة) وقد تعاونت وزارات مختلفة وهيئات رسمية ومنظمات مجتمع مدني وجامعات ومعاهد عالية وهيئات مهنية مختلفة ومنظمات غير رسمية وبعض الشخصيات العراقية ويشير التقرير بأن أعمال مسح الموقع تمت في سنة 2007 على الرغم من التدهور الأمني الذي كانت تعاني منه المدينة ويذكر التقرير عدداً كبيراً من المعوقات والصعوبات ولاسيما في

[17]نشرت على أحد المواقع على الانترنت.

مدينة الموصل القديمة، وتشير المقدمة إلى أن هناك جوانب تفصيلية كثيرة بالمشروع وقد اشترك في إعداده عدد كبير من الخبراء والاستشاريين الأجانب والعرب والعراقيين.

لقد شاءت الصدف أن أطلع على التقرير بعد صدوره بأشهر وكان هذا في بداية سنة 2009 على ما أتذكر وكنت شغوفاً بأن أطلع على كل تفاصيله، فقرأته أكثر من مرة وكنت أسمع بين فترة وأخرى بأن هناك لجنة تدرس المشروع أو ندوة تناقشه، وقد حضر مدير المشروع المهندس العمارة الاستشاري هشام المدفعي إلى الموصل لمناقشة المشروع وأتذكر أن قناة العربية الفضائية خصصت برنامجاً كاملاً عن المشروع، وقابلت الاستشاري المكلف به، وكنت أدفع باتجاه قبول المشروع رغم كل ما به من هفوات أو مثالب أثارها الفنيون إن كان كذلك، وحجتي في هذا بسيطة مفادها:أنه يمثل فرصة لا بد من اقتناصها كونه أولاً لم يكلف المحافظة أي كلفة تذكر فقد دفعت تكاليفه وزارة البلديات وأنه ليس بمقدور المحافظة ولا مدينة الموصل تقديم بديلاً لهذا المشروع، والأهم من هذا أنه يسعى للارتقاء بشريحة من سكان محافظة نينوى تقدر بمائة ألف نسمة تسكن في المدينة القديمة معظمهم تحت خط الفقر وأن المشروع يعد مشروعاً اجتماعيا واقتصاديا وعمرانياً وتراثياً.

وبعد مرور عامين والمشروع أوشك أن ينسى أو كاد، وبعد رفض الرافضين جاءت موافقة وزير البلديات ومصادقته على المشروع وتيقنت أنه لا يصح إلا الصحيح من أجل سكان هذه المدينة القديمة الشامخة والصابرة على عوادي الزمن، وبدأ العمل في الحكومة المحلية جدياً على تنفيذالمشروع.يتناول المشروع تفاصيل كثيرة جدا ويحدد أسباب التراجع في وضع المدينة القديمة إذ يقول التقرير: ولما كانت مدينة الموصل القديمة بمثابة تصميم مميز وفريد وهو نتاج مئات السنين لهذا أصبحت قيمتها لا

تقدر بثمن، فكل حقب التاريخ شاهدة عليها، ولهذا لا يمكن أن يضيع هذا سدى بل يجب إنقاذه والمحافظة عليه كمثل يحتذى، ولمن الأجدى أن تتواصل عملية الحقب الزمنية ولا يجدي أن نفكر بتجميد كل شيء وبالتالي تحويلها إلى متحف، وأن لا بد من تفاعل الماضي والحاضر والمستقبل من خلال تحسين الخدمات وعمل الإضافات البسيطة لكي تساعد في تفهم المكامن المدهشة لهذه المدينة، إن اكتظاظ المدينة يجعلها منحوتة بإزميل نحتاً دقيقاً وهنا يكون منبع الخلق والإبداع كما كانت دائما.(التقرير ص16)
لقد وضع المشروع محاور أساسية شكلت ثلاث اتجاهات:

المحور الأول: وتضمن:

1. النشاطات الاجتماعية والاقتصادية بمنظور خطط العمل وهذه تعالج تحسن الأمور الأساسية للمجتمع مثل الصحة المجتمعية والتعليم، والتجانس الاجتماعيوالهويةوالتوثيق... الخ
2. النشاطات الإدارية بمنظور خطط العمل وبناء القدرات للتجديد الحضري
3. النشاطات التشريعية للتجديد الحضري.

المحور الثاني: ويعنى بالمعايير:

1. البيئة 2. الخدمات 3. النقل 4. التجديد الحضري 5. النهر 6. التداخل والعلاقة بين المدينة القديمة وجوارها.

المحور الثالث: الحفاظ على التراث ويعني توصيف الوضع الحالي للنسيج العمراني للمدينة القديمة ووضع مقترحات الحفاظ على التراث.

لقد بين المشروع أن نجاحه يمثل نجاحا للوزارة وللحكومة المحلية ولسكان محافظة نينوى وسكان المدينة القديمة، ورسم المشروع خارطة طريق للعمل وترك الخطط والتنفيذ للجهات التي تدير العملية، ولكن ألزمها بقواعد وأسس ومبادئ وعلى رأسها: ميثاق البندقية بمواده الستة عشر وبين بالتفصيل آلية العمل وفق جداول زمنية.

وضمن المحور الأول يضع المشروع الأسبقية للجوانب الاجتماعية والاقتصادية والإدارية والتشريعية ويشير إلى أن مدينة الموصل القديمة كنز من القيم التاريخية والدينية والثقافية والتي تشكل جزءا من التراث العالمي لم يتم الاهتمام بها كما في المدن العالمية الأخرى ويركز البداية على المجتمع وتحسين نوعية الحياة وإبقاء الموصل القديمة كموطن للتعايش السلمي ويضع التقرير عدداً كبيراً من المقترحات والخطوات والإجراءات وهكذا لكل محاور المشروع وإن ما يفرح اليوم هو أن المشروع قد بات على طاولة الحكومة المحلية وقد بدأت أولى خطوات العمل.

إن المشروع يخص مدينة الموصل القديمة بحدودها المعروفة بأسواقها وخاناتها وأزقتها وبيوتها وجوامعها وكنائسها وحماماتها وقيصرياتها، وهو يركز على مجتمعها أولاً وتنشيط فعالياتها الاقتصادية ثانياً ومن ثم التعامل مع تراثها المعماري، وكل هذا لا يمكن أن يفعل إذا لم يكن هناك إعادة لثقة أهل المدينة القديمة بمدينتهم والتركيز على نشر الوعي بأهمية مدينتهم القديمة ومحاولة تعبئة مجتمع مدينة الموصل لهذا المشروع وإعادة بناء العلاقات بين المدينة القديمة وامتداداتها على جانبي دجلة والتي أطلق عليها المشروع المدينة الفراشة .لقد اقترح المشروع عدداً من الخطوات ومنها تأسيس هيئة تحت عنوان هيئة التجديد الحضري لمدينة الموصل القديمة ويرأسها مدير يرتبط بالمحافظة أو بمديرية بلدية الموصل على أن

تتوفر في هذا المدير شروط من المؤهلات العلمية والمهنية والثقافية وأن يكون من ذوي الخبرة الهندسية والإدارية في مجال التراث والمدن القديمة وأن يهوى العمل في مثل هذا العمل ويشرف على الهيئة مجلس استشاري يتكون من استشاريين في العمارة والاجتماع والاقتصاد والتاريخ والقانون والتراث واثنين من أعيان المدينة القديمة وتكون مهمة المجلس الاستشاري ذات جانبين: الجانب الأول يكون بحثياً وعلمياً فيكون هناك بحوث تطوير في محاور اجتماعية واقتصادية وقانونية وفي العمارة والتراث تستند على دراسة الميدان ورسم اتجاهات العمل على أرض مدينة الموصل القديمة، والجانب الثاني: إشرافياً ورقابياً من خلال متابعة عمل مدير الهيئة الذي يكون عضواً في الهيئة الاستشارية وله صوت واحد فقط.

وبعد أكثر من سنتين على إكمال المشروع وأكثر من ستة أشهر على مصادقة وزير البلديات فقد بدأ تحويل المشروع لواقع فعلي، وهنا ينبغي الاتجاه نحو التعريف بالمشروع لسكان الموصل عامة وسكان المدينة القديمة خاصة، ومحاولة توعية المجتمع بأهمية التجديد الحضري لمدينتهم القديمة، وأعلم أن غالبية سكان المدينة القديمة لا يهمهم أمر كهذا لأن ما يشغلهم أكبر، فكما نعلم إن لقمة العيش وتوفير مصاريف اليوم المرتفعة تعد التحدي الأهم لفئة فقيرة من الناس تشكل غالبية سكان المدينة القديمة، وهنا يأتي دور النخب المثقفة في المدينة ببث الوعي وتعبئة المجتمع من خلال تعريف سكان مدينة الموصل القديمة بأن خيارهم الوحيد لمواجهة ذلك التحدي الخطير (الفقر) يكون من خلال مشروع التجديد الحضري لمدينة الموصل، فلم يكن تجديداً لعمارة دار أو زقاق أو جامع أو كنيسة وإنما المشروع عبارة عن حزمة متكاملة تعنى بالإنسان والمجتمع والموارد والأرض والمعرفة لخمسة وعشرين سنة فالتشغيل الاقتصادي للمدينة القديمة لم يكن إلا عبر سكانها وأن رفع مستوى نوعية الحياة هو

لسكانها وتحسين أزقتها وترميمها ودورها وقناطرها وأسواقها هو لمجتمعها.

ومن هنا يمكن القول: خريطة الطريق جاهزة للتطبيق، وخبرات ومهارات وأفكار الموصليين لامعة ورائدة، والحكومة المحلية محافظة وبلدية وصحة وتربية وجامعة ومعاهداً مستعدة للعمل، وما يبقى هو تضافر الجهود وتكاملها وتعبئة المجتمع بكل فئاته لإعادة الحياة لمدينة قديمة تعد الأكبر في العالم والأقدم في التاريخ.

البعد الاجتماعي والاقتصادي
لمشروع التجديد الحضري لمدينة الموصل القديمة[18]

تناولت المقالة الأولى لمشروع التجديد الحضري لمدينة الموصل القديمة عرضاً عاماً وموجزاً للمشروع، وهدف هذه المقالات يكمن في خلق نوع من التفاعل والمشاركة وتعدد الآراء لإثراء المشروع ودعمه، وستكون هناك سلسلة من المقالات التي تعرف بأبعاد المشروع ومضامينه وتوصيف مساراته وفي هذه المقالة سيتم التركيز على البعد الاقتصادي والاجتماعي للمشروع وأترك البعد التشريعي والإداري لمقالة ثالثة.

مما لا شك فيه أنّ من مقومات نجاح مشروع التجديد الحضري لمدينة الموصل القديمة بعده الاقتصادي والاجتماعي، فليس المطلوب بناء متحف لقطع أثرية نفيسة أو إعادة بناء صرح قديم يضم خزيناً من فن العمارة الإسلامي أو مثل ذلك، بل المطلوب إعادة تجديد حضري لمدينة قديمة لا زالت تنبض بالحياة وتضم بين جنباتها من يعشقها ويأبى أن يغادرها حتى لو أتيحت له قصور عامرة على الأطراف أو في الضواحي، لا بل تجد وتلاحظ أن من غادرها سكناً لا زال يعودها يومياً لزيارة أهل أو أقارب أو حتى ليشرب الشاي أو القهوة في قهاويها وجايخاناتها أو ليأخذ حماماً ساخناً في إحدى حماماتها أو ليتسوق من أسواقها العتيقة وهكذا؛ مما يعني أنها حاضرة ومدينة عامرة قل ما توجد متعتها في دول أخرى أو مدن أخرى، فهي حقاً تنطوي على كم كبير من معطيات غير قابلة للقياس، وفيها من أسرار الخلق والإبداع في كل

[18] نشرت على أحد المواقع الانترنت .

جنباتها ووحداتها، وفيها من نبض الحياة والدفء خلاف كل فضاءات الريف المكشوف والأبراج المغلقة التي تقنن الحياة وتوحشها.

إن لهذه المدينة قصصها التي يعرفها المؤرخون قبل غيرهم وثقافتها وأسرارها التي يتحدث بها المثقفون والتراثيون، وكلما أمعنت في التاريخ والقدم تجددت معالمها وأثرت كنوزها، لكل هذا فالمدينة القديمة لها وظائفها التي كانت تمارسها ولا زالت ولو بتواضع وتباطؤ ولها نشاطها وتفاعلاتها وكل هذا يتجاوز مضامينها العمرانية والتراثية، إنها كائنا اجتماعيا متفاعلاً يجابه كل التحديات، فتحدياتها اليوم أكبر من تحديات المجاعات التي واجهتها والحصارات التي حاصرتها وأقوى من كل ما واجهته إنها معركة وجودها واستمرارها ومن هنا تكمن أهمية تجديدها الحضري.

لقد اهتم المشروع بالجانب الاجتماعي والاقتصادي ووضعه من ضمن الأساسيات وليتم التعامل معه ضمن الآماد القصيرة والمتوسطة والطويلة، وأكد المشروع بأن خطط العمل تهدف إلى تحسين ورفع المستويات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية، وركز التقرير على الصحة والتعليم ونشر ثقافة التعايش السلمي، وقد برّز المشروع أطراً عامة مضمونها تحسين نوعية الحياة لسكان المدينة القديمة.

لقد بدأت بالجانب الاقتصادي-الاجتماعي كبعد أول في سلسلة حلقات التنفيذ التي ستبدأ بعد اكتمال الجوانب الإدارية، ولا بد التهيؤ سلفاً للتعامل مع كل الأبعاد والأوجه حزمة واحدة ولكن في إطار العرض والمناقشة تقتضي المنهجية التصنيف والتمييز، وكما نعلم بأن اللاعب الأهم بين اللاعبين هم سكان المدينة القديمة، وقد اعتمدت في بناء بعض المؤشرات على تطرحه تقارير التنمية العالمية التي يصدرها البنك الدولي.

السكان

يتراوح عدد سكان المدينة القديمة بموجب ما جاء في التقرير بحدود 109699 نسمة في سنة 2007 ويتوقع أن يبلغ عدد سكان المدينة القديمة 177712 نسمة بعد 25 سنة هذا ما ورد في التقرير وبعد مطابقة ذلك مع بيانات السكان تبين ما يلي:

1. إن عدد البطاقات التموينية لسكان مدينة الموصل القديمة يبلغ 20044 بطاقة في سنة 2008.
2. إن عدد سكان المدينة القديمة بحسب إحصائية البطاقة التموينية يبلغ 98295 نسمة كما هي في سنة 2008.
3. ونظراً لتوخي الدقة فقد أعدت احتساب عدد سكان المدينة القديمة بموجب ما جاء بنتائج التعداد السكاني لسنة 1997 وتبين أن عدد سكان مدينة الموصل القديمة قد بلغ 47503 نسمة وإذا أخذت نسبة نمو تقديرية 3% سنويا ولمدة 13 سنة يكون عدد السكان في سنة 2010 قد بلغ 69782 نسمة وفي سنة 2011 يكون قد بلغ 71872 نسمة.

إن مراجعة وتقييم عدد سكان المدينة القديمة لا بد وأن يؤخذ ضمن حدودها القديمة والتي يتفق الجميع على أنها ما كان داخل سور الموصل، وقد يكون هذا مثار نقاش ولهذا فإن المطلب الأول يتمثل في أهمية تبيان حدود المدينة القديمة، والاتفاق على ذلك وما كان خارج السور من مناطق نشأت في عقد الثلاثينات والأربعينات من القرن الماضي لا تعد مدينة قديمة، ومن هنا لا بد من حصر عدد السكان الفعلي للمدينة القديمة، وقد تكون هذه القضية الأولى التي أثرتها في أكثر من محفل.

حدود المدينة القديمة

إن مهمة المســـح الميداني لحدود المدينة القديمة والاتفاق عليها وتثبيتها بموجب ما جاء في التقرير أو بموجب معطيات تاريخية وآثارية، يســـهم في حل عدد كبير من القضـــايا التي هي محط نقاش في وضـــع الخطط والبرامج ولاســـيما في مجالات: التربية والصـــحة والخدمات البلدية وما يترتب على ذلك من تبعات ستكون محض نقاش في مقالات أخرى.

تركيبة الهرم السكاني في المدينة القديمة

باعتماد تركيبة السكان الجنسية من الذكور والإناث تبين أن عدد الذكور قد بلغ في المدينة القديمة 37220 نسمة في سنة 2011 أما الإناث فقد بلغ عددهن 34652 نســـمة فكانت نســـبة الذكور 51.8 % من المجموع والإناث 48.2 % من المجموع (اعتمد عدد السكان المذكور من: كراس الدكتور أبي الوتار، ملاحظات ديموغرافية ونتائج التعداد السكاني لسنة 1997، وتم التنبؤ بعدد الســـنوات 2010 و2011). أما باعتماد الفئات العمرية فإن معظم هذا العدد من الشـــباب، وتم تقدير عدد الســـكان على أســـاس الفئات العمرية كل أربع ســـنوات وأظهرت النســـب أن الفئات العمرية الصغيرة تشكل قاعدة واسعة للهرم السكاني في محافظة نينوى، وهذا يسري على المدينة القديمة، وبعملية حسابية بسيطة يمكن القول إذا كان عدد السكان 109699 نسمة في 2007 كما وردت في التقرير، فإن نسبة من هم دون العشرين سنة يبلغ 64283 نسمة بعبارة مختصرة؛ إن نسبة السكان دون العشرين سنة تبلغ 60% من مجموع السكان، وأن نسبة من هم فوق الستين سنة يبلغ 4.4% بعدد يصل إلى 4826 نسمة.

نظام معلومات المدينة القديمة

إن ما ذكرته حول حدود المدينة القديمة والسكان يعد مثالاً بسيطا يثير عدداً كبيراً من التساؤلات التي يقف عندها المخطط، ومتخذ القرار مما يستدعي البدء فورا في الإعداد لنظام معلومات شامل عن المدينة القديمة وهو من أول مهمات إدارة المشروع.

بناء المؤشرات والتحليل

فإذا ما توفرت البيانات سهل على المحلل والمخطط أن يشرع ببناء الخطط وهو أمر يعد الخطوة الأولى من خطوات تنفيذ المشروع، مثال ذلك:

عدد المدارس في المدينة القديمة

عدد التلاميذ ومن هم في مراحل الدراسة الابتدائية والمتوسطة والثانوية.

عدد المعلمين والمدرسين والموظفين فيها

عدد المتسربين من التعليم

كفاءة تشغيل المدارس

الحاجة لمدارس جديدة وفق تنبؤات السكان

الحاجة لمدارس جديدة وفق معيارية نوعية التعليم

توقعات مخرجات التعليم الابتدائي والثانوي

عدد المدارس المهنية

عدد رياض الأطفال

نوعية التأهيل المهاري

نوعية التأهيل للمهن التراثية التي تخدم المدينة القديمة

وإلخ.

كيفية الحفز والتشجيع

إعداد البرامج التربوية لحفز التلاميذ وتشجيعهم من خلال مثلاً:

تقديم وجبات غذائية بسيطة للتلاميذ في المدارس

تقديم الكتب والدفاتر والمستلزمات مجاناً

أخرى

- الدفع باتجاه المهن التراثية من خلال برامج تلفزيونية عبر دوائر بث تلفزيوني مغلق للمدينة القديمة.
- تكريس صيغة الأعمال الصغيرة المهنية وفق برامج تسويقية وترويجية ومعارض.
- اعتماد المسابقات والجوائز
- وغيرها

وهكذا تعد الخطط التي تسهم في إثراء الجانب التربوي.

كذلك الحال بالنسبة للصحة:

إعداد مسح شامل بالمراكز الصحية في المدينة القديمة

إعداد مسح سكاني شامل هدفه صحة أفراد مجتمع المدينة القديمة.

تحديد انسيابية مرضى المدينة القديمة

التحقق من كفاءة برامج التلقيح ضد الأمراض في الأعمار المبكرة.

عدد الولادات والوفيات.

عدد المصابين بالأمراض وحسب نوعها

القيام بحملات توعية صحية في المدينة القديمة.

خلق ممارسات ميدانية لطلاب كليات الطب وطب الأسنان والصيدلة في مناطق المدينة القديمة وفق برنامج زمني.

حفز الناس للمراجعة من خلال تقديم عينات من أدوية ومستلزمات طبية مجاناً. وهكذا.

برنامج الحماية الاجتماعية

إعداد مسح كامل لمجتمع المدينة القديمة من حيث مستوى المعيشة للعوائل والأفراد في المدينة القديمة. حجم الفئات السكانية من الموظفين والمتقاعدين والعاطلين ومن المشمولين بالحماية الاجتماعية. فتح مراكز خاصة بتوزيع رواتب المتقاعدين ورواتب الحماية الاجتماعية في المدينة القديمة. فحص نوعي للسكان للوقوف على فئات الأيتام والأرامل وكبار السن من دون مصدر للرزق والإعالة. وضع أسبقيات معينة لبعض الفئات المحتاجة. حفز المجتمع للعمل التعاوني وبأساليب علمية حديثة وبث روح العمل الجماعي.

مؤشرات البنية التحتية

إن من أهم التحديات التي تواجه المدينة القديمة هو غياب خدمات البنية التحتية فيها، وقبل البدء بالتعريف بمؤشرات البنية التحتية التي تحتاجها المدينة القديمة لا بد من التعريف بمفهوم البنية التحتية، وبقدر تعلق الأمر بالمدينة القديمة ستنحصر خدمات البنية التحتية على ما يلي:

1. النقل
2. الماء
3. المجاري والصرف الصحي
4. الكهرباء والطاقة
5. الاتصالات

يقدم مشروع التجديد الحضري لمدينة الموصل القديمة خطة كاملة لخدمات البنية التحتية ولاسيما النقل والمجاري والماء والنفايات والطاقة بوصفها من أهم ما تحتاجه المدينة القديمة لا بل وإن من مقومات استمرار المدينة القديمة وديمومتها يتمثل بتقديم هذه الخدمات ولاسيما

المجاري والصـــرف الصـــحي، ذلك أن اســتمرار المدينة القديمة على وضـــعها الحالي قد يقود إلى انهيارات في مبانيها القديمة بســـبب ارتفاع المياه الجوفية في المدينة وتفاقم المشكلة يوماً بعد آخر.

إنّ أهم ما يجب الوقوف عنده بناء المؤشـرات التي تقييم الوضـع الحالي وما يخطط له خلال عمر المشـروع وهو 25 سـنة، لا بل يمكن اسـتخدام خدمات البنية التحتية ضـمن سـياسـات الحفز والتشـجيع باتجاه إعادة التوظيف الاقتصادي للمدينة القديمة.

لقد طرح المشروع مقترحات متعددة للنقل والمجاري والصرف الصحي وإدارة الخدمات البلدية ولاسـيما النفايات الصـلبة، وقد واجهت هذه المقترحات تسـاؤلات حول مصـادر تمويل هذه المشـاريع؟ لا بل طرح موضـوع التمويل بمنظور واسـع وشـامل عبر سـؤال مفاده\: من يموّل مشروع التجديد الحضري لمدينة الموصل القديمة؟

إن مناقشـة قضـية التمويل تعد الزاوية الحرجة لكل المشـروع، فما هي حجم الأموال اللازمة لتمويل المشـروع بالكامل؟ تعددت الآراء حول قضـية التمويل لسـبب بسـيط يتمثل في أن معظم الخطط لم يبدأ بها ولا يوجد هيكل مؤسـسـي يعنى بالأمر فكانت معظم الآراء مجرد تقديرات ليس إلا!

وهنا لا بد من التذكير بأن مدينة الموصـل القديمة لا زالت تمثل مركز المدينة وتضـم بين جنباتها معظم الفعاليات الاقتصـادية والتجارية والاجتماعية عبر شـوارعها وأزقتها وأسـواقها مما يقود لطرح سـؤال ما هو حجم إيرادات مدينة الموصـل القديمة؟ فلماذا لا تكون إيراداتها لها!

وهذا كان مقترحي حول تمويل المشـروع: أنّ ما يحقق من إيرادات من المدينة القديمة يمكن أن يمول مشـروعها التجديدي، إضـافة لما يمكن أن يخصص من الحكومة المركزية، إضافة لحصة المدينة من موازنة تنمية

المحافظات غير المرتبطة بإقليم وسيكون هناك مقالة حول تمويل مشروع التجديد الحضري لمدينة الموصل القديمة.

قراءة في كتاب: الأزمة المالية والاقتصادية من 2008 – 2009 والدول النامية[19]

تحرير

Sebastian Dullien
Detlef J. Kotte
Alejandro Márquez
Jan Priewe

صـــدر عن اليونكتادUNCTAD وهي من منظمات الأمم المتحدة في ديسمبر 2010 كتاب بعنوان "**الأزمة المالية والاقتصادية من 2008 – 2009 والدول النامية** " وقد ضـــم الكتاب أحد عشـــر بحثاً تنوعت في مضـامينها غطت 324 صـفحة مع مقدمة عرضـت ولخصـت المشـكلة، وبدأ المحررون مقدمتهم بالقول بأن معظم الكتابات الخاصـــة بالأزمة بما فيها ما صدر عن المؤسسات الدولية وصندوق النقد الدولي تركزت على دول منظمة OECD[19]، فأعطت انطباعاً خاطئاً بأن الدول النامية عموما والدول الأفريقية الصـــحراوية هي الأقل تأثراً بالأزمة المالية لا بل هي الأسـرع شـفاءً، فيما غرقت الدول الأكثر تقدماً بالمزيد من المشـاكل، فما هو الدرس الذي تعلمته الدول النامية وما هي الأجندات التي يمكن للدول النامية اعتمادها؟

[19]Organization for Economic Co-operation and Development

لقد بدأت الأزمة المالية في الولايات المتحدة سنة 2007 وقد جرّت معها المؤسسات المالية في عدد من دول منظمة OECD، ولم تتأثر الدول النامية إلا بعد أن زحفت الأزمة المالية على الاقتصاد العالمي لتضعه في مرحلة الكساد، ولاسيما في دول السوق الناشئة وأساساً من خلال القنوات التجارية، واستمر توصيف حالة الدول النامية والمتقدمة فلقد كانت نتائج الآثار غير المباشرة على عدد من الدول النامية مثلها مثل الآثار المباشرة على الدول المتقدمة، لقد قاد الكساد العالمي إلى خفض الناتج المحلي الإجمالي للعالم بنسبة 0.6 بالمائة سنة 2009، وقد يكون ربما أكثر في السنوات اللاحقة، فقد كان نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي في سنة 2009 قد بلغ 5.8 بالمائة، وكان ذلك أقل منه عما كان في سنة 2007، وكانت نسبة الانخفاض متساوية تقريباً في الدول المتقدمة، وشكلت دول الكومن ويلث المستقلة، ودول شرق أوربا أعلى نسبة تأثر، وظهرت واضحة في نمو الناتج المحلي الإجمالي، فهبط بمعدل 15.2، وكان هذا في السنوات 2007 – 2009.

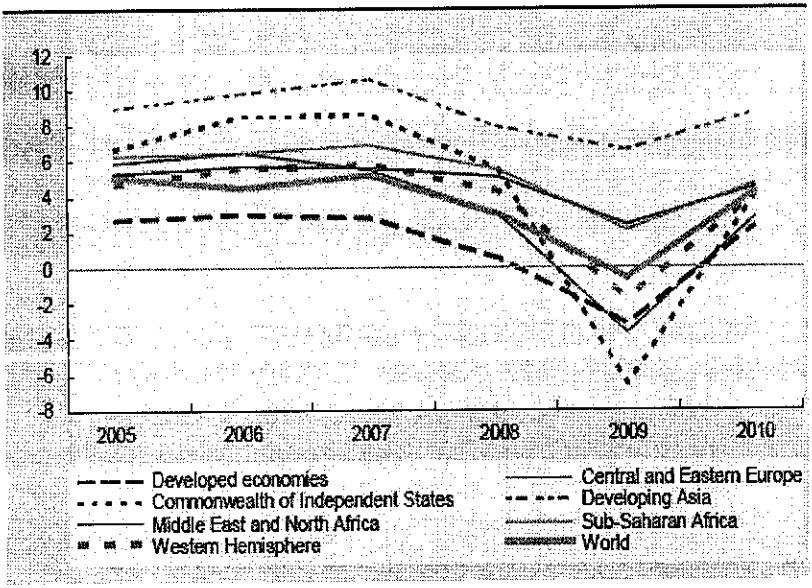

Source: Unctad, The Financial and Economic Crisis of The 2008-2009 And Developing Countries, 2010. P2.

واستمر الناتج المحلي الإجمالي بالتغير بشكل كبير بين الدول النامية ودول السوق الناشئة، وهذا يعني أنّ الدول المتأثرة قد تأخذ وقتاً للشفاء، وأيضا فإن الأزمة سيكون لها تأثيرات أخرى، ولقد عانت المؤسسات المالية في الدول المتقدمة من مشاكل الأزمة واستمرت مشاكلها تتفاقم وقد وضع المحررون عدداً من الدروس الرئيسة التي يمكن أن تتعلمها الدول النامية من الأزمة المالية ومنها:

1. إنّ النظم الحديثة للمالية أو القطاعات المالية في الولايات المتحدة والدول المتقدمة لم تعد النموذج الذي يمكن استنساخه من الدول الأخرى، وأن الفجوة بين نمو القطاعات الحقيقية الاقتصادية ونمو القطاعات المالية قد انطوت على أخطار كبيرة مما يؤشر

ضرورة إعادة النظر بالعلاقة بين القطاعين المالي والاقتصادي على مستوى الفكر والتطبيق.

2. إنّ العلاقة بين الحكومة وقطاع الأعمال في ظل الليبرالية الجديدة تحتاج إلى مزيد من التضبيط والإجراءات.
3. لقد كانت العولمة المالية في الدول النامية ضعيفة جداً، وأنّ هناك الكثير من المعوقات التي تواجه النمو المالي لها، مما قاد لانتشار الأزمات، وسرعة دخولها لتلك الدول، وقد أظهرت اقتصاديات تلك الدول اعتمادية عالية على الدول المقدمة، وإضافة إلى ذلك الحاجة إلى إعادة توازن دور الحكومة في قطاعات الأعمال على المستوى الكلي، وهذا ما يطلق عليه بحوكمة العولمة.
4. حاجة الدول النامية لفضاء سياسي للاقتصاد الكلي، وصناعة القرار، ولاسيما في السياستين النقدية والمالية، وسعر الصرف ناهيك عن الحاجة لإستراتيجيات على المستوى الاتفاقات الثنائية والتحالفات.

لقد طرح صندوق النقد الدولي ومن قبل كبار الاقتصاديين ما يطلق عليه إعادة التفكير في الاقتصاد الكلي، وطرح أفكار جديدة واعتقد أيضاً بضرورة إعادة ترتيب الأسبقيات والأهداف والسياسات، ولاسيما فيما يخص الإجراءات والتضبيط، وأشر بأن هناك طريقا طويلاً أمام الدول النامية قبل وضع أجندة سياسة جديدة، وصياغتها مركزة على إصلاح النظم المالية، وكذلك كان هناك تأكيد على عدم التوازن بين التجارة وتدفقات رأس المال ونظام سعر الصرف، هذه القضايا وغيرها هي في حاجة لأخذها بالحسبان ضمن منظور الدول النامية.

إنّ إعادة توازن الاقتصاد العالمي يكون من خلال اتفاقية لسعر الصرف، علما بأن أسواق العملات الأجنبية لم يكن دائما سلوكها أساسياً، فالأسواق كانت دائما تتسم بعدم الاستقرار، وأنّ الحاجة اليوم كبيرة لنظم وسيطة للاستقرار وتكييف أسعار الصرف، علماً بأنّ العودة لنظام بريتونوودز سيتضارب أو يتقاطع مع العولمة المالية.

لقد قسّم الكتاب إلى ثلاثة أقسام: القسم الأول يختص بالقضايا العامة للأزمة المالية والاقتصادية والقسم الثاني تناول حالات دراسية لدولة معينة أو إقليم معين، فيما تناول القسم الثالث توصيات للسياسات.

أولاً: الأزمة التحولات، التأثيرات والسمات الخاصة

البحث الأول: عرض Jan Priewe بحثاً بعنوان "ماذا ذهب خطأً؟ التفسيرات البديلة للأزمة المالية العالمية " تناول في خمسة محاور توضيح أسباب الأزمة مركزاً على الأسواق ودور عدم التوازن العالمي، وعرض في الجزء الثالث منه مأزقاً جديداً سماه "new Triffin dilemma" فيما أعقب ذلك بقيادة المالية للرأسمالية توزيع الدخل غير المتساوي وانتهى بالاستنتاجات. إنّ مراجعة موجزة للبحث تظهر تفسيرات بديلة للأزمة المالية، وما بعدها. لقد ركّز الباحث على الأسباب في القطاع المالي للولايات المتحدة الأمريكية، وتعمق في سبر أغوار تلك الأسباب، وإن ما ينبغي الإشارة له هو مأزق تريفن الجديد، وقد قصد بذلك نظام العملة العالمي المستخدم في الولايات المتحدة وهو الدولار بوصفه مفتاح احتياطيات العملة والذي عليه أن يخدم الأهداف القومية والعالمية، وما ينبغي الوقوف عنده في هذا البحث ما سماه القيادة المالية للرأسمالية في الدول المتقدمة والذي ترافق مع عدم

المساواة في نمو الدخل وتوزيعه، ويصل الباحث إلى نتيجة مهمة مفادها لا بد من ترك المالية للوراء والذهاب باتجاه تقوية الاقتصاد الحقيقي.

البحث الثاني: عرضه Daniela Magalhães Prates and Marcos Antonio Macedo

وكان بعنوان اقتصاديات السوق الناشئة في مواجهة الأزمة المالية العالمية، وتناول في بحثه مقترح أجندة لتحسين الحوكمة للنظام المالي الدولي، ومضامين الأزمة في تلك الدول واستنتاجات، وركّز الباحثون على أن تنفيذ الإصلاحات في الاقتصاد الكلي منذ أزمة التسعينات لا يعد كافياً مما يستدعي سياسات سعر صرف وحلول لإعادة تفعيل الرقابة على رأس المال.

البحث الثالث: قدمه Jörg Mayer وكان بعنوان

"The Financialization of Commodity Markets and Commodity Price Volatility"[20]

أي مالية (ممولة) أسواق السلع، وأشر تزايد أهمية المستثمرين الماليين في أسواق السلع الرئيسة مما قاد لزيادة أسعارها، وعرض الباحث أربعة جوانب أولها زيادة المستثمرين في أسواق السلع وتأثير الجوانب المالية والتقلبات الكبيرة في تلك السوق، وختم البحث بعدد من الاستنتاجات

---

[20] ولم أجد تعريبا مناسباً باللغة العربية لمصطلح Financialization وقد اعتمدت مصطلح مالية أو (ممولة) لتكون اسماً وليس صفة مالية مما يعني مالية أو ممولة أسواق السلع وتقلبية أسعار السلع وهنا يكون المعنى بغلبة الجوانب المالية على سوق السلع أي أن أسواق السلع أصبحت تمارس العمل المالي وهذا يذكرني بقول Prof. Revell في منتصف عقد السبعينات وهو يحاضر في جامعة بانكر في بريطانيا، بأنه يصعب عليه أن يميز المصرف من غير المصرف أي بما يعني الكل تمارس العمل المصرفي.

واقترح التضبيط أي تفعيل الإجراءات على تبادل السلع وعلى تصاميمها وآلياتها، مع التأكيد على السياسات التي تزيد الإنتاج والإنتاجية.
البحث الرابع: تناول فيه Sebastian Dull عوامل الخطر في الأزمة المالية الدولية، والدروس المبكرة خلال 2008 – 2009 وعرض التحليل التجريبي للظاهرة وأعقبها بالاستنتاجات، وركّز على أن الدول التي فيها حساب جاري غير متوازن ستضرب بأزمة، ومن المفيد القول بأنه ليس فقط الدول ذات العجز الكبير، بل الدول ذات الفائض الكبير أيضاً، لقد استنتج بأن على الدول النامية أن تفكّر مرتين في حساب رأس المال في موازين مدفوعاتها، ولاسيما من ناحية بناء خط وقائي للدفاع عنها في أوقات الصدمات ضمن سياسات الاقتصاد الكلي.

ثانياً: الأزمة - حالات دراسية لدولة أو إقليم
البحث الخامس: تناول Laike Yang and Cornelius Huizenga اقتصاد الصين في الأزمة الاقتصادية العالمية: التأثير وسياسة الاستجابة، وضمن ثلاث فقرات أساسية هي تأثيرات الأزمة الاقتصادية العالمية على اقتصاد الصين، واستجابة الحكومة الصينية والاستنتاجات، لقد أثرت الأزمة على الاقتصاد الحقيقي للصين أكثر من تأثيراتها على النظام المالي، فانخفضت التجارة الأجنبية وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة مع ارتفاع نسب البطالة، وتذبذب كبير في الأسعار، وكانت الاستجابة السريعة للحكومة بأن حفزت الصادرات وشجعت الطلب، وهنا تكون الصين قد اختلفت عن معالجات الدول المتقدمة.
البحث السادس: قدم Abhijit Sen Gupta بحثاً عنوانه "استدامة النمو في زمن الكساد العالمي : حالة الهند" ضم خمسة عناوين فرعية أولها كان تدني النمو في الهند والتحول نحو الأزمة، وسياسة الاستجابة،

والتحديات والاستنتاجات، وكانت أهم ما جاء في البحث ذلك أنّ تدني الصادرات وتدفق رأس المال والسيولة المحلية ما قاد السلطة النقدية والحكومة للتحرك بسرعة من خلال سياستين نقدية ومالية، واللتان ساهمتا في شفاء الاقتصاد الهندي واستنتج بأن فاعلية استخدام السياسة المالية هي التي قادت لعجز كبير في الموازنة، وهذا يطرح عدداً من التساؤلات حول الإستراتيجية المناسبة.

البحث السابع: عرض André Nassif فيه حالة البرازيل والهند ضمن عنوان"البرازيل والهند في الأزمة الاقتصادية العالمية التأثير السريع والسياسة الاقتصادية المستجيبة" وقد كان الموضوع يضم أربعة عناوين فرعية تمثلت بتذبذبات دورة الأعمال، وبيئة الاقتصاد الكلي قبل الأزمة في الدولتين، ثم ناقش التأثيرات والتحديات، ولقد قادت السياسات التحفظية للبرازيل للشفاء، فيما لم يكن هناك دور اجتماعي مجتمعي والذي لم يهتم بالجوانب الترفيهية والكمالية.

البحث الثامن: تقدم Patrick N. Osakwe بعنوان مفاده إفريقيا والأزمة المالية والاقتصادية العالمية، فقد تعرضت إفريقيا لأزمة كانت أثارها عكسية، ففي عدد من الدول الإفريقية انخفضت صادراتها حجماً وأسعاراً بشكل كبير ولاسيما أسعار تلك السلع المؤثرة في حجم الصادرات، وبالنتيجة انخفاض عوائد الحكومة والعملات الأجنبية، وكانت استجابة الدول الأفريقية التوسع النقدي والمالي، ويوصي الباحث بضرورة تنويع سلة الصادرات الأفريقية والتحوط لاقتناص الفرص.

ثالثاً: النظر للمستقبل وأجندة السياسة وضم هذا القسم ثلاثة بحوث

البحث التاسع: كان Alejandro Márquez قد قدم بحثاً بعنوان ملخص وتعليق على تقرير مقدم من الأمم المتحدة حول إصلاح النظام المالي والنقدي الدولي والذي تعتقد فيه بأن السماح لتقييم أسباب الأزمة

المالية يمكن أن يستخدم بوصفه فرصة لإعادة الإصلاح للنظام المالي والنقدي الدولي.

البحث العاشر: واختص Ricardo Ffrench-Davis بعنوان مفاده إصلاح سياسات الاقتصاد الكلي في الدول الناشئة عرض فيه توازن الاقتصاد الكلي الحقيقي، ومن ثم عرض الباحث للصدمة الخارجية، ومن ثم التنمية المالية، وخلص لعدد من الاستنتاجات، ومن أهم ما أشار إليه الباحث التمييز بين المالية واتساع الظاهرة المالية وبين الاقتصاد الكلي فإذا اعتمد متخذ القرار على المالية ركّز على العجز والتضخم، وأهمل التوازن الحقيقي مثل البطالة والنمو وسعر الصرف الحقيقي، وخلص البحث إلى أنه وبقدر تعلق الأمر بالنمو فلا بد لصانع القرار أنّ يركز على تحقيق النمو وتحقيق توازن الاقتصاد الكلي.

البحث الحادي عشر: Jürgen Zattler ركز البحث على دور جديد محتمل لحقوق السحب الخاصة في النظام النقدي العالمي، وقد عرض البحث ضمن خمس فقرات ركّزت على النظام المالي الدولي الحالي، ومن دور لحقوق السحب الخاصة وكيفية تحسين هذا الدور وكذلك تطوير المنافع العامة، واستنتج بأن مشاكل النظام الحالي يستلزم معالجات شاملة وتنسيقاً عالي المستوى.

لقد ختم الكتاب بمقالة علمية Jan Priewe كانت قد نشرت في تقرير التجارة والتنمية لسنة 2009 وبعنوان الأزمة الاقتصادية العالمية وحوكمة الاقتصاد العالمي وقد عرض كاتبها العالم قبل الأزمة وعدم التوازن الاقتصاد الكلي، وما هي عمليات الإصلاح ولاسيما الإصلاح النقدي وكيفية الوقاية من الأزمات، وركز على إدارة سعر الصرف، وتقوية الاقتصاد الكلي والتنسيق الكامل، وعرض لآليات الرقابة على رأس المال، وكانت استنتاجاته تركز على ضرورة الترابط بين السياستين

المالية والنقدية من جهة والتجارية من جهة أخرى، وقد نقد السوق وقلة معرفته، ونصح الدول النامية بتقوية وتعزيز نظمها المالية وتدعيم قدراتها التصديرية وإنتاجها الوطني.

خروج العراق من الفصل السابع
التحديات والفرص[21]

مقدمة

في 6 أب سنة 1990 صدر قرار مجلس الأمن القاضي باعتبار العراق خطراً على السلم العالمي وأدرج ضمن مواد الفصل السابع في إطار حصار اقتصادي شامل، فتوقفت كل التعاملات وجمّدت أرصدة العراق أينما كانت في مختلف دول العالم، وبدأت سياسات عالمية ودولية شاملة بفرض عقوبات لكل التعاملات المالية والاقتصادية والتجارية والاتصالاتية والمعلوماتية والعلمية، واستمر العراق على هذا المسار لغاية 2013 فكانت 23 سنة بالتمام والكمال، فَهمَ ظاهرها الكثير ولم يدرك عمقها إلا القليل قد تكون سنوات ما بعد 1996 حيث مذكرة التفاهم التي أطلقوا عليها النفط مقابل الغذاء والدواء قد لبّت جوانب إنسانية معينة وقد تكون سنة 2003 وسقوط النظام العراقي السابق وبداية عهد الاحتلال وتأسيس نظام الحكم الحالي قد فُهِمَتْ بأنها تغيرات كبيرة على المستوى السياسي والعسكري وربما الاقتصادي بوجهه النقدي، وربما زيادة أسعار النفط من 20 دولار في 2002 إلى 140 دولار في سنة 2007 كان لها تأثيراً كبيراً على فهم العامة بأن الأمر في الحصار لا يعدو أن يكون توقف الصادرات النفطية وعودتها بضمان الصندوق الذي أوسس لهذا الغرض وهو تجميع الإيرادات النفطية بحماية الولايات المتحدة خوفاً من الأحكام القضائية التي استغلتها معظم دول العالم وبمختلف المؤسسات والأفراد التي لها التزامات على العراق وكذلك

---

[21] القيت هذه الورقة بمحاضرة في رحاب جامعة الموصل سنة 2011. .

الأرصـــدة النقدية المجمدة في عدد غير قليل من الدول بما فيها من التزامات للعراق أو عليه لصالح تلك الدول.

تهدف المحاضرة إلى تحقيق عدة أهداف وهي كما يلي:

1. التعريف بحالة العراق قبل صـــدور قرار مجلس الأمن بفرض العقوبات الاقتصـــادية على العراق ووضـــع العراق تحت بنود الفصل السابع، وكذلك وضع العراق خلال 23 سنة وهو تحت الفصل السابع.
2. كيفية تعامل العراق اقتصادياً ومالياً مع القرار لغاية سقوط النظام وما تحمّله العراق من تبعات اقتصـــادية ومؤســـسية واجتماعية وغيرها.
3. النمط المالي والاقتصادي لما بعد 2003 ولغاية 2013 بوصفها حقبة ســـعى العراق وعبر محاولات جادة لخروجه من طائلة الفصل السابع.
4. وتمثل الهدف الرابع في الآثار المالية والاقتصـــادية والاجتماعية والمؤســـسية التي سيتحملها العراق ربما تشكّل تحديات كبيرة أمامه وعليه أن يتجاوزها وما طبيعة هذه التحديات والآثار وأنماطها، وما هي الخيارات التي يمكن أن يتبناها لمواجهة التحديات.

نظام المدفوعات Payments System

في أي اقتصـــاد هناك عدد كبير جداً من الصـــفقات تتم كل يوم ينفذها اللاعبون في الاقتصـــاد من أفراد ومؤســـســـات وحكومة، وأياً كانت الصـــفقات تلك بيعاً أو شـــراء لموجودات مالية أو مادية فإنها تحتاج لتسويات ومقاصات عناصرها كما يلي: استلام السلع والخدمات وتحويل الأموال نقداً أو عبر مبالغ مودعة في مصـــرف من خلال حســـابات

مصرفية ويمثل الدفع هو في النهاية تحويل الأموال لغرض سد التزامات على الدافع أو العكس ، فالدافع هو الذي يخلق الصفقة وينشأ من خلالها موافقة وأمر الدفع لتحويل الأموال إلى المدفوع له (المستفيد) وهو الشخص النهائي .

إن التصميم الجيد للبنية التحتية للمدفوعات تسهم في تفعيل أفضل للأسواق، وتساعد في التخلص من المشاكل التجارية، وإذا كانت كلفة المعاملة تزيد عن المنفعة المتوقعة من التجارة أو الخدمة أو الموجود أو المنتج لا يمكن أن يتم التبادل.

إنّ إتاحة درجة عالية من الموثوقية reliability والأمان في الدفع وآلياته في تحويل الأموال هو في النهاية شرط ضروري لكل الصفقات الاقتصادية في النظم العصرية، ولنظام الدفع مفهومان مفهوم ضيق: ويقصد به المدفوعات التي تستخدم أحيانا بصيغة المرادف لما يسمى تحويل الأموال بين المصارف وبعضها ويطلق عليه "Interbank Funds Transfer Payment" والمفهوم الواسع لنظام المدفوعات ويقصد به نظام المدفوعات الذي يمثل مجموعة الأدوات والمؤسسات والقواعد والإجراءات ضمن العمليات المصرفية أو يمكن القول ضمن النظام المصرفي ، وأياً كان مفهوم النظام فإنه يسهل تدوير النقود في الدولة ويسهل تدوير العملة، وبهذا المعنى فإن نظام المدفوعات يتألف من ثلاثة عناصر رئيسة هي:

1 . **أدوات الدفع Payment Instruments** ويقصد بها الأدوات والوسائل المصرح بها في الدفع وتشمل تشكيلة كبيرة من هذه الأدوات التقليدية والحديثة المالية والمادية والإلكترونية وغيرها.

2 . **العمليات Processing** ويقصد بها عمليات المقاصة Clearing التي تتضـــمن المقاصـــات بين أوامر الدفع لتنفيذ التبادل المالي بين المصارف وتحويل الأموال حسابياً.

3 . **التسـويات Settlement** بين المصـارف أي تعويض المصـارف عن التزاماتها وهي شـــكل من أشـــكال العلاقات المالية المتمثلة بحسابات متبادلة وتتم عبر جهة ثالثة تنفذ تلك التسويات.

ويعتمد كل ذلك على مؤسسات توفر حسابات الدفع والأدوات والخدمات للعملاء وهم من المنظمات والحكومات ومن ينفذ كل تلك العمليات من مدفوعات ومقاصـات وتسـويات هي المصـارف التي يطلق على نظامها "Interbank Funds Transfer Payment"

تعتمد المصارف والمنظمات والمؤسسات المالية سواء كانت مصرفية أو غير مصـــرفية على معايير واتفاقيات وعمليات إنتاجية وعمليات تسـعير باستخدام أدوات مختلفة والتي تشكل صناعة متكاملة.

دورة حياة المدفوعات Life Cycle Payments

تتكون دورة الحياة المدفوعات من عدة مراحل

1. استخدام أداة الدفع
2. عمليات مصرفية
3. مقاصات بين المصارف
4. تسويات المدفوعات
5. عمليات مصرفية داخلية
6. معلومات واتصالات

هذه الدورة تشكل منظومة بنطاقين

النطاق الأول: المدفوعات بالجملة Whole Sale Payments
وهو النطاق الأوسع بين المصارف ذلك أن المدفوعات تتم بالجملة بين المؤسسات المالية والمصارف .

النطاق الثاني: المدفوعات بالمفرد Retail Payments
وتكون المدفوعات بصيغة المفرد (التجزئة) بين المصارف والمؤسسات المالية وغير المالية.

المدفوعات نظيفة وموثقة:

إن كل المدفوعات لا بد أن تكون موثقة Documentedوقانونية ونظيفة Clean Payments

لقد تطورت أدوات الدفع بشكل كبير ومنها النقدية وغير النقدية وهناك المالية والمادية ولكن التحول الكبير الذي حصل في العالم خلال العقدين الأخيرين ولاسيما بعد سنة 1990 يتمثل بالتحول من الاستخدامات النقدية والوسائل البريدية والسلكية التقليدية إلى استخدامات إلكترونية والميكانيكية وكان الإبداع أحد أهم المظاهر التي يتسم بها هذا النوع من العمليات في المدفوعات، ولاسيما الدفع المفرد فقد شهد تغيرات كبيرة.

شبكات الاتصالات:

إنّ المدفوعات بما فيها من صفقات تعد عمليات معلوماتية تسمح بتنفيذ الصفقة، وتحقق عملية تبادل الأموال بين مختلف الوحدات أيا كانت منظمة أعمال أم حكومة من خلال سلسلة الدفع والتي تبدأ من الفرد والمصارف والمؤسسات المالية إذ يحقق التبادل المالي، واليوم تستخدم شبكة الاتصالات في ذلك وهي تساعد في ربط المصارف والمؤسسات بكل أطراف العلاقة.

الفصل السابع تعطيل لنظام المدفوعات العراقي

إن تطبيق قرارات الأمم المتحدة ووضع العراق تحت طائلة الفصل السابع بكل مواده التي تشمل العديد من الجوانب ومنها تشكيل التحالفات ضد العراق بوصفه يشكل تهديدا للسلم العالمي، وقطع العلاقات الاقتصادية، ومن بينها وقف الصلات الاقتصادية والمواصلات الحديدية والبحرية والجوية والبريدية والبرقية واللاسلكية وغيرها من وسائل المواصلات وقفا جزئياً أو كليا وقطع العلاقات الدبلوماسية وغيرها من الجوانب، إلا أن ما ينبغي التركيز عليه يتمثل في الجوانب الاقتصادية والمالية والنقدية والتي تسبب بتعطيل منظومة المدفوعات العراقية مع العالم الخارجي التي على أثرها انعزل العراق عن المنظومة الدولية للمدفوعات مما عطل التجارة الخارجية والمالية والدولية والاستثمار الدولي وكل الأنشطة التي تندرج تحت هذه النشاطات فبات العراق طيلة المدة 1990 ولغاية 2013 يعمل بمعزل عن العالم.

السؤال كيف استطاع العراق العمل بعيدا عن تلك المنظومة الدولية؟

يمكن تقسيم تلك الفترة إلى عدة مراحل وكما يلي:

المرحلة الأولى: 1990 – 1996 وهي مرحلة الانعزال التام عن العالم وكان من نتائجها ما يلي:

1. تشكلت البداية الأولى للمنظومة غير الدولية غير الرسمية وغير القانونية، وفيها استطاع العراق بيع جزء من نفطه عبر عمليات التهريب.

2. تشكلت منظومات غير قانونية وغير رسمية شكلت سلسلة من عدة أطراف أشبه بالشبكات يقودها أفراد لتوفير المواد ولاسيما الغذائية.
3. البدء بتأسيس المصارف الخاصة داخل العراق وعبر أغطية شتى عائلية وشركات مساهمة داخلية وقد ساهمت في بناء منظومات غير رسمية مع عدد من المصارف العربية.
4. تزايد التعامل بالنقد وبدأ العراق الطبع النقدي واستمرار الانخفاض المتزايد لقيمة الدينار العراقي.
5. جمدت أرصدة العراق لدى الدول الأخرى بسبب وقف العلاقات وتعطيل منظومة المدفوعات.
6. وغيرها الكثير

المرحلة الثانية: وتمتد من سنة 1996 – 2003 وكان من مظاهر هذه المرحلة:

1. تفعيل قرارات الأمم المتحدة بشأن النفط مقابل الغذاء.
2. البدء بتأسيس صندوق الإيرادات العراقية والبدء باستقطاع التعويضات لجهات عدة متضررة.
3. ارتفاع قيمة الدينار العراقي نسبياً.
4. البدء بصيغة التعاقدات لتوفير المواد التي يحتاجها الشعب العراقي.
5. بداية تأسيس شبكات لسلسلة من الأطراف بصيغة متعاقدين لتوفير المواد.
6. غيرها كثير

المرحلة الثالثة: وتمتد من بداية احتلال العراق ولغاية تأسيس أول حكومة منتخبة واتسمت بالتخبط والمعالجات العشوائية،

المرحلة الرابعة 2006 – ولغاية 2013 خروج العراق من طائلة الفصل السابع.

1. البدء بتأسيس المنظومة المالية والمصرفية وإعادة هيكلة المصرف المركزي وقد شهد العراق عمليات إدارة سعر صرف الدينار العراقي.
2. صدور عدد من القوانين المنظمة للعمل المالي والمصرفي.
3. استقرار نسبي بسعر صرف الدينار العراقي.
4. مواجهة العراق لمشاكل كبيرة في تحويل الأموال.
5. انتشار الفساد المالي وبروزه ظاهرة هيمنت وعطلت التطور والتقدم.
6. إيرادات نفطية عالية.
7. تطور كبير في حجم الموازنات العراقية للسنوات 2008 – 2013
8. غيرها

خروج العراق من طائلة الفصل السابع

يعد خروج العراق من تحت طائلة الفصل السابع أمراً غاية في الأهمية، ويلقي هذا الوضع التزامات كبيرة على العراق، ولهذا فإنه أمام تحديات كبيرة، عليه مواجهتها منها الداخلية والخارجية، والآن وقد خرج العراق من تحت هذا الفصل الجائر، فإن هذا يعني عودته للمنظومة الدولية، وهنا

لا يعنني الأمر السياسي بشيء، فهذا يمكن أن يتناوله السياسيون بالدراسة والبحث، ولكن ما يهم أساساً كيفية بناء نظام المدفوعات العراقي.

سبق الحديث في بداية البحث عن نظام المدفوعات ومقوماته ودوره وبعد توقف استمر لأكثر من 23 سنة، فلم يعد ذلك النظام قائماً، ومن خلال فهم النظام بوصفه مؤسسات وعمليات وأدوات، نقف على أن مؤسسات الدفع لا زالت قائمة، ولكن هياكلها لم تؤهلها لتفعيل عمليات المدفوعات ولم تتوفر الأدوات، ولا شبكة الاتصالات والمعلومات فكيف هو السبيل؟ والأهم من ذلك استطاعت الشبكات غير النظامية وغير الرسمية أن تبني هياكلها إن صح التعبير طيلة عقدين ونصف من الزمن واستمرت بشكل أو بآخر ما بعد 2003 وتطورت عبر السنين الأخيرة لتضع العراق في أعلى قائمة الدول الفاسدة من خلال التعاقدات من الباطن والتهريب وتشكيل شبكات وسلاسل من الشركات الوهمية وغير الوهمية في الداخل والخارج ولتضع لها سياقات معقدة من العمل لا يمكن تفكيكه بسهولة ضمن مسميات وأشكال قانونية، فهذا أمر آخر يمكن الوقوف عنده ملياً.

إن غياب نظام المدفوعات وتعطله في العراق بسبب حكم الفصل السابع قاد لهيكلية كاملة غير منظورة على مستوى الاقتصاد والأعمال في التجارة والمال والنقود والسلع والنفط والغذاء والاستثمار والتدريب وغير تلك الأنشطة. وتعطيل صيغة التعاقدات الرسمية والضمانات والكفالات وآليات التغطية المالية والدفع بالآجل والمديونية وكلها خلّفت وراءها سلسلة من الشبكات المعقدة والقنوات المخفية التي شكلت فئة كبيرة من أصحاب رؤوس المال القادرة على العمل في الخفاء وبالصيغة غير المنظورة، والسؤال بعد كل هذا يستلزم أن تعمل الحكومة العراقية في

اتجاهين: الاتجاه الأول: بناء نظام للمدفوعات كفوء وفاعل. والاتجاه الثاني: تفكيك تلك الشبكات غير المنظورة والخفيّة. وبتحقيق هذين الاتجاهين في مسار واحد أي بناء نظام المدفوعات الرسمي والتداخل مع العالم من خلال هذا النظام وتفكيك الشبكات الخفيّة وغير المنظورة التي بلغت من العمر والخبرة والقدرات المالية ما يؤهلها للمقاومة والاستمرار يعد من الأولويات فهل تستطيع الحكومة تحقيق ذلك؟

خيارات الحكومة العراقية:

1. تفعيل نظام المدفوعات الرسمي وفي إطار الهياكل المؤسسية والعمليات والأدوات في التجارة والمصارف والمؤسسات المالية، والأسواق المالية، والاستثمار، والنفط.
2. حصر عمليات الاستيراد والتصدير بالمصارف العراقية وفق الآليات المعتمدة في الاستيراد والتصدير ضمن منظومة الاتصالات المعمول بها في العراق.
3. حصر التعاقدات التجارية وتنفيذ تحويلاتها المالية عبر نظام المدفوعات هذا ولاسيما تعاقدات الحكومة ومؤسساتها بالإضافة إلى تعاقدات القطاع الخاص.
4. الاتفاقات مع الوكلاء (شركات) تتم عبر تلك المنظومة ومن خلالها ولاسيما في التحويلات المالية.
5. إناطة الضمانات والكفالات والتبعات على نظام المدفوعات ومن خلال مؤسساته الحكومية أو الخاصة.

6. تفعيل استقلالية المصرف المركزي بشأن إشرافه على نظام المدفوعات العراقي ومؤسساته العامة والخاصة من خلال الشفافية والإفصاح والحوكمة.
7. إعادة تأهيل أطر مؤسسات الدفع وفق التقنيات الحديثة من إلكترونية وشبكات اتصالات ومعلومات.
8. اعتماد إدارة للموجودات المالية العراقية تقيها من المخاطر وتعظم قيمتها.

التحديات التي تواجه العراق بعد خروجه من الفصل السابع

أولاً: تقليل الفساد وتفكيك شبكاته المعمرة

إن خروج العراق من تحت طائلة الفصل السابع يمكن أن يسهم وبشكل كبير في تفكيك شبكات الفساد المالي التي استطاعت أن تهيمن على الاقتصاد العراقي وبمختلف مفاصله، وذلك لأن عمليات تحويل الأموال ستكون ضمن المنظومة الرسمية المصرفية وعبر مقاصات وتسويات دولية مسيطر عليها دولياً مما يعني:

1. قلة اعتماد المؤسسات الحكومية على الوسطاء التجاريين والماليين وشركات السمسرة في عمليات الاستيراد، والتصدير، ومناقلة الأموال، والتعاقدات.
2. دخول نظام المدفوعات العراقي ضمن النظام العالمي يسهل الكثير من الصفقات التي تعقدها الحكومة ولاسيما في توفير الغطاء المالي الدولي للمقاولين الدوليين والمتعهدين والمستثمرين.

3. انخفاض كلفة الصفقة الواحدة لغياب كلف العمولات والسمسرة والوكالات.
4. قدرة القطاع الخاص من رجال أعمال وشركات بالتعاقد مع شركات عالمية وفتح فروع لها في العراق بعد توفر الضمانات والكفالات ضمن المنظومة المصرفية العالمية.

ثانياً: سياسات جذب الاستثمار

كذلك خروج العراق من تحت طائلة الفصل السابع يسهم في تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي وذلك من خلال ما سيتوفر للعراق من وسائل متاحة مع دول العالم وحرم منها العراق طيلة 23 سنة وأهمها:

1. توفير الغطاء والضمان المالي الدولي من مؤسسات مالية ومصارف دولية عن طريق التداخل المالي للعراق مع دول العالم، فيكون هناك انسيابية في تدفق رؤوس الأموال من الشركات متعدية القومية وإمكانية فتح الحسابات المصرفية وديمومة التحويلات المالية والضمانات المالية.
2. خلق التوازن المالي في العراق مع بقية دول العالم يعيد بالتدريج عودة الثقة بالعراق بوصفه جزءاً من المنظومة الدولية.
3. إن دخول العراق المنظومة الدولية وخروجه من تحت طائلة الفصل السابع تمكن المستثمرين من العمل ليس في الاستثمار المباشر وإنما غير المباشر المحفظي وعبر القنوات الرسمية.
4. إعادة ثقة المستثمرين بالدينار العراقي

5. وبعد كل هذا يمكن أن تسهم منظومة المدفوعات بخلق المزيد من الأدوات المالية التي تسهل عملية المدفوعات ولاسيما التقنيات الحديثة منها.

ثالثاً: تطوير التقنيات المعلوماتية والاتصالاتية تسهم في تفعيل اللحاق بالركب العالمي

1. إن خروج العراق من تحت طائلة الفصل السابع يسهم في فتح القنوات الدولية والعالمية لتدفق المعلومات والاتصالات ولاسيما ما يخص حركة الاستثمار والمستثمرين.
2. انفتاح النظام المصرفي على التقنيات الحديثة للمقاصات والتسويات الداخلية والخارجية
3. المشاركة في المنظومة المعلوماتية الدولية ولاسيما التقارير الدولية.

رابعاً: تقوية النظام المالي وتدعيم المنافسة وجذب المصارف الأجنبية

1. إن خروج العراق من تحت الفصل السابع يدعم المصرف المركزي العراقي ويساعده في تنفيذ مهامه.
2. دعم المؤسسات المالية والمصرفية وتطبيق مقررات بازل
3. اعتماد المعايير المالية الدولية ولاسيما كفاية رأس المال.
4. تطبيق معايير الشفافية العالمية.

إشكالية الاقتصاد والسياسة في العراق[22]

تعترض مسيرة الاقتصاد العراقي ومنذ بداية تأسيس الدولة العراقية بنظمها الحديثة في القرن العشرين العديد من الإشكاليات التي شكلت فيما بعد عقبات أو أزمات، وربما قادت لنكبات وانتكاسات قلّ حدوثها في أي اقتصاد آخر، ولهذا ستركز هذه المقالة على تحليل إحدى تلك الإشكاليات وكيف استطاعت أن توجّه الاقتصاد العراقي لأدنى مستويات الأداء، وفشله في تحقيق الأهداف التي يسعى لتحقيقها أي اقتصاد، وفي البداية لابد من الوقوف على طبيعة مفهوم الإشكالية التي تشكل طرحا قد يكون مغايرا أو متسقا أومنسجما أو متباينا ومختلفا، وهذا ما سيتم التركيز عليه وتحليله، إنها ليست مشاكل (جمع مشكلة)، وإنما هي الإشكالية (جمعها إشكاليات) وهي العقبة المريبة التي قد يصعب إيجاد حلا لها، فهي لا تحتاج لحلول كالمشكلة، وإنما تحتاج نضجا وأفقا واسعا في تبادل الخيارات للوقوف على الخيار المناسب، فيقال إشكاليات تنموية وإشكاليات بنيوية في الاقتصاد، وإشكاليات إستراتيجية وهكذا، ومن هذه الإشكاليات في العراق إشكالية الاقتصاد والسياسة.

العلاقة بين الاقتصاد والسياسة علاقة وطيدة، والسبب إنّ هدف الاقتصاد المساعدة في تحقيق الهدف السياسي، وغالبا ما تكون المحافل السياسية بمثابة محافل للمناقشات الاقتصادية، وما يقف وراءها من نظريات، ويقال بأن من طوّر الاقتصاد هم السياسيون، ولاسيما البرلمانات التي تعجّ بالمناقشات كلّ دفاعا عن سياسته باتجاه صناعة القرار الأفضل وقد كان

[22]نشرت المقالة في موقع Dwarozh الإلكتروني 2016.

ولا زال البرلمان البريطاني هو الأفضل من بين برلمانات العالم وعبر قرنين من الزمن.

وأيا كانت العلاقة بين السياسة والاقتصاد فستبقى محطّ جدلٍ ونقاش في كل زمان ومكان، فكل ما يصنعه السياسي من قرارات تكون حيثياتها اقتصادية ومردودها للمجتمع منافع وعوائد منظورة وغير منظورة مباشرة وغير مباشرة ملموسة وغير ملموسة، وقد تناولت العديد من البحوث والدراسات تلك العلاقة بالدراسة والتحليل، واتخذت صيغا متعددة وأشكالا متباينة ويمكن تناولها ضمن أربعة أبعاد سياسية هي كما يلي: البعد الأول: الاستقرار الحكومي، والبعد الثاني: استقرار النظام السياسي والبعد الثالث: استقرار القوانين والإجراءات والبعد الرابع: استقرار السياسة الخارجية. وتكون نتائج كل هذه الأبعاد مردود اقتصادي تجنيه الدولة والمجتمع.

فالاستقرار الحكومي واستقرار النظام السياسي واستقرار القوانين والإجراءات وتمكين الدولة بعلاقات خارجية مستقرة تسهم بتشجيع الاستثمار ونمو الناتج المحلي الإجمالي وزيادة الإنفاق والاستهلاك والإيرادات وزيادة التشغيل وتقليل البطالة واستقرار العملة واستقرار الأسعار وزيادة الإنتاج ونمو الاستيراد والتصدير وتوازن ميزان المدفوعات وتقليل حالات العجز في الموازنة وغيرها من الأهداف الاقتصادية التي يمكن أن تعمّ الدولة واقتصادها وتتضاعف وتسرّع وتتعاظم القيمة وتزدهر الدولة وتعمّ الرفاهية وهي معادلة بسيطة جدا ضمن هذه السطور ولكنها معقدة جدا على أرض الواقع.

ومن خلال هذه المعادلة البسيطة يمكن أن نفهم بأن العمل السياسي يجب أن يكون في خدمة الاقتصاد، لأنّ فيه الهدف الأهم الذي يسعى لتحقيقه السياسيون بكل فئاتهم وأحزابهم وأصنافهم والمتمثل بالنمو والتطور والازدهار والرفاهية بكل ما تحمل هذه المفاهيم من جزئيات وتفاصيل،

وقد كانت ولازالت هذه العلاقة تحكم معظم دول العالم المتقدمة والنامية وبرز منها نماذج رائعة خلال القرن العشرين وما بعده، فهذه دول شرق آسيا وتلك دول في أمريكا الجنوبية والكاريبي وتلك نماذج في آسيا وأفريقيا وأوربا.

أما في العراق فإن مقلوب المعادلة هو المعمول به ، فالاقتصاد في خدمة السياسة، فكل ما يحققه الاقتصاد العراقي تبتلعه السياسة وكل ما يجنيه الناس أفرادا وشركات يكون طعاما سائغا شرابه لدى السياسيين، وهكذا الحال منذ سنة 1958 المشئومة وانقلابها الدموي ويبدو بأن لعنتها لا تفارق العراق فكتبت عليه التعاسة والشؤم، ودعونا نعود ونذكّر ببعض الشواهد الاقتصادية والسياسية، فقد شهد العراق انفراجا اقتصاديا بعد الاستقرار السياسي الذي عمّ البلد بعد الحرب العالمية الثانية، فتأسست العديد من الشركات العامة والخاصة، وشهد العراق ولادة القطاع المختلط الذي ضمّ شركات مساهمة اشتركت الحكومة بملكيتها مع حملة الأسهم من الأفراد واعتبر العراق رائدا في نشوء وتطور هذه التجربة بعد المكسيك في العالم وهو القطاع المختلط.

وشهد عقدا الأربعينات والخمسينات ولادة المزيد من الشركات المساهمة في قطاعات مختلفة صناعية وتأمينية ومصرفية وزراعية وتجارية وكذلك شهد العراق تأسيس العديد من الشركات العامة والحكومية في قطاعات متعددة في الصناعة والخدمات والنقل والصيرفة وغيرها وتوسعت الأنشطة الاقتصادية وتطورت خدمات البنية التحتية في العراق ولاسيما النقل والخدمات ويبدو كان العمل السياسي موظّفا لخدمة الاقتصاد وتحقيق أهدافه الكلية.

وما أن تغيّر النظام السياسي في العراق إلا وتحوّل الفكر والمنهج والأهداف، فكانت الانتكاسة الأولى للاقتصاد العراقي حينما دب عدم

الاستقرار الحكومي والتغيرات الكبيرة في المنظومة السياسية والقانونية والعلاقات الخارجية، وبدت ملامح التدهور والفشل ويمكن الوقوف على مضامين تلك التحولات وكيف بات الاقتصاد في خدمة السياسة ولا زال:

1. تولى حكم العراق بعد سنة 1958 ولغاية اليوم وعلى الرغم من تباين نظم الحكم وتباين الحكومات سياسيون هم أساسا عسكريون أو حزبيون مؤدلجون أو دعاة دينيون وبمعظمهم عدا استثناءات قليلة جدا لا يملكون ألف باء الاقتصاد وأهميته ودوره طيلة ستة عقود من الزمن فوظفوا كل ما في الاقتصاد لصالح مواقعهم وقراراتهم وسياساتهم الفاشلة.

2. شهدت الفترة 1958 -2016 زيادة أهمية النفط بوصفه مصدر الطاقة الأساسية في العالم، فارتفعت أسعاره مما قاد لمزيد من الإنتاج فتحققت إيرادات لم تكن بالحسبان، وتضاعفت أسعار النفط أضعافا مضاعفة مما قاد لترسيخ نمط معين من الاتكالية على الموارد النفطية فكانت لذلك انعكاسات سلبية في قيم العمل والإنتاج على الفرد والمجتمع فكان هذا بمثابة هدف سعى له السياسيون لتحقيق أهدافهم فالحكومة هي المالك وهي الممول وهي من يوظّف، فالولاء يجب ان يكون للحكومة والسياسة والسياسيين دون غيرهم.

3. الحروب الأهلية والحروب الإقليمية هي السمة الغالبة لعقود الستينات والسبعينات والثمانينات والتسعينات من القرن الماضي وتوّجت بحصار اقتصادي خانق استمر لعقد ونيف من السنين ليصار لاحتلال ومن بعده دخل العراق في بوتقة الحرب والإرهاب مما قاد لانتكاسات اقتصادية أكلت الأخضر واليابس من موارد العراق.

4. صدر ابان الفترة من 1958 ولغاية 2016 سلسلة من القرارات الجائرة التي أخلّت بالتوازن الاقتصادي والاجتماعي بدوافع أيديولوجية أو خارجية وربما تقليد أعمى لما حصل في دول أخرى ومنها قرارات الإصلاح

الزراعي في بداية عقدي الستينات والسبعينات فكانت ضربة قاصمة للقطاع الزراعي والعلاقات الاجتماعية في العراق، وقرارات التأميم سنة 1964 وما تبع ذلك لاحقا كان بداية النهاية للقطاعات الاقتصادية الإنتاجية والخدمية في العراق، وقرارات إعادة تقييم هيكل الدولة والقرارات الخاصة بغلق عدد من المؤسسات العريقة في العراق وهكذا.

5.غياب الشخصيات الاقتصادية في العراق ومحاربتها، فلم يكن أمام الاقتصادي إلا الامتثال لأمر القائد الأوحد أو الملهم، أوحزب السلطة الأيديولوجي أو الهروب لخارج العراق أو ترك العمل والاعتكاف في منزله أو عمله، وكان من نتائج ذلك التحاق عدد من الاقتصاديين للترويج لقرارات الحكومة ومحاولة تسويقها اقتصاديا أيا كانت تلك القرارات مما قاد لفقدان ثقة المجتمع بهذه الفئة واعتبر الاقتصاديون بمثابة وعّاظ عن لسان القائد وفقد الخطاب الاقتصادي استقلاليته وموضوعيته وبات خطابا مكملا للخطاب السياسي.

إن مراجعة بسيطة لكل التراث السياسي للحكومات التي تولت حكم العراق بعد سنة 1958 ولغاية آخر حكومة في سنة 2016 لم يكن للاقتصاد بمؤشراته وبأهدافه، وإنما كانت المشكلة السياسية هي الطاغية على الخطاب السياسي، وكذلك لم تكن هموم الشعب العراقي الاقتصادية على أجندة السياسيين لعقود من الزمن بل كانت الحرب ديدنهم والقضية الفلسطينية تجارتهم والخونة والعملاء والرجعية والتقدمية والثورة والحزب وأخيرا الإرهاب والتكفير والصداميون خطابهم.... وغيرها من مفردات التي يسبحون بها في الليل والنهار.

أجل لم يكن للاقتصاد حيزا في ثقافتهم التي حكموا فيها وما زالوا، وحتى بعد الأزمة المالية والاقتصادية التي هيمنت على العراق، فترى إداراتهم للأزمة تتمثل بإجراءات تملى عليهم من صندوق النقد الدولي وفي حقيقة

الأمر هي ليست أزمة اقتصادية أو مالية أصابت القطاعات الاقتصادية والمالية العراقية، وإنما هي ظاهرة طبيعية في سوق النفط (تذبذب: ارتفاع وانخفاض) فكما شهد سعر النفط ارتفاعا من سعر 25 دولار في سنة 2004 وليصل إلى 148 في سنة 2007 فإن سعر النفط بعد تلك السنة بدأ بالانخفاض واستمر ليصل 25 دولار في بداية سنة 2016 ، وهذا أمر طبيعي في السوق ولكن أن تربط موازنة دولة بالكامل بتغيرات السوق فهذا الفشل بعينه وهذا ما حصل في العراق.

ويبقى السؤال متى سيكون للسياسة والسياسيين دورا في دعم الاقتصاد العراقي وكيف سيحدث التغيير العظيم والتحديث الكبير في عقلية الساسة العراقيين لكي يجعلوا من الاقتصاد هدفا لهم ولسياساتهم؟ وكيف يمكن للاقتصاد أن يدخل في صناعة قراراتهم؟ وان يكون الاقتصاد جزءا من ثقافتهم ليس بصيغة الفساد وتحويل المال العام للخاص، وإنما بتطوير العام وتنميته وتحقيق الازدهار والرفاهية للجميع! هذا يبدو أمر بعيد المنال وليس له على أجندة السياسيين مكان لا من قريب ولا من بعيد!

الحكومة والاقتصاد ثنائية الفشل العراقي

لقد كانت وما زالت هناك إشكالية كبيرة في تحديد وفهم دور الحكومة في الاقتصاد بشكل عام، وتنازعت هذه الإشكالية العديد من النظريات الاقتصادية والإدارية ومضمونها: ما هو دور الحكومة في الاقتصاد؟ فهناك الطروحات التدخلية أي ضرورة تدخل الحكومة وهناك من يركز على دورها في التنظيم والإجراءات، فيما ذهب البعض لضرورة التملك والهيمنة على كل وسائل الإنتاج، وغيرها من الطروحات، ويعلم الاقتصاديون قبل غيرهم مضمون كل هذه النظريات التي كانت موضع جدل ونقاش وتطبيق وتفعيل وجذب وطرد منذ ما يزيد على قرن من الزمن.

والمتابع لهذا الموضوع يلاحظ بأن لكل فئة أو مدرسة اقتصادية منهجها ومدخلها ومعالجاتها في مختلف دول العالم المتقدم، وبقيت الدول النامية ما بين تقليد وتوظيف وتحريف لكل تلك النظريات، ولكل حكومة وما تشتهي طيلة عقود من الزمن، ولغاية أن وضعت الحرب الباردة أوزارها وبدا العالم أقرب للنسق الواحد في التوجه حينما حدد لكل قطاع دوره، وإن الحكومة لا يمكن أن تغطي خسائر قطاعات عامة وحكومية فاشلة، وبدأ التحول للسوق وقواه ضمن آلية تنظيمية وإجرائية للحكومة ودور واضح ومحدد.

أما في العراق فإن لحكوماته واقتصاده قصة يطول الحديث عنها وتختلف عن كل ما في العالم من حكومات ودول، فتشبه الحكومة بالحَكَم الذي يضبط ويحكم المباراة، وهو من يراقب وينظم ويتابع ويحسب الأهداف ولا يجوز للحكم أن ينزل إلى الملعب ويشارك اللاعبين مباراتهم، ومن هنا

فالحكومة أشبه بالحكم، وعليها أن تخلق البيئة المناسبة وتراقب وتضبط وتحاسب فهل كان هذا دور الحكومة في العراق؟

تأسيسا إنّ الحكومات العراقية ومنذ سنة 1958 تتنازعها عناصر وقوى سياسية وعسكرية وحزبية، فما هي أهم سمات الحكومة العراقية في الاقتصاد العراقي؟

تؤشر كل المعطيات التاريخية والاقتصادية الفرق الشاسع بين حكومات ما قبل 1958 وما بعدها ويمكن تلخيص الفرق بما يلي: إن حكومات ما بين 1921 ولغاية 1958 كان لها إستراتيجية واضحة في بناء العراق ومؤسساته وقطاعاته، وقد رسمت لها منذ البداية خطا واضحا مضمونه الشراكة بين الحكومة والمجتمع بأفراده وشركاته من أجل النهوض بالاقتصاد العراقي وخلق البيئة التنافسية التي تدعم قطاعات الأعمال، ويكفي سرد قصة صناعة السمنت دليلا على ذلك فقد أنشأ مصطفى الصابونجي مع مجموعة من المستثمرين مصنع سمنت بادوش في الموصل في النصف الثاني من أربعينات القرن الماضي، وقد نجح المشروع نجاحا كبيرا وعلى أثر ذلك النجاح فكرت الحكومة بإنشاء مصنع سمنت حمام العليل فاغتاض مصطفى الصابونجي لهذا الأمر وشدّ رحاله إلى بغداد ليقابل نوري السعيد إذ كانت تربطهما علاقة صداقة قديمة، وشكا الأمر للسيد رئيس الوزراء فقال نوري سعيد قولته المشهورة "مصطفى باشا اشتغلوا والحكومة تشتغل والكل على الله" مما يؤشر بأن للحكومة إستراتيجية مضمونها بأن السوق هو الحكم ومن يثبت أداؤه ونجاحه هو من يستمر ويبقى.

لقد استندت إستراتيجيات الحكومة قبل انقلاب 1958 على مبدأ المشاركة بين الحكومة والقطاع الخاص في تنشيط الاستثمار، ولم يكن الاعتماد على هذا المبدأ عشوائيا بل لسبب مضمونه بأن هناك إيرادات نفطية، وكانت

فلسفة الحكومة بأن يكون هناك توظيف كامل للموارد النفطية في استثمارات رأسمالية تحقق عوائد تكون مصدرا لتمويل الموازنة العامة للحكومة، وهذا فعلا ما دأبت عليه سيما بعد ان تطور القطاع النفطي في العراق ومنذ بداية عقد الخمسينات وقد حققت الحكومة نتائج انعكست على الأداء الاقتصادي وبكل مؤشراته.

إلا أن الأمر اختلف بعد انقلاب 58 وبدت قرارات الحكومة قرارات عشوائية في ظل غياب واضح لإستراتيجية إدارة الاقتصاد، ويمكن الوقوف على أبرز سمات الدور الحكومي في الاقتصاد العراقي:

1. لقد تغيّرت الحكومات العراقية ما بين 1958 ولغاية 2016 تغيرات دراماتيكية فكان هناك تغيرات في الرؤى والمنهج والسلوك، ولاسيما بعد انقلاب 1968 وأيضا بعد تأسيس الحكومة الأولى بعد الاحتلال سنة 2005، إذ يقف وراء تلك التغيرات من حكم العراق، ففي ستينات القرن الماضي حكم العراق العسكريون، وتلا ذلك حكم الحزب الواحد، ومن ثم تولى الفرد الواحد حكم العراق في سنة 1978 ليصل العراق إلى حكم سلطة الائتلاف للدولة المحتلة وأعقب ذلك حكم الطائفة وحكم التوافق والشراكات والاغلبية وهلما جرا من المسميات ولم تهتد الحكومات بعد هذا الشوط الطويل من الزمن إلى الطريق الصحيح والإستراتيجية الأفضل.

2. لم تضع الحكومات إستراتيجية واضحة لدور الحكومة في الاقتصاد، ولم يكن هناك رؤية مستقبلية لذلك ولأسباب كثيرة أهمها أنها حكومات ذات أيديولوجيات لم يكن الاقتصاد على سلم اسبقياتها، وإنما همها تحقيق أهدافها العقائدية، ومن هنا بات الاقتصاد بمثابة أداة توظف لصالح الأهداف السياسية ليس إلا.

3. لقد كان للنفط الدور الأهم في هذا المسار العشوائي ومضمونه ثراء الحكومة من الإيرادات النفطية التي اعتمدت في تمويل موازناتها السنوية، ولم تجهد نفسها في صياغة سياسات مالية ونقدية وتجارية تحقق أهدافا اقتصادية مرسومة عبر ميكانيكية الاقتصاد وتشغيله وتحاسب عليها إذ لم يكن هناك من يحاسب فهي الخصم والحكم.

4. لقد ساهمت الحكومات المتعاقبة على العراق ومنذ سنة 1958 بتكريس صيغة الاعتماد على الوظيفة الحكومية بوصفها المصدر الأول والأهم لدخل الفرد الثابت في ظل بيئة مضطربة تداهمها الأخطار في كل وقت وحين، فانساق المجتمع بشكل غير مباشر ليكون موظفا روتينيا بعيدا عن الريادة والابداع، وكانت عقود النصف الثاني من القرن العشرين وما تلاها كافية لخلق قيم جديدة في المجتمع، ومنها قيم الفساد والاعتماد على المال العام بوصفه المصدر الأهم للدخل.

5. لم تعر الحكومات المتعاقبة في العراق أي اهتمام بالبيانات الاقتصادية والمالية، وقد حجبت الحكومة الإفصاح عن البيانات الاقتصادية منذ سنة 1978 والسبب ببساطة إن متخذ القرار لم يعوّل على البيانات في صناعة قراراته بل كانت القرارات سياسية بطبيعتها، على الرغم من أنها تخص مشروعا أو برنامجا اقتصاديا والأمثلة على ذلك كثيرة لا مجال لذكرها.

6. لقد خلقت الحكومات المتعاقبة في العراق خلال الستة عقود الماضية نمطا غريبا في المجتمع العراقي وهو هاجس الحكومة وهو نوع من الخوف والتسلط والاتكالية وقتل للإبداع والريادة، فبات يبحث أفراد المجتمع عن وظيفة حكومية تكون بمثابة منفعة اجتماعية يعتمد عليها الفرد بوصفها توفر دخلا ثابتا يسهم في مواجهة صعوبات الحياة، وبهذا تحقق أمران سلبيان الأول: زيادة الضغط على الموازنة الحكومية بفعل زيادة الرواتب والأمر الثاني:الاستهانة المجتمعية بالوظيفة الحكومية وأنها منفعة

اجتماعية دون مقابل مما خلق انقساما مجتمعيا ولاسيما في السنوات الأخيرة بين فئة أصحاب الرواتب الحكومية وفئة أخرى من غير رواتب.
7. فشلت الحكومات في كل مبادراتها بدءً من تأميم الشركات وإعادة هيكلة القطاع العام، وفشلت في تحديد الأطر العامة للقطاع الخاص والمختلط وتوجهاتهما وعلاقتهما بالقطاع العام، وفشلت الحكومة في هيكلة المؤسسات المالية والمصرفية التابعة للقطاع الحكومي وغابت المؤسسة في قطاعات الاقتصاد العراقي.
8. فشلت الحكومة في هيكلة القطاع الحكومي بوزاراته ومديرياته في كيفية مواجهة التطورات والتحديات الداخلية والخارجية وبرز جانبين اثنين: الأول التضخم الكبير في الهيكل الإداري للحكومة والثاني: تدني الأداء الحكومي وعدم القدرة على مواجهة التطورات العصرية الحديثة.
وإذ نقف اليوم وبعد ما يقرب من قرن من الزمن من عمر الدولة العراقية ونقرأ ما توصف به الحكومة العراقية بأنها فاشلة وهشة في تقارير لمؤسسات دولية مثل صندوق النقد الدولي، فهذا أمر ليس غريبا! وليس أمر دبر بليل أو مؤامرة خارجية تستهدف العراق العظيم! بل هو نتاج طبيعي للنظام السياسي في العراق، والحكومة هي أحد أهم أبعاد النظام السياسي واستقراره، أجل لقد فشل المجتمع في بنائه لنظام سياسي قادر على تشكيل حكومات ناجحة في أدائها، وهذه هي النتيجة!
قد لا يدرك البعض حجم الكارثة التي تعاني منها الدولة العراقية وحجم الهوة الكبيرة التي يعيشها المجتمع العراقي فكل النتائج انعكست وتنعكس على الفرد والمجتمع واقتصاده وقطاعاته، ومن الشجاعة تشخيص الخلل وفق منهج نقدي علمي واضح، وهذا ما لم يتاح لحد هذا اليوم، فقد استوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون، وتبلورت أهداف لدى الفئات والأحزاب والأفراد مضمونها تقويض الحكومة، وبالمقابل لم تع الحكومة ومن

يتولاها حجم وعظم المسئولية الملقاة على عاتقها فتلك ستينات القرن الماضي اتسمت بالانقلابات ما بين هلوسة الزعيم وسذاجة المشير لتعقبها السبعينات والبحث عن خط الثورة، ليحل عقد الثمانينات وتدخل الحكومة في نفق الحرب والحصار، ومن ثم الاحتلال والإرهاب، فماذا يمكن أن تكون النتائج؟ إن عملاً كبيرا ومضاعفا مطلوب اليوم، والأهم من ذلك إستراتيجية حكومية واضحة تُؤْثِر العراق على غيره دولة ومجتمعا وأفرادا ومؤسسات، بأهداف وسياسات وإجراءات وضوابط صارمة، فهل يمكن أن يتحقق ذلك؟ هذا ما لم تتوفر مؤشراته بعد! فالبداية الصحيحة ما زالت بعيدة المنال.

التكامل الاقتصادي مدخل للتنمية والتطور

وإذ يعيش العالم أزمة اقتصادية لم يشهدها من قبل، فإن إعداد خارطة طريق للعمل وتنشيط الاقتصاديات، وتفعيل لقطاعات معينة يعد أمرا أساسيا، وضمن مراجعات عامة لحالات مشهودة في العالم شكلت نماذج يستلزم دراستها والوقوف على سلبياتها وإيجابياتها، وفهم الواقع الذي يعيشه كل الناس وقد لا يدركه إلا نخبة معينة، فكم ظاهرة يعيشها الناس هنا أو هناك في هذه الدولة أو تلك، ولكن عندما تتم المقاربة المنهجية العلمية بين تلك الظاهرة، وما يرد من نظريات يمكن أن تتحقق الفائدة المرجوة ويمكن رسم خارطة للطريق التنموي الذي يبحث عنه الجميع.

ثلاثة مفاهيم يمكن أنها تشكل الأساس الذي بموجبه يعاد تشكيل الجغرافية الاقتصادية؛ المفهوم الأول: Density التركز، والمفهوم الثاني Distance المسافة، والمفهوم الثالث Division التقسيم، هذه الأبعاد الثلاثة وفق معطيات لدول ومجتمعات شكلت حالات وشواهد في القرن الماضي، ومن ثم ينبغي تحليل القوى والدوافع التي قادت لتلك التغيرات، ومنها قوى السوق والهجرة والتخصص والتجارة، وهنا لا بد من تلخيص نتائج دراسات وسياسات جرت في الجيل الماضي أو نحوه فيما يتم التركيز على المدلولات وعلى رسم السياسات ومنها سياسات العمران الحضري في المناطق المتأخرة وسياسات التكامل الإقليمي.

يعد موضوع التكامل الاقتصادي غاية في الأهمية على المستويات المحلية والوطنية والدولية ففي الوقت الذي يكون التركز رغم المسافات متاحاً فإن الانقسامات على المستويات الثلاثة والناتجة عن اختلاف الثقافات واللغات والمعطيات الاجتماعية تشكل حواجز عوّقت التكامل الاقتصادي، علما بأن

التكامل أصعب ما يكون في المناطق الإقليمية المنقسمة والبعيدة عن الأسواق العالمية والمفتقرة للكثافة الاقتصادية وهنا لا بد من الاستعانة بالمزيد من الأمثلة والحالات في بلدان هنا وهناك في أنحاء العالم.

إن ربط المكان بالازدهار كاستنتاج يعني بأن أفضل عامل في توقع الدخل في عالم اليوم ليس ما أو من تعرف؟ بل أين تعمل؟ وإن شرح التباينات في الدخل ومستويات المعيشة تبرز خاصية بارزة من خصائص التنمية الاقتصادية، وهي تتفاوت فيما بين الأماكن فقد لا يتحقق الازدهار على كافة النطاقات الجغرافية، وعلى كل المستويات الثلاثة المحلي والوطني والدولي، فالمدن تسبق الريف في مستويات المعيشة في بعض الأقاليم من العالم بينما يتأخر البعض، وقد تُحقق بعض الدول الغنى؛ بينما يبقى الآخر فقيراً، وهنا لا بد من رسم الكثافة الاقتصادية على خريطة البلد لتظهر كم هي الفجوات كبيرة بين أقاليم الدولة الواحدة.

ولا بد من التركيز على الجوار وأهميته الكبيرة في تحسين مستوى جيرانه، فالمدينة المزدهرة نادراً ما تترك جوارها عالقاً في الفقر، كما أن ازدهار أحد الأقاليم لا بد من أن يشترك مع جيرانه من الدول ليس فقط عبر الحدود السياسية ولكن في المصير الاقتصادي، وهذا ما لم يلق الاهتمام المطلوب، إذ لا بد من استشراف مدلولاته ضمن السياسات العامة في مفاهيم منها: التفاوت الجغرافي وصعوبة تعامل الحكومات معه في إطار تشجيع الإنتاج، ومفهوم السببية الدائرية وهي كيفية تحقيق تركز الإنتاج الاقتصادي وتوافقه مع التقرب الجغرافي في مستويات المعيشة وأثر الجوار.

إنّ ما يطرح يكاد يكون تطبيقاً عملياً ومنهاجاً عملياً للدول والمدن للتكامل الاقتصادي وهو يصرح به بشكل واضح وأن ترجمة مبدأ التكامل الاقتصادي إلى الممارسة العملية تتطلب تحديد لقوى السوق وسياسات

الحكومة التي يمكن أن تساند الكتلة الاقتصادية، وتقارب مستويات المعيشة بين مختلف المواقع، وتتطلب أيضاً الإدراك الكامل بأن قوى السوق قد تقوى وقد تضعف تبعاً لمقومات الجغرافية الاقتصادية ضمن حدود الحيز المكاني والزماني.

ويطرح مفهوم النطاق الجغرافي ثلاث نطاقات وهي: النطاق الجغرافي الصغير: وهو ما يخص مدينة أو إقليم في دولة، وهناك النطاق الجغرافي الوسط ويخص دولة معينة، والنطاق الجغرافي الكبير الذي يخص مجموعة دول، هذا يعني إن طرح التكامل ينبغي ان يكون ضمن ثلاث منظومات على مستوى المدن والدول ومجموعة دول، وهي النطاقات المحلية والوطنية والدولية، ومن هنا يتم مناقشة كيفية تفعيل التكامل الاقتصادي مع عدد من الأمثلة والحالات.

وطرح كل هذا يعني طرحا لحجم التحديات الكبيرة التي يمكن أن تواجه الدولة بسبب التركز والاكتظاظ السكاني المرعب، وانخفاض مستويات المعيشة وحالات الفقر والأمية والجهل وتزايد معدلات النمو السكاني، والوفيات ومحاولة توظيف المفاهيم الثلاثة التركز والمسافة والانقسامات لصالح التنمية، وتشغيل الناس وزيادة النمو الاقتصادي وتحقيق الأهداف، وإنّ هذه المفاهيم الثلاثة ليست مفاهيم مجازية بل هي تتفق تمام الاتفاق مع الفكرة التقنية والوصول للأسواق؛ مما يعني أن هناك ضرورة لإعادة تشكيل أطر ومفاهيم الجغرافية الاقتصادية لكي يتسنى مواجهة التحديات الكبيرة.

أما توصيف صيغة العمل التكاملي ونتائجه على المستويات الثلاثة المحلية والوطنية والدولية، فالاستعانة بالماضي وكيف يمكن استخلاص الدروس منه في مختلف الأنماط ومنها المدن الكبرى أو اتساع الأسواق والحدود، ويؤشر تفاصيل العمل ويناقش أهمية الهجرة والتخصص

والنقل وكيف أن المسافات تشكل عاملاً إيجابياً لتشغيل الناس في إطار المستويات الثلاثة، ومحاولة تشخيص المشاكل على أساس أبعادها يظهر هناك مشكلة ذات بعد واحد وأخرى ذات بعدين ومشكلة ثالثة ذات ثلاثة أبعاد، ويستلزم طرح القواعد الأساسية من أجل التكامل الاقتصادي؛ ومنها المؤسسات والبنية الأساسية والإجراءات التدخلية ويمكن الاستعانة بالأمثلة والشواهد عبر عدد غير قليل من دول العالم.

إن المتابع لعمليات التنمية في عدد من دول العالم ومدنه وأقاليمه يجد أن كل حالة تُعْرَضُ تخصّ أمرا معينا وإنّ قراءة مستقبلية دقيقة لها يمكن من رسمها ووضعها لتعطي صورة للعمل في اتجاه معين.

وبقدر تعلق الأمر بمجتمعاتنا العربية فإن محاكاة مسألة التكامل الاقتصادي العربي بين المدن والمناطق والأقاليم داخل الدولة الواحدة لتنطلق بعدها نحو الدول المجاورة ومن ثم العالم فمتى نتعلم وندرك منهجية وخارطة الطريق للتنمية الاقتصادية.

هل يعاني العراق من أزمة مالية؟

تحظى البيانات والمعلومات التي يفصح عنها البنك المركزي في أية دولة بمقبولية عالية وموثوقية كبيرة، علما بان هناك مصادر كثيرة ومتنوعة للبيانات جنبا الى جنب مع البنك المركزي مثل وزارة المالية ووزارة التخطيط بكل مؤسساتها وغيرها، وقد كانت أخر نشرة أصدرها البنك المركزي في العلن في سنة 1978علما بانها كانت تصدر كل ثلاثة أشهر بعنوان نشرة البنك المركزي العراقي Bulitten of Iraqi Central Bank وقد توقفت بعد ذلك بحجة سرية البيانات والأمن القومي وغيرها من المبررات إبان تلك الفترة، وقد وقع الباحثون في الاقتصاد والمال والنقد في فراغ كبير طيلة السنوات الممتدة من 1978 – 2003 ، واستبشر المعنيون بالأمر خيرا بعد أن أعيد ترتيب وتأهيل البنك المركزي وأعيد إصدار النشرة الخاصة به سنة 2005 وعلى الرغم من قلة البيانات والمعلومات التي عرضتها إلا أن نشرها خير من غيابها، وعانت النشرة من سلبيات كثيرة طيلة السنوات 2006 و2007 منها أنها بدأت تضم أساسيات البيانات والمعلومات التي يحتاجها الجميع من مخططين وباحثين ومهتمين وغيرهم كثير، وقد يتصور البعض إن مثل هذه النشرة أشبه ما تكون بالتعريفية أو التوثيقية أو غير ذلك، ولكن العكس هو الصحيح، فالنشرة أساسية كونها تمثل سجلات عمل البنك المركزي والنظام المالي برمته والنظامان النقدي والمصرفي ولكن السؤال: إذا كانت النشرة بمثابة إفصاح عن نشاطات البنك المركزي لشهر أو ثلاثة أشهر أو ربما نصف سنة أو لسنة، فلماذا تغيب عن الصدور منذ ما يزيد على السنتين ؟

مظاهر الأزمة المالية في العراق

لكل أزمة مالية مظاهر معينة وأعراض وإذا أراد الباحثون أو متخذوا القرار البحث في مظاهر الأزمة وطبيعتها وشكلها ونوعها وتداعياتها وأسبابها لا بد من الوقوف على نشرة البنك المركزي بكل تفاصيلها التي تخص النظام المالي والاقتصادي والنقدي بمؤسساته وعملياته وأدواته، وفي ظل غياب هذه النشرة التي توثق عمل البنك المركزي المسئول عن النشاطات المالية والنقدية والحقيقية يتخذ موضوع الأزمة المالية في العراق شكلا إعلاميا أكثر منه تطبيقيا، ومهنيا، وطالما نسمع ونشاهد ونقرأ نحن كمختصين من هنا وهناك من خلال الوسائل الإعلامية ومن قنوات فضائية وصحف وغيرها سياسيون يتحدثون عن أزمة مالية أو ربما تداعيات انخفاض أسعار النفط على الموازنة العراقية، وحجب وتعليق رواتب والتزامات هنا وهناك في هذه المحافظة او تلك، وكذلك عن توقعات بعدم قدرة على سداد الرواتب أو نقص في العملة أو عدم وجود المال اللازم بلغة الإعلام التي لا تعد لغة علمية مالية أو اقتصادية، وكل هذا قد يكون صحيحا أو قد يكون خطأ، وذلك ما يعرفه المختصون والمعنيون بالأمر من أن عدم القدرة على سداد الالتزامات عند الاستحقاق أو عند الطلب فهذا يعني أزمة سيولة ! اجل فالسيولة تمثل القدرة على سداد الالتزامات عند الاستحقاق وعند الطلب وفي حالة عدم القدرة فهذا يعني خطرا تتعرض له سيولة مالية الحكومة؛ وإن هذا الخطر قد يقود لازمة سيولة أي عدم قدرة على سداد الالتزامات! فهل هذا هو ما يحصل في العراق؟ يبدو من المظاهر التي نلمسها ونراها بان هناك تأخير في سداد الالتزامات، ومن أهمها الرواتب، وكذلك هناك سعي لخلق أدوات مالية من ديون أو قروض من هذه المؤسسة الدولية أو تلك أو من المؤسسات المالية العراقية، مما يؤكد الأمر بعينه، والأمر الأكثر أهمية هو انخفاض

أسعار النفط وتأثيره المباشر على الموازنة الحكومية، ولكن السؤال الذي يبرز الآن أين الكتلة النقدية في العراق؟ أين العملة في التداول؟ واقصد هنا الدينار العراقي!

وهنا يكون الكلام عبارة عن توقعات وتخمينات ولا يمكن أن اسميها تنبؤات في ظل غياب البيانات والمعلومات التي يعرضها البنك المركزي، وأيا كان الأمر فهذا ينطوي على جانبين اثنين الاول: لماذا لا ينشر البنك المركزي فعالياته يوما بيوم أو شهر بشهر أسوة بكل البنوك المركزية في العالم؟ وفي ظل غياب النشرة المركزية كيف يتسنى لمتخذ القرار أن يصنع قراراته بخصوص إدارة الأزمة إن سلمنا جدلا بان هناك أزمة مالية؟

أين العملة في التداول في العراق؟

إن هذا يؤشر أمرا غاية في الخطورة مضمونه كيفية إدارة النقد في العراق من قبل البنك المركزي العراقي، فإذا كانت التعاملات مع بقية أنحاء العالم بالدولار، وإذا كان هناك مزادا منظما لبيع العملات الأجنبية، فالسؤال أين هي الكتلة النقدية في العراق؟ وأين هي العملة في التداول في العراق؟ هذا يؤشر جانبين هما: بان هناك مسكا للعملة العراقية من قبل الأفراد والشركات وهذا أمر مستبعد بسبب ان معظم الرواتب تنفق أو تحول لدولار ونسبة بسيطة جدا تدخر في المصارف، مما يعني بان هناك جهة ما خارجية أو داخلية تستحوذ على الدينار العراقي وتحجم عن إنفاقه لأمر ما! قد يكون للمضاربة أو ربما وجها أخر من أوجه الحرب على العراق؟ ونعيد الكرة بالقول تبقى كل هذه الطروحات تخمينات وتوقعات في ظل غياب للبيانات والمعلومات التي يحجم البنك المركزي عن نشرها علما بان عملية الإفصاح البياناتي والمعلوماتي هي من يسبغ على المؤسسة شرعيتها وبغياب الإفصاح تفقد المؤسسة شرعيتها وقانونيتها، ويصبح كل

ما يقال عن الأزمة المالية مجرد توقعات وتخمينات لدى العامة والإعلام وربما غير ذلك لدى متخذ القرار، فمتى تجسر الفجوة البياناتية والمعلوماتية بين مؤسسات الحكومة والمجتمع؟

تعقيب وملاحظات حول الدراسة الموسومة: "التوظيف السياسي للقبيلة في العراق: من الملكية إلى ما بعد صدام"[23]

إن ما يثير الاستغراب ذهاب عدد من الباحثين في طرحهم على أن العراق دولة قبلية أو قل عشائرية مثلها مثل الكثير من الدول في أفريقيا وآسيا فهذا بعيد جدا عن الصواب، ويذكّر بما كان يطرحه الاحتلال الأمريكي للعراق من قبل عدد من القادة العسكريين والسياسيين والمحللين حول العشائر في العراق، ويصوّر العراق بأنه عبارة عن مجتمع قبائل من الطراز البدائي الأول، وقد كانت طروحاتهم مثار سخرية المجتمع العراقي، ويؤشر في الوقت نفسه غياب المعلومات الكاملة عن العراق تاريخا ومجتمعا وسكانا.

والحديث عن العشائر في الموصل وبغداد والبصرة هو غير الحديث عن العشائر في صحراء الأنبار وجزيرة الموصل وهو غيره عن العشائر الكردية إذ هناك الكثير من المدن المدنية حتى في محافظة الأنبار التي تتسم بكونها محافظة عشائرية ومنها مثلا عانة وراوة وكبيسة وهيت، ولا يجوز الحديث عن عشائر الموصل وهم لا يشكلون من مجتمعها إلا نسبة ضئيلة ومتركزة في محيطها والجزيرة؛ نعم إن مجتمعات الموصل وبغداد والبصرة وعدد من المدن العراقية مدنية مائة بالمائة، ولم تعرف العشائرية لا في العهد العثماني ولا الملكي ولا الحديث ولا المعاصر، ولكن عندما غزت المدن الهجرة الريفية بعد سنة 1958 لأسباب اقتصادية أو سياسية أو عسكرية بدت مجتمعات تلك المدن مختلطة، فتناقص السكان المدنيون

---

[23] المقالة للباحث: أحمد عبد الحافظ فواز، منشورة في مجلة المستقبل العربي، السنة 39، العدد 450 (آب / اغسطس، 2016)

بفعل الهجرة لخارج العراق وشيوع الثقافة المدنية في الإنجاب، وتزايد فيها السكان المهاجرون من الريف فغلب العنصر الثاني وغلب عليها التحضر فيما تناقصت سمتها المدنيّة، ومن هنا لا يمكن أن يعمم الباحث مفهوم العشائر السنية على مجتمع السنة ولا عشائر الشيعة على مجتمع الشيعة وكذلك الأكراد، ولا بد من الوقوف على عدد من الملاحظات لغرض توضيح بعض الجوانب التي طرحها الكاتب:

أولاً: الخلط بين مفهوم القبائل والعشائر والتراكيب السكانية للمكونات العراقية؛ إذ لا يمكن الحديث عن التوظيف السياسي للعشائر بشكل عام؛ وتختلف المدن والمكونات والمناطق فيما بينها تجاه العشيرة، ولا يمكن الحديث عن عشيرة في بغداد أو الموصل أو السليمانية أو النجف أو غيرها بوصفها مجتمعات مدنية بعيدة جدا عن المفاهيم القبلية والعشائرية، لا في العصر العثماني ولا إبان الاحتلال البريطاني أو الحكم الملكي أو حتى في الحكم البعثي أو الحكم الحالي، ولكنها كانت وما زالت ولأكثر من قرنين من الزمن تعاني من الظاهرة العشائرية وتأثيراتها بوصفها تهيمن على محيط المدن.

ثانيا: لقد كان التوظيف السياسي للعشائر دالة لقوة الحكومة وضعفها فيقل الاعتماد على العشائر وتحارب في كثير من الأحيان في حالة الدولة القوية وتنشط العشيرة بأفعالها السلبية أو الإيجابية في حالة ضعف الدولة: مثال ذلك عمليات التحديث التي قادتها الحكومة فقد انخرطت العشائر ومجتمعاتها في برامج محو الأمية في سبعينات القرن الماضي صاغرة، وانعكست الصورة في ثمانينات وتسعينات القرن الماضي إبان الحرب العراقية الإيرانية في إشاعة قيم البطولة والفروسية العشائرية وخلق المنافسة ومن بعدها فرض الحصار الاقتصادي وما تبعه من استخدام سكان المناطق الحدودية في التهريب وتحت مظلة العشيرة المصطنعة،

ولهذا يمكن قبول التوظيف السياسي للعشيرة وقتذاك، أما اليوم فمن الأفضل القول إعادة إنتاج العشيرة أو تدجين العشيرة.

ثالثا: لقد كان لعمليات التحديث والتنمية آثار سلبية ومنها الهجرة من الريف إلى المدينة، والتي بدأت منذ العقود الأولى من القرن الماضي وما زالت مستمرة، ومن العشائر من اندمج بالمجتمع ومنها خلقت عشوائيات حول المدن واستطاعت مجتمعات تلك العشوائيات إعادة إنتاج العشيرة في تلك العشوائيات؛ لا بل إن توسعها ابتلع المدن، ومنها على سبيل المثال مدينة الثورة في بغداد والعشوائيات المحيطة بالموصل والبصرة لدرجة أن تلك المدن المدنية التي لم تعرف العشائرية بدت تحكم عشائريا بعد انحسار مجتمعاتها المدنية، ويكفي القول بأن الإدارة المحلية لأكبر ثلاث مدن عراقية بغداد والموصل والبصرة قيادة ومجالس وإدارات هم من الريف أو من تلك العشوائيات أو المهاجرين لتلك المدن وليس من سكنتها الأصليين أو من مجتمعها المدني.

رابعا: لقد تجاهل الكاتب جملة التغيرات التي حصلت في العراق خلال قرنين من الزمن فنجده يقارن عشائر القرن التاسع عشر في العراق بعشائر القرن الحادي والعشرين وعبر هذا المسار الزمني الطويل تسقط المقارنة من منظور اجتماعي فالعشائر قد تقلصت في عدد أفرادها وبدت تلك المجتمعات حضرية أكثر منها عشائرية وقد أشرت العديد من الوقائع تلك الحالة.

خامساً: لم يتغلغل تنظيم الدولة الإرهابي على أساس عشائري، وإنما تغلغله كان سياسيا واقتصاديا وعقائديا واجتماعيا فقد استغل الوضع المتردي سياسيا واقتصاديا لاسيما في العشوائيات القريبة من المدن والقرى المحيطة والتي تعاني من حالات من الفقر والأهم من ذلك استغلال

التغيرات السياسية وما أعقبها قوانين مجحفة وتطبيقات غير عادلة لها في المجتمع.

سادسا: لم تكن في العراق عبر أكثر من قرن من الزمن نزاعات عشائرية ترقى لمستوى الحرب والمعارك بين العشائر إنما كان هناك نزاعات فردية أو لعدد من الأفراد وفي حالة تطور تلك النزاعات كان دائما حضورا للحكومة في فض تلك النزاعات.

سابعا: لقد كانت الحكومات الحزبية التي حكمت العراق متناقضة في تعاملاتها وأهدافها ولاسيما بعد انقلاب 1958 ففي الأهداف محاربة العشائرية وسلبياتها وفي الواقع تغلغلت العشائرية في صفوف الأحزاب والتنظيمات فتحارب عشائر تحت عناوين العشائرية البغيضة وتخلق عشائر لأغراض سياسية واقتصادية وتسلب حقوق شيوخ عشائر تحت عنوان الإصلاح الزراعي وتخلق مشايخ وتمول اقطاعيات فأهينت عشائر وشيوخها واستبيحت أموالها ودعمت أخرى وخلقت إمعات تحت عنوان العشائر والشيوخ.

ثامنا: إن ضعف العشيرة وتشتتها قاد الكثير من القرويين وأفراد العشائر إلى تسلق هرمية الحزب عبر تناقض واضح بين أخلاقيات العشيرة من جهة وأخلاقيات الحزب من جهة ثانية بدوافع اقتصادية أو تسلطية أو ربما قيادية ولهذا يلاحظ بأن معظم القيادات الحزبية من منحدرات قروية وعشائرية وقد تكرر هذا منذ سبعينات القرن الماضي فيما كانت النخب السياسية والقادة بمعظمها في العراق مدنية في العهد الملكي وانعكس الأمر بعد سنة 1968 لتجد معظم القادة والنخب من المناطق الريفية والقروية، وقد سخرت بشكل أو بآخر كل الوسائل السياسية والحزبية لهيمنة تلك القوى عبر التنظيمات الحزبية واللارسمية لتفعل فعلها في المنظومة الرسمية.

تاسعا: اعتمد الباحث في دراسته على عدد كبير من المراجع غير الرصينة والتي لا يعول عليها ومنها: مواقع الكترونية ومقابلات شخصية ومقالات صحفية وأراء لأناس سياسيين او إعلاميين لهم خلفياتهم ومواقفهم، وغابت المراجع الرصينة التي يمكن الاعتماد عليها في بلورة تحليل علمي منهجي دقيق؛ علما بأن هذا الموضوع كان محط بحث ودراسة مستفيضة ومحورها كيف استطاعت النظم من خلال التغيرات إعادة إنتاج نفسها ولكن بشكل أسوأ.

عاشرا: لقد كان للإيرادات النفطية في العراق بوصفها المورد الأهم دور في تعزيز مساهمة الحكومة ومنذ خمسينات القرن الماضي، وقد وظف جزء لا يستهان به من تلك الإيرادات النفطية وعبر حقب زمنية متباينة لإعادة ولادة أجيال من العشائر، ولاسيما في ثمانينات القرن الماضي لمواجهة الحرب العراقية الإيرانية وفي التسعينات لمواجهة التحديات الاقتصادية للحكومة ومن بعد الاحتلال لمواجهة الإرهاب ومحاولة السيطرة على مناطق التمرد، مما يؤشر استخدام المال الحكومي في خلق وتدجين أجيال من العشائر لتحقيق أهداف معينة، ولا بد تأكيد جانبين الأول الغياب الكامل لكل القيم العشائرية المتعارف عليها ضمن تلك الأجيال الجديدة، والجانب الثاني أنها تكاد تكون صناعة مقوماتها المال وعناصرها شباب عاطل يبحث عن عمل وخاصة بعد ان حل الجيش وبقية التنظيمات العسكرية والأمنية فكان هناك محاولات لتجميعهم على أساس العشيرة، وهناك منهم من ارتبط بالمنظمات الإرهابية ومنهم من مارس قطع الطريق والجريمة ومنهم من التحق بتلك التنظيمات العشائرية ذات المسميات المختلفة وقد نجحت في الأنبار وفشلت في الموصل.

خلاصة القول إنه ومنذ سنة 2003 ومع بداية الاحتلال والحكم الديمقراطي وفي ظل السباق نحو السلطة فقد انحسر المجتمع المدني في العراق

بالكامل، وهيمن السكان المهاجرين من الأرياف على المدن والإدارة الحكومية (العشائر) واليوم هم يمثلون النخب السياسية والحكومية والإدارية وبثوب العشيرة والطائفة والعرق.

بالخط العريض: كيف دمرت السياسة زراعة الموصل[24]

غالبا ما نسمع بأن العراق بلد زراعي، ويسأل البعض أين منتجاتنا الزراعية بعد أن بلغ الاستيراد من هذه المنتجات مبلغه، وأين هو أمننا الغذائي فالسلة الغذائية للفرد العراقي منذ استيقاظه صباحا وحتى نومه مساءً مستوردة؟ وهلم جرّا من هذه التساؤلات التي نسمعها ونعيشها يوم بيوم، وللرد على كل تلك التساؤلات كان لا بد من توضيح الصورة كاملة ولاسيما لفئات الشباب وسأخص بالذكر الزراعة في الموصل واليكم القصة كاملة وباختصار شديد.

شهد العراق نهضة زراعية غير مسبوقة في بداية خمسينات القرن الماضي ولاسيما بعد تأسيس مجلس الإعمار وتنفيذ سياسات اقتصادية زراعية ركزت على نظم الري والحجم الكبير واتضحت نتائجها مبكرا في الموصل فأسست الشركات والمشاريع الزراعية في ربيعة والسلامية وزاخو والشرقاط ومركز الموصل وكذلك أسست الشركات المساندة لتجارة الحاصدات والبذارات والتراكتورات وأسست خطوط النقل مركزة على خطوط السكك الحديدية والمخازن السايلوات والمعامل وبدت نهضة زراعية كبيرة كانت نتائجها فائضا كبيرا في إنتاج الحبوب القمح والشعير كمنتجات إستراتيجية لمساحة زراعية كبيرة تتميز بها الموصل وكذلك سياسة تجارية تصديرية للقمح والشعير. واعتمدت أرقى التكنولوجيا في الحراثة والبذارة والحصاد لدرجة إن حاصدة جوندير تحصد وتنقّي وتعبئ البذور بالأكياس وتخيط فوهة الكيس وتطرح مباشرة بالناقلات وتكون جاهزة للتصدير.وكذلك شهد المنتج الحقلي توسعا كبيرا على مساحات

[24]نشرت على موقع الدكتور سرمد كوكب الجميل للتواصل الاجتماعي في 4 حزيران 2017.

واسعة لضفتي دجلة وروافده ويقف على رأس منتجاته البنجر السكري والخضار والفواكه.
واعتمدت سياسة لدعم صادرات الحبوب بتشجيع المصدر ودعمه بدينار واحد عن كل طن مصدر وهو مبلغ يشكل ما نسبته 40% من قيمة الطن انذاك، وكان لهذا الدعم مضاعفات اقتصادية بعشرات المرّات من خلال تشغيل الناس عمالاً وسواقا وخدمات بأنواعها مما يعني التعجيل بالحركة الاقتصادية وجنت الحكومة وقتذاك أضعاف المبالغ المنفقة ضمن القنوات المالية والسلعية، وتحريك السوق وجذب القوى العاملة موسميا من مختلف المناطق ليصل الأجر اليومي للعامل غير الماهر بحدود 2 دينار في اليوم (2دينار=مثقالذهب تقريبا) أي ان العامل الذي يعمل في الحصاد لشهرين قد يحصل على 120 دينار خلال الموسم ويمكن ان يعينه لسنة كاملة، علما بأن كل تلك النشاطات الزراعية يقودها القطاع الخاص في الموصل.
فماذا حصل بعد ذاك؟ انقلاب تموز الأسود في سنة 1958 وتبعه انقلاب الشواف الفاشل في سنة 1959 ومن ثم هيمن الانقلابيون فعطلت عدد من الشركات وتم ملاحقة أصحابها باسم الرجعية، وفي سنة 1961 صدر قانون الإصلاح الزراعي فحددت الملكية بما مقداره 2000 دونم للزراعة الديمية و1000دونم للزراعية المروية للفرد الواحد، فتعطل القانون الاقتصادي للحجم بحجة القضاء على الإقطاع ودعم التقدمية وسحق الرجعية، وتبع ذلك تأميم عدد من الشركات سنة 1964 فبرز الخطر السياسي أمام المستثمر بحجة العملاء الخونة، وفي سنة 1967 علق التعامل مع الشركات الغربية وبالتحديد الأمريكية بحجة الامبريالية والاستعمار والصهيونية وتبع ذلك صدور تعديل قانون الإصلاح الزراعي وتحديد الملكية 1000 دونم للديم و500 دونم للإرواء فتعطل قانون الحجم الاقتصادي بشكل كامل، وتشكلت الجمعيات الفلاحية التي هيمنت على

النشاط الزراعي، فبرز شكل جديد للصراع بين المالك والفلاح بهيمنة الفلاح وتفعيل العلاقة الزراعية على حصة المالك، فلم يعد للمالك دور قط حتى في رؤية حقوله وأرض أجداده،، واقتصاديا تعطل التصدير وارتبط بالحكومة فتأثر ميزان المدفوعات بسبب خفض الصادرات وغياب الحافز الشخصي واعتمدت سياسات زراعية كلية فاشلة قادت للمزيد من الأزمات خلال عقود السبعينات والثمانيات، واستمر التدني من خلال تعطيل النشاط الزراعي وبات نشاطا فرديا وهيمن الحزب والجمعيات الفلاحية ورفع شعار الأرض للفلاح ودحر الاقطاع علما بان تركيبة المجتمع الزراعي في العراق ليست إقطاعية إنما هي عشائرية وتحول العراق منذ ذلك التاريخ لمستورد للحبوب والمحاصيل الزراعية، ومن خلال ما سبق يمكن الوقوف على نتائج تدني الزراعة :

1. سلب الأرض من مالكها الحقيقي وتمليكها لآخرين بفعل القانون وبحجة الإصلاح، فكانت البداية لعملية السلب بغير حق على الرغم من أن عملية الإصلاح كان ينظر لها سابقا بأنها مسألة زمنية فتشتت الملكية يمكن أن يتم من خلال الميراث فتنتهي الملكيات الكبيرة بفعل الزمن ولكن الانقلابيين استخدموا الاقتصاد والزراعة من أجل تحقيق الدعم السياسي.
2. تدخل الحكومة كان له نتائج سلبية على الاقتصاد من خلال تعطيل آليات العمل الاقتصادي (المضاعف والمعجل) فبدأت ملامح البطالة المقنعة وبالمقابل بدأ ينمو الخطر السياسي لدى المستثمر الداخلي والخارجي فأحجم المستثمرون عن المزيد من الاستثمار في القطاع الزراعي.
3. تحول العراق من مصدر للحبوب إلى مستورد لها وتعطلت كل الآليات الاقتصادية التي تعتمد في ميزان المدفوعات.
4. الآثار الاجتماعية التي خلفتها تلك السياسات بين أبناء المجتمع الواحد لتصل إلى القتل وتهديد المالك مما قاد لإفقار المالك وإثراء فئات منتفعة

من أموال الآخرين تحت شعار الفلاح والأرض لمن يزرعها، والأسوء من ذلك منح الفلاح حق اختيار الأرض التي تناسبه من أرض المالك، وفرضت العلاقة الزراعية مع ارض المالك على ان يدفع الفلاح للمالك نسبة 10% من الناتج ومنع القضاء من النظر بالدعاوى الزراعية.

5. إشاعة مظلومية الفلاح واستغلال المالك (الاقطاعي) خلق فجوة من الحقد والانتقام في الكثير من المناطق، وحرمت فئات من أملاكها وسلبت ملكياتها التي تعود لمئات السنين ولتمنح لفئات مستوطنة طارئة لدرجة أن طرد المالك من أرضه التي منحه إياها القانون بحجة العلاقة الزراعية للفلاح بأرض المالك وهو غريب طارئ عليها.

6. تدمير قيم العمل في المجتمع وبات الكسب بصيغة الحلال ما حل في اليد ومصدره الحكومة وقوة القانون لفئة على حساب فئة وكانت بداية أولى لنشوء وتنامي ظاهرة الفساد المشرعن.

7. معظم ما كتب في الاقتصاد الزراعي كان مجافيا للحقيقة ونحى الاقتصاديون منحى الحاكم وقراراته الفذة فكانت نتاجاتهم العلمية تمجد السلطان وقوانينه الجائرة وابتعدوا عن موضوعية الطرح.

وبعد كل هذه المسيرة المشوّهة لا يحق لنا الحديث عن زراعة هنا وهناك وليعلم الشباب بأن ما نحصده اليوم ما هو إلا زرع الأمس وأن السلب والنهب والقتل تربية قادها أصحاب الثورات المزيفة في العراق فهل نرعوي بالاتجاه السليم يبدو لي.... فات الميعاد.....!

الاقتصاديون العراقيون ما لهم وما عليهم![25]

الاقتصاديون العراقيون في عقد الخمسينات صنفان الأول: أسس لمجلس الإعمار وجعله بمثابة صندوق استثماري لإيرادات النفط ولو استمر لنقل العراق لدول الصف الأول في العالم فما برح العراق ينعم بمشاريعه، والصنف الثاني: الاقتصاديون المعارضون للحكم الملكي وما سجل على هذا الصنف أنه كان يطحن ويجعجع بالتغيير السياسي، ويأتي الجواب من قادة الانقلاب .... أبشروا فقد حصل التغيير وسحلنا وقتلنا الخونة وها نحن أهل الثورة وربائبها، وكان منهم عدد من الاقتصاديين الأكاديميين والمهنيين فخذوا هذه مناصبكم.... وزراء ورؤساء لمؤسسات حكومية ... وما هي إلا أشهر إلا وكانوا معظمهم قابعين في دورهم، وأحتل العسكريون مناصبهم، ولكنهم لم يستسلموا فبدؤوا جولة أخرى في اللعب على العرموط (المنصب) فكان انقلاب 63 وعاد بعضهم، وكل هذا لا يهم بقدر ما يهمنا فعلهم وقراراتهم التي اتخذوها والتي ما برح العراق يدفع كلفتها لهذا اليوم وهذا ما لا يعلمه الشباب من القرن الحادي والعشرين.

وسأروي لكم قرارين صاغهما اقتصاديون مهرجون وراء الحاكم القرار الأول: قرار تأميم الشركات الخاصة في العراق (وهو استنساخ أعمى لما حصل في مصر)، والقرار الثاني إعادة هيكلة مؤسسات الدولة العراقية (واستلهام تجربة الاتحاد السوفيتي)، القرار الأول قاده محافظ البنك المركزي إبان تلك الحقبة وهو من دعاة القومية والمد الناصري، وقد كان بحق مهندس عمليات التأميم لشركات عراقية خاصة قضى أصحابها عقودا من الزمن في بنائها ومنها شركات صناعية ومالية وتجارية ومصرفية

[25] نشرت على موقع الدكتور سرمد الجميل للتواصل الاجتماعي فيس بوك في 9 حزيران 2017.

وتأمينية ليصدر القرار 101 في سنة 1964 وتأمم وتؤول ملكيتها للحكومة فكانت بحق بمثابة النكسة الأولى التي انتكس بها الاقتصاد العراقي والمستثمر ورائد الأعمال .

القرار الثاني قادته لجنة إعادة هيكلة الدولة العراقية بإلغاء عدد من المؤسسات ودمج بعضها واستحداث أخرى وطرح نماذج تتجاوب والتحولات الاشتراكية، وقد تصدى لهذا القرار أناس مهنيون يعملون في تلك القطاعات ومنهم في ديوان الرقابة المالية الذي طلبت اللجنة إلغاءه وقد نجح في مسعاه وبقي الديوان واستمر، وتصدى عدد من المصرفيين لما أصاب المصارف بعد التأميم ورفضت النموذج المقترح وهو نموذج مستورد من الاتحاد السوفيتي الشيوعي تحت عنوان "بنك الدولة"

لقد كانت حقبة الستينات بمثابة تدمير لكل البنى والمؤسسات التي بنيت منذ سنة 1921 والحجة التحول نحو الاشتراكية علما بأن كل القيادات الراعية للانقلابات والمهرجين من الاقتصاديين وراءهم لم يفصحوا عن هدفهم؛ المهم التحول تارة للاشتراكية واخرى للاشتراكية العربية وثالثة الاشتراكية الرشيدة لغاية ان حلت سنة 1968 لتضع البعثية اوزارها وليدخل العراق في نفق الاشتراكية البعثية والتي استمرت لغاية سنة 2003 بوصفها مبدأ وشعارا للتسويق طيلة 35 سنة والحكومة لا تعلم ما تريد تارة تؤمم شركات. وأخرى تبيع مؤسسات الدولة كما تباع الخراف في سوق الغنم، وتارة تملّك لأناس من دون وجه حق وأخرى تدمج بحجة الترشيق (فيأتي موظف الزراعة للعمل في مصرف) في ظل غياب كامل لإستراتيجية الهيكل المؤسسي للدولة وفي سنة 2003 هُدّم ما بقي من مؤسسات ليعاد بناؤها من جديد ومنذ ذلك التاريخ ونحن ننتظر هذا البناء الذي ما زال في بطن أمه لم يرى النور.

ومن هنا لا بد للشباب من الوقوف على عدد من النتائج المهمة:

1. إن معظم الاقتصاديين الذين كانوا من معارضة النظام الملكي هم من خريجي الولايات المتحدة وبريطانيا وبعد انقلاب 58 تجدهم اشتراكيين تقدميين من الطراز الأول، هذا التناقض يؤشر عدم موضوعيتهم وأنهم كانوا ليس اقتصاديين بل باحثين عن مناصب ومهرجين للقائد الأوحد والمشير والملهم واستمر الحال.

2. منذ سنة 1964 وما بعدها وُضِع العراق عالميا في القائمة السوداء لدى الشركات والدول الصناعية من حيث ارتفاع درجة الخطر السياسي فيه وهذا ما وجدته في الكثير من كتب التمويل الدولي International Finance، وأزداد الأمر سوءا بعد عمليات تأميم النفط التي استمرت لغاية 1978 مما يؤشر صعوبة تبني شراكات عراقية مع شركات صناعية أجنبية.

3. لقد استمرت عملية الهدم خلال الستينات وبدخول السبعينات بات الأفق واضحا هيمنة الحكومة على كل النشاطات فتوسعت الحكومة وتقلص القطاع الخاص ليكون قطاع وكالات لمؤسسات حكومية ليس إلا، وتحول قطاع الأعمال في العراق إلى قطاع حكومي وهو أقرب لقناة تسويقية منه إلى بنى إنتاجية.

4. تحول الاقتصاد في الستينات والسبعينات وما تلاها من سنوات للاعتماد على النفط في تمويل موازناته وبات الاستثمار في خبر كان.

5. هيمنت الدولة على النشاط التجاري وهذا قادها لعقد صفقات كبيرة جدا ومن مناشئ عالمية ممتازة فكانت لصالح المستهلك التي ما برح يذكرها لغاية اليوم وكانت هناك اتجاهات نحو الصناعة التجميعية وتكاد تكون هذه الميزة الوحيدة التي اتسمت بها تلك الفترة.

6. لا تخلو فترة السبعينات والثمانينات من ايجابيات معينة وكلها تحسب لارتفاع أسعار النفط وتراكم الفوائض الكبيرة وكانت الأعلى في العالم

آنذاك.... مما جعل الحاكم لا يستوعب الحدث فاستعلى (رحم الله جون كينز فقد شخّص الحالة في نظريته العامة) وانزلق العراق إلى أتون حرب جرّت من بعدها حروب وويلات وما زال العراق يرزح في أتونها ويبتلع مخلفاتها وآثارها وسيبقى إلى أن يقضي الله أمرا كان مفعولا...

وبعد كل هذا سادتي الأفاضل....

القصة تطول بتفرعاتها وجزئياتها وتداعياتها وآثارها والنتيجة ما جناه الفرد العراقي خراب ودمار وفساد وتجزئة والكثير من العراقيين اليوم والحمد لله ما بين نازح ومشرد وجائع ومهاجر وسارق وناهب ونصاب أو معتكف في صومعته ينتظر أجله، وغاب الخطاب الاقتصادي وبات حديث الاقتصاد نشازا غير مسموع في ظل ضوضاء السياسة، إنه بحق زمن مضبب منذ عقود فهل سيكون بعد العسر يسرا!

المالية العامة تؤمّن الدولة وتطورها[26]

تسعى الدول والحكومات من خلال سياساتها الاقتصادية وبالتحديد سياساتها المالية إلى تأمين نفسها وتنميتها وما حققته وتحققه من تطور ونمو بتمويل القطاع الأمني من جيش وشرطة ومخابرات ومختلف القوى الأخرى التي تحقق لها هدفها في الأمن والاستقرار، وتنفق حكومات الدول المليارات من الدولارات سنويا على ذلك القطاع وتطويره ودعمه من أجل المحافظة على الأرض والشعب والتاريخ والجغرافية وكل المقومات ورفاهية المجتمع، فالقوى الأمنية بأنواعها ليست دمى للهو واللعب، وليست بيادق هلامية للاستعراض الإعلامي أو لتكون سجلات وهمية في فاترينة الحكومة، بل هي أداة مهمة جدا لاستدامة الاقتصاد والمجتمع، والحقيقة ما ينفق عليها من أموال يمثل أموال الشعب؛ ساهم كل مواطن في جمعها وتكوينها، وعندما يقال بأن ما أنفقه العراق على الأمن كمعدل سنوي للسنوات الخمسة 2012 - 2016 يبلغ 4,3 مليار دولار فإن نسبة هذا الرقم إلى الناتج المحلي الإجمالي هي 2,7 % بعبارة أبسط يمكن القول بأن العراق انفق كمعدل سنوي للسنوات الخمس 4,3 مليار دولار سنويا كان نصيب مساهمة الفرد العراقي الواحد من شعب العراق 131,27 دولار في السنة أي أن كل فرد عراقي ساهم بجهده بمبلغ 131,27 دولار سنويا في تمويل القوى الأمنية مجتمعة أي ما يساوي (131,27 × 1250 دينار للدولار الواحد = 164 ألف دينار تقريبا في السنة) . ويعد العراق

[26] نشرت على موقع الدكتور سرمد الجميل للتواصل الاجتماعي فيس بوك في 25 حزيران 2017.

هو الأعلى من بين 50 دولة هشّة صنفتها المؤسسات الدولية، وقد أرفق ذلك بعدد المنتسبين للقوات المسلحة فكان العراق هو الأعلى في العالم.
أجل هكذا يطرح الأمر في المنتديات الاقتصادية الدولية؛ أما في العراق فالأمر مختلف تماما، سجل من القتل اليومي والخطف والتفجيرات والسلب والنهب وكل الموبقات لعقد من السنين وكلٌ يدلي بسبب يؤمن به وهو ولا يتنازل عنه إنه أشبه بالإيمان المطلق سواء أأنذرتهم أم لم تنذرهم لا يؤمنون! من فئات الجهل والفساد! وهناك من يقدّر كلفة احتلال داعش بمبلغ معين، ويقول آخرون نحن من سيعيد بناء المنارة، وآخر سيعيد بناء مسجد، وهلمَّ جرا من هذه التفاهات والسذاجات والتي أفرزها الجهل والحقد والغباء الذي يتمتع به البعض في مجتمعنا، مدينة تحتل وتحطّم معالمها كافة ويشرّد ناسها وهم بالملايين وتداس كرامتهم، وتسحق مقوماتهم وقيمهم ومقداستهم بجريمة خطبها جلل لم تشهدها المدينة منذ نشوءِها، وتدمّر أيقونتها (مدينتها القديمة) التي وصفها أحد المعماريين العالميين بأنها كنز لا يقدر بثمن، ويأتي البعض ليعيد إعمار المدينة، ثلاث سنوات والزمن متوقف عن شعب أعزل مسكين لدرجة يكون لشربة الماء التي تقدم لأطفاله ثمنها حياة طفل أو عجوز، أشلاء وهياكل عظمية خرجت من بين أنقاض المدينة يندى لها الجبين، وما زال السياسيون بعيدون جدا عن جوهر الموضوع وهم يخوضون ويلعبون في حديث غيره ويدّعون أنهم منها وهي ليست منهم.....!
أجل الإنفاق على القطاع الأمني هو الأساس لرفاهية المجتمع وحماية أمنه وماضيه ومستقبله وبعكسه خيانة عظمى يعاقب عليها القانون بأقسى العقوبات مثلها مثل عقوبات الإرهاب، ولكن مع الأسف ضاع لدينا مفهوم الخيانة العظمى لكثرة ما استجد من خيانات، ويبقى حق الفرد ثابتا في الأمن والاستقرار والملبس والمأكل والمشرب والمسكن وحقه في التنقل

والحياة والتعليم والصحة وهي حقوق على الحكومة توفيرها من خلال سياستها المالية التي تصيغها وزارة المالية ويصادقها البرلمان وتنفذها الحكومة ووزاراتها وأي خلل في هذه المعادلة يجعلها كالراعي المنادي يا ذيب ليش إتْعَوي حالك مثل حالي.....!

الموصل وقصة ريادة الأعمال البداية والنهاية[27]

كان النصف الأول من القرن العشرين قد أسس لقطاع ريادة الأعمال في العراق، واستند على إستراتيجية مضمونها شراكة حقيقية بين الحكومة والقطاع الخاص ولاسيما بعد الحرب العالمية الثانية أسوة بما شهده العالم من انفراج اقتصادي ونمو وتطور متسارع كان للعراق نصيب منه كبير، وتأسست العديد من الشركات في نشاطات صناعية متنوعة كان للموصل دور كبير في تلك النهضة في الإسمنت والغزل والنسيج والصناعات الغذائية والميكانيكية وغيرها، وبرزت مساهمات كبيرة لريادات صناعية مهمة واستمرت بعد انقلاب سنة 58 رغم التحديات التي واجهتها وكانت الصدمة الأولى سنة 1964 عندما صدر قرار تأميم عدد من الشركات الريادية العراقية، وعلى الرغم من كل السلبيات التي ساقها التأميم للعراق فقد كان متخذ القرار ومنفذوه تحكمهم النزعات الشخصية أكثر منها رؤية إستراتيجية للحكومة وشمل عدد من الشركات وتغافل عن أخرى، ويسوق البعض مثالا لذلك؛ تأميم شركة الزيوت النباتية وشركة فتاح باشا وترك شركة كافل حسين.

واستمر قطاع الأعمال بشركاته يعمل بشكل متذبذب على الرغم من تأثيرات تلك الصدمة السلبية لقرار التأميم لغاية سنة 1968، واستيلاء البعثيين على السلطة لتبدأ مرحلة جديدة عنوانها اتهام عدد غير قليل من رواد الأعمال بتهم سياسية أكثر منها قانونية، وتمت تصفيتهم بحجة العلاقات مع جهات أجنبية أو التجسس او من دون تهم تذكر فاتسمت الفترة 1968 - 1975 بكونها فترة قلقة لمعظم رواد الأعمال لا بل ومحاصرتهم

[27]نشرت على موقع الدكتور سرمد الجميل للتواصل الاجتماعي فيس بوك في 29 حزيران 2017

والتضييق عليهم تحت شعارات تاجَرَ بها السياسيون، ومنها الاشتراكية والوطنية فغصّت بهم السجون، وتردى قطاع الأعمال الخاص ترديا كبيرا، وبدأت الحكومة وحزبها الحاكم مهرجانا للتسويق الداخلي عنوانه رفع الإنتاجية وتحسين الإنتاج وكان هدف ذلك محاولة التعرّف على تفاصيل وجزئيات وحلقات معينة لغرض مسكها من خلال مزايدات استعراضية سياسية، وضمن رؤية إستراتيجية تم التركيز عليها مضمونها مسك الحكومة للحلقات الرئيسية لقطاع الأعمال وترك الفرعيات للقطاع الخاص ضمن تبعية تامة للقطاع العام والحكومي. وإبان تلك الفترة 75- 1980 منحت إجازات لتأسيس المزيد من المشاريع الاستثمارية وفعلا شهد العراق تأسيس الكثير من المشاريع ومعظمها صغيرة ركزت على النسيج والغذائية والإنشائية والميكانيكية والكيميائية وقد اعتبرت هذه السياسة بمثابة تشجيع لرواد الأعمال لزيادة الإنتاج والإنتاجية، إلا أنها بدت مرحلة يشوبها الخوف والقلق والهرولة والاندفاع نحو تأسيس المصانع في إطار شركات فردية او تضامنية وشكلت بالمقابل مدخلا مزدوج المنافع لأصحاب المشاريع وهم بمعظمهم ليسوا من رواد الأعمال بل مهرولين لجمع المال: الوجه الأول يتمثل بتأسيس المصانع وفق الإجازات الممنوحة من الحكومة والوجه الثاني: محاولة لتهريب مواردهم المالية قدر المستطاع خشية من الحكومة وبطشها وقد برز عدد من الرياديين في تلك المرحلة وما ان بدأت الحرب العراقية الإيرانية إلا وكانت صدمة ثالثة لرواد الأعمال لتبدأ عملية الاستيراد بالآجل والمقايضة، وبدأ التدني في قيمة العملة المحلية الدينار العراقي فبعدما كان الدينار = 3,1 دولار أصبح في سنة 1985 الدينار = دولارا واحدا لينتهي المطاف بغلق عدد كبير من المنشآت الريادية وتدن مستمر في قيمة العملة فزادت عملية هجرة الرواد الصناعيين لخارج العراق وتوقفت الكثير من الأعمال.

إلا أن من أنهى قطاع ريادة الأعمال بمصانعه وشركاته كان الحصار الذي فرض على العراق في سنة1990، وتبع ذلك أوامر الحكومة بوقف أعمال الكثير من الشركات التي كانت تستورد موادها الأولية والاحتياطية وبرزت بالمقابل سياسة حكومية بدعم الأنشطة الممنوع ممارستها ومنها التهريب والاحتيال الدولي وعقد الصفقات خارج المنظومات الرسمية وتوزيع الكوبونات النفطية فكانت بداية التأسيس للفساد الذي نتحدث عنه اليوم حيث بدأت مافيات الفساد بالنشوء ونسج شبكاتها، وجاءت 2003 لتكون بمثابة الضربة القاضية لقطاع الأعمال الريادي بعد أن عانى من سكرات الموت الأخيرة وهو ينازع الحياة والبقاء، فكانت الصدمة الرابعة لتبدأ مرحلة جديدة لقطاع الأعمال الموازي ومن سماته النهب والسلب والفساد والصفقات المشبوهة والنصب والاحتيال والإرهاب فتشكلت إمبراطوريات جديدة أساسها طائفي مناطقي وعرقي وسياساتها غير شرعية وغير قانونية وأهدافها نهب وتهريب المزيد من الأموال ما استطاعت إلى ذلك سبيلا، وبات الاقتصاد الوطني وريادة الأعمال مفاهيم من الماضي وما تبقى من تلك الشركات خردة تباع في سوق الخردة وأخرى تنتظر المحامي النظيف القادر على تصفيتها وأخرى سيطر عليها الفاسدون بحجة أو بدون حجة، هذه باختصار شديد قصة قطاع الأعمال في الموصل وما يسمع غير هذا ما هو إلا تجميل لوقائع سوداء مؤلمة أو صبغة أيديولوجية يضعها ايديولوجيون كل حسب رغبته وقناعته ولكن التاريخ سيذكر بأن أول من أسس الزيوت النباتية هو الرائد محمد حديد وصناعة الإسمنت هو مصطفى الصابونجي والدباغة والنسيج هاشم ومحمد علي وأحمد أولاد الحاج يونس ونجيب الجادر، سيذكر أيضا مشروب الكولا والمشن لشركة الموصل للتعبئة والتعليب، وكذلك الأعمال الميكانيكية والاستيراد للمكائن الزراعية لشركة الأعمال الفنية، وشركة

العبيدي والسليمان وشركة جواريب النايلون والتريكو وحقل ألبان الرشيدية لمحمد الكاتب والمشروبات الغازية لعبد الرحمن سيد محمود وسيذكر قطاع المقاولات والأعمال الإنشائية لياسين أغا وعائلة الأغوات، وسيذكر أصباغ الشرق لأولاد بوغوصيان وأولاد عباصة في الحلان والنسيج والستائر وعامر أو الموطا وحلويات النور لمعمار باشي في الغذائية وعبد الله الحمامي وحامد الصفار في المنزلية وآخرين كثر منهم من هاجر ومنهم من قتل ومنهم من خطف ومنهم من عاد للبداية لخط الشروع ومنهم من ينتظر، فهل سيولد رواد جدد تكون مدينتهم هدفهم مثلما وصل يشماغ الموصل المميز لبلاد الشام وفلسطين تحت علامة البدوي، ومشروب المشن الذي كان يغطي العراق من شماله إلى جنوبه، وهل ستنتج الموصل كل السوادات التي تحتاجها المآتم الحسينية في النجف وكربلاء، وهل ستنتج اليشماغ بأنواعه المختلفة لزاخو نوع جكمة والسليمانية نوع حميدي ولأهل الموصل وبدو الجزيرة وعشائر الجنوب نوع بهرة وغازي كل حسب تراثه ومطلبه، أعتقد بأن الزمن قد تغير، والبداية لا بد أن تكون بأمر مختلف غير الذي كان، فلا يلدغ المؤمن من جحر مرتين.....ولحين أن تستقر البلد امنيا ويعود الناس لأماكنهم ويعمروا دورهم وحاراتهم وشوارعهم ويهنأ الناس بمأكلهم ومشربهم ليبدأ الرواد من جديد يبدو لي بأنهم لم يولدوا بعد،،،،،،، فانتظروهم إنا معكم منتظرون..... !

السيرة العلمية للكاتب

سرمد كوكب الجميل
ولادة الموصل 1954 العراق.
تخرج من كلية الإدارة والاقتصاد جامعة الموصل سنة 1976.
حصل على شهادتي الماجستير والدكتوراه من جامعات أجنبية وعراقية.
حصل على لقب الأستاذية في الإدارة المالية والمصرفية سنة 2007.
نشر 14 كتابا متخصصا وعاما.
نشر 65 بحثا في مجلات عراقية وعربية وأجنبية.
نشر عشرات المقالات في المجلات والصحف العربية والعراقية.
أشرف على 15 طالبا للدكتوراه و20 طالبا للماجستير.
شارك في عدد من المؤتمرات داخل العراق وخارجه.
ساهم في العديد من اللجان والدراسات الميدانية مع مؤسسات حكومية وخاصة.
تقاعد سنة 2019 وتفرغ للكتابة والعمل البحثي.